

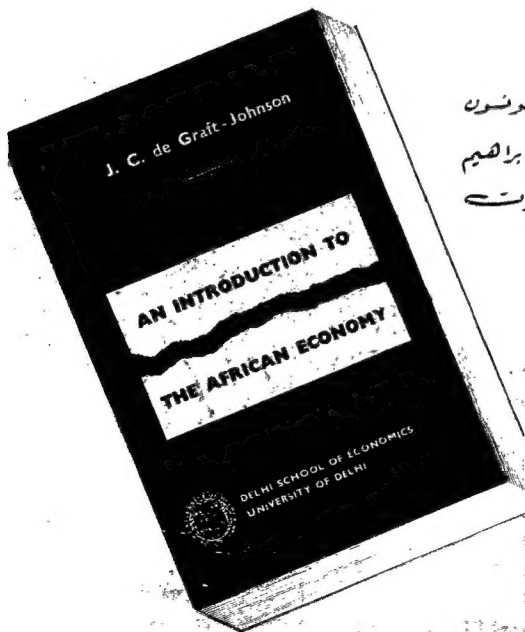


اختزفالف



مذخل الى

الاقتصاد الافرىقى



بقلم وى جرانت جونسون
ترجمة عبدالرازق ابراهيم
مراجعة حسين المحرر



334

اهداءات ١٩٩٨

أ.د. محمد العزيز برهان

رئيس قسم اللغة العربية الأصيل-الإصباحية

اختزالك

مكتبة
مجمع
تأليف
الاسم
الاسم

مدخل الى الاقصاد الافريقي



بم
تأليف
مراجعة

National Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Cairo, Egypt

مقدمة للمؤلف

عمل مؤلف هذا الكتاب بعض الوقت أستاذًا للعلوم الاقتصادية في قسم الدراسات الأفريقية بجامعة دلهي . . والكتاب عبارة عن أربع محاضرات ألقاها المؤلف في كلية العلوم الاقتصادية بدلهي . ويلتزم المؤلف في هذا الكتاب اتجاهًا تاريخيًا ووصفيًا يناقش فيه مشكلة تزايد السكان بالنسبة لموارد الغذاء . . وبلى ذلك تحليل لنظام حيازة الأرض المعمول به في هذه البلاد ، وتأثير هذا النظام على الانتاج الإجمالي . . ثم يتتبع الكاتب مشكلة تكوين رأس المال . . ودور برامج التوسع الزراعي ، ونظم التسليف ، والمشاريع التعاونية التي تقوم على نطاق واسع ، ودور القطاع العام والقطاع الخاص في تطوير الاقتصاد الأفريقي . وقد علقت جريدة « أنباء الكتب البريطانية » عليه قائمة : (ان هذه المحاضرات الأربع قائمة على علم واسع بالأحوال الأفريقية) .

الفصل الأول

الاتجاهات السكانية والتنمية الاقتصادية

تعتبر افريقية ثانية قارات العالم من حيث المساحة ، فهي تغطي مساحة قدرها ١١٦٩٩٠٠٠ ميل مربع أى ٢٣٪ من سطح الارض ، ولكن هذه القارة الواسعة الأرجاء تحتوى على حوالى ٨٪ فقط من سكان العالم . وقد أدت عدة عوامل الى انخفاض عدد السكان في افريقية ، فتمثل (المناطق السلبية) في افريقية حوالى ٥٠٪ من مساحة الأرض الكلية . وغنى عن البيان أن (المناطق السلبية) هى تلك الأجزاء من القارة التي لا تسمح بسبب طبيعتها الجبلية أو القاحلة بالاستقرار الكامل والتنمية الزراعية ، وتدخل فى نطاق (مناطق افريقية السلبية) الصحراء الكبرى كلها ، والمناطق التي تقع فى الشمال والشرق منها ، وتشمل السودان وأثيوبيا ، وفى الجنوب تضم المناطق السلبية صحراء كنهارى وجميع المناطق القاحلة فى محمية بيشوانالاند ، ومنطقة جنوب غربى افريقية الموضوعه تحت الوصاية الدولية ، وأجزاء من اتحادجنوبى افريقية والقطاع الجنوبي الغربى من مستعمرة أنجولا البرتغالية .

وقد عارضت طبيعة الأرض السلبية عدة عوامل طبيعية أخرى مثل وجود النيل ، ونظم الري التي استحدثها الانسان ، والتي استطاعت جميعها أن تجعل مساحات كبيرة من الأرض فى كل من مصر والسودان مناطق زراعية مزدهرة ، ومكتظة بالسكان .

إن الاهتمام بالمناطق السلبية يقتضى منا أن نتكلم قليلا عن (المناطق الايجابية) ، وهنا تظهر فى الحال عدة متناقضات وقواعد غير منتظمة . . فإن ثلث المناطق الايجابية يتألف من الغابات والأدغال التي تميز الأجزاء الجنوبية من غربى افريقية ، وخاصة الكونغو بأكملها . وقد ظل عالقاً فى الأذهان لأجيال طويلة مضت . . أن وجود الغابات يدل على خصب التربة . . ولكن الأبحاث الحديثة أثبتت أن التربة فى مناطق الأدغال أقل خصبا بشكل ظاهر ، حيث أن الأمطار الاستوائية الغزيرة تمنع عنها غذاء النبات . . وغالبا ما تكون الصورة المعطاة عن هذه المنطقة صورة غاية صعبة الاختراق ، كثيفة وبدائية غير آهلة بالسكان . وقد كان هناك من أشار بحق الى أن الغابات الاستوائية الكثيفة قد جعلت من غربى افريقية وحوض الكونغو مناطق يصعب الحصول فيها على الطعام . بل وحتى اليوم هناك من يزعم أن ساحل غينيا مازال من أكثر مناطق العالم صعوبة فى إنتاج الغذاء .

وبين التاريخ المبكر للعصور الوسطى ، الحاص بهذا الجزء من العالم ، ان تجمعات السكان كانت فى السفانا المكشوفة ومنطقة المراسى التي تقع بين الغابات والصحراء الكبرى .

وكانت التجمعات أيضا فى مناطق التلال التي تقل فيها الاشجار والتي هي جزء من منطقة الغابات . . ولا شك فى أن الاتجاه نحو التركيز على الزراعة فى الاراضى القليلة الاشجار حيث كانت أدوات الزراعة بدائية إلى حد كبير ، كان ظاهرة بارزة فى التقدم الانساني . ويبدو المرء ، حتى نى ايماننا هذه ، ان مناطق الغابات الكثيفة فى آسيا مازالت تعتبر من أقل لمناطق سكانا ، بالرغم من ضغط السكان على الأرض فى أماكن أخرى من القارة . ومن ناحية أخرى نجد أن منطقة الغابات فى افريقية هي فى الوقت نفسه مأوى لذباب و تسمى . . ومعنى هذا أن تربية الماشية والمياد مستحيلة فى أغلب الأحيان . وكانت نتيجة ذلك اختفاء المحاريت التي تجرها الحيوانات اختفاء حقيقيا .

وهذه قيود واضحة تحد من الطاقة الانتاجية فى الزراعة داخل الاقليم . وعلى أية حال كانت المحاريت التي تجرها الحيوانات قائمة وما زالت فى منطقة السفانا المكشوفة .

وبالإضافة الى عدم ملاسة مناطق واسعة من القارة الافريقية للاستقرار الكامل والتنمية الزراعية ، كانت تجارة الرقيق قيذا يكبل نمو السكان بين عام ١٤٤٤ عندما وصلت أول رسالة كبيرة من الأرقاء الافريقيين الى البرتغال ، وعام ١٨٩٠ عندما شل نشاط النخاسة العرب فى البحث عن الرقيق فى شرقى افريقية . وقد جرت العادة على أن نتصور أن تجارة الرقيق قد انتهت عام ١٨٠٧ حينما حرمت بريطانيا هذه التجارة . ولكن الأرقام التالية عن شحن الرقيق من غربى افريقية تكذب هذه النقطة . ففي عام ١٧٨٨ قدر العدد الإجمالى للأرقاء الذين شحنوا من غربى افريقية بحوالى ١٠٠ر٠٠٠ وانخفض الشحن السنوى الى ٨٥ر٠٠٠ عام ١٨١٠ ، ثم ارتفع الى ١٢٥ر٠٠٠ ، ١٣٥ر٠٠٠ فى عامى ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ على التوالي .

وليس من السهل أن نقرر مدى ما كان لتجارة الرقيق من أثر فى نقص سكان افريقية ، ولكننا نحصل على فكرة من حجم هذه التجارة حينما نضع فى الأذهان أن فى ١٧٢٣ وحده ، نقلت بحوالى ١٠١ من السفن من ميناء ليفربول ٣٠٠ر٠٠٠ من الرقيق الافريقى من ساحل الذهب، ولا يتضمن هذا العدد الأرقاء الذين شحنوا عن طريق موانئ المملكة المتحدة الأخرى ، ولا هؤلاء الذين شحنوا فى سفن مملوكة للبلاد الأوربية الأخرى ، التي كانت تعمل فى هذه التجارة . وإذا افترض المرء أن معدل المواليد فى ساحل الذهب أو غانا كان فى ذلك الوقت من ٤٠ الى ٤٥ فى كل ألف . . وأن معدل الوفيات بسبب انتشار الحمى الصفراء والملاريا . وبعض الأمراض الاستوائية الأخرى ، من ٣٠ الى ٣٥ فى كل ألف . وإذا أخذ المرء فى الاعتبار أرقاء ساحل الذهب الذين تم شحنهم فى سفن من ليفربول ، وتجاهل جميع السفن الأخرى الناقلة ، فإن المرء يحتاج

الى اقراض ساحل الذهب أو غانا ٣٠٠٠٠٠٠ من السكان في عام ١٧٥٣ حتى يتيقن من استقرار السكان في هذا الإقليم . ومن الجيم أن تصنيف ان احصاء عام ١٩٠١ قد أظهر أن عدد سكان غانا ١٨٦١٨٦ و ١٥٠٢ نسمة .

وقد بذلت محاولات لتقدير سكان افريقية في خلال العشرين عاما أو أكثر السابقة لتقدير عدد سكانها في أثناء عهد تجارة الرقيق .

وقد قدر سير ،الكسندر - كار . ساوندوز عدد سكان افريقية في عام ١٦٥٠ بحوالى ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة يقابلها مائة مليون عدد سكان أوروبا ، ومليون نسمة في أمريكا الشمالية و ١٢٠٠٠٠٠ نسمة في أمريكا الجنوبية والوسطى ، ومليون نسمة في استراليا وجزر المحيط الهادى و ٣٧٠٠٠٠٠٠ نسمة في آسيا . وقدر عدد سكان افريقية في عام ١٧٥٠ بحوالى ٩٥٠٠٠٠٠٠ نسمة وأصبح ٩٠٠٠٠٠٠٠ في عام ١٨٠٠ و ١٨٥٠ في عام ١٨٥٠ . ويقابل هذا العدد ٢٦٦٠٠٠٠٠ في أوروبا و ٢٦٠٠٠٠٠٠ في أمريكا الشمالية و ٣٣٠٠٠٠٠٠ في أمريكا الجنوبية والوسطى و ٢٠٠٠٠٠٠ في استراليا وجزر المحيط الهادى و ٧٤٩٠٠٠٠٠ في آسيا . وقدر عدد سكان افريقية في عام ١٩٠٠ بحوالى ١٢٠٠٠٠٠٠٠ نسمة ، ولكن الارقام التى قدمتها الأمم المتحدة تختلف قليلا عن تلك المذكورة آنفا . غير أن كلا من سير الكسندر كار . ساوندوز والأمم المتحدة يتفقان على تقدير عدد سكان افريقية عام ١٦٥٠ وعام ١٩٠٠ ، وتعتقد الأمم المتحدة ان عدد سكان افريقية ظل ١٠٠٠٠٠٠٠٠ من عام ١٦٥٠ حتى عام ١٨٥٠ غير اننى لست مهتما هنا باقتصاديات السكان الآخذين في التدهور .

ولكننا نعلم جميعا انه لو تمت تصفية النخبة الممتازة في أى مجتمع متعلم أو شبه متعلم ، فإن تقدم هذا المجتمع يتوقف بعض الوقت ، ويؤدى القضاء على الدراسة في المجتمع المتعلم الى الغرض نفسه . ولا نستطيع أن نحصى عدد المثقفين الذين لقوا حتفهم في عدد من المجتمعات الافريقية في أثناء حملات قنص الرقيق ، أو الذين تم شحنهم الى العالم الجديد ولا أن نقدر اثر هذه التطورات على تلك المهارات والمعارف التى يستطيع جيل معين أن يسلمها للجيل التالى . كما لا نستطيع أن نقدر مدى عجز افريقية عن استغلال الامكانيات الاقتصادية لجميع مواردها المعروفة ، وذلك نتيجة لوجود مجتمع راكد أو متدهور . . يضاف الى كل ذلك الشكوك والمخاوف التى تسببها تجارة الرقيق .

وهناك أدلة كثيرة تبين لنا أن بعض المهارات لم تنتقل من جيل الى جيل ، مثال هذا صناعة الدمقس ، والقطيفة فى الكونغو (البلجيكي) . وهى الصناعة التى سجلها دوارتى لوبيتى عام ١٥٩٠ غير أنها اليوم صناعة مفقودة فى ذلك الجزء من العالم . ولدينا فى غربى افريقية مثال آخر على إيقاف حركة التقدم الفكرى ، وتحطيم جميع الدراسات التى فى متناول اليد ، وذلك باغلاق جامعة سانكور فى تومبكتو عام ١٥٩١ وأحرق جميع المكتبات العامة والخاصة ، ونفى جميع الأساتذة . ومما يثير الاهتمام من الناحية العلمية أن نذكر أن الشيخ أحمد بابا الذى كان أستاذا فى

جامعة سائكور قد قرر في أثناء أسره في مراكش أن مكتبته التي كانت تتكون من ١٦٠٠ مجلد كانت أصغر مكتبة بين مكتبات زملائه في المهنة في جامعة سائكور . كما ينبغي الإشارة بطريقة عابرة إلى المهارات التي أصبحت لا فائدة منها في افريقية ، بعد أن حلت البضائع المستوردة الرخيصة محل المنتجات التي تنتجها المهارات المحلية ، وأغرقت تلك البضائع المستوردة السوق بسبب الفرق في السعر . ومن ناحية أخرى فإن ما يطرأ على نوع السكان من تغيرات ومن تجميع المعلومات يؤثر على النمو الاقتصادي . ولا يستطيع المرء إلا أن يشعر في الحقل الإفريقي بأن مثل هذه التغيرات قد أدت دورا هاما في تحديد سرعة التنمية الاقتصادية .

وقد انخفض عدد سكان افريقية الذي قدر بحوالى ١٨ر٣٪ من عدد سكان العالم عام ١٦٥٠ الى حوالى ٧ر٤٪ ثم ٧٪ من عدد سكان العالم عامى ١٩٠٠ و ١٩٣٣ على التوالي . وقد كانت هناك بعض التغيرات البارزة في اتجاهات السكان في القارة الافريقية منذ عام ١٩٠٠ ، ومنذ عام ١٩٢٠ على وجه التحديد .

وترجع اولى هذه التغيرات الى حجم السكان ، ونمو السكان عامة . وقد قدر أن عدد سكان افريقية قد ارتفع الى ١٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ في عام ١٩٢٠ وإلى ٢٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠ عام ١٩٣٠ . واستمر اتجاه السكان فى التوسع فى الاعوام التالية ، على العكس مما حدث بين عامى ١٦٥٠ و ١٨٥٠ ، وقد وصل عدد السكان عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٩ الى ١٧٥ر٠٠٠ر٠٠٠ و ١٩٨ر٠٠٠ر٠٠٠ على التوالي .

وقدر عدد سكان افريقية فى منتصف عام ١٩٥٥ بحوالى ٢٢٣ر٠٠٠ر٠٠٠ او ٨ر٢٥٪ من عدد سكان العالم . وازداد عدد سكان افريقية منذ عام ١٩٢٠ بنسبة أكبر قليلا من ١ر٣٪ سنويا ، ومن التضليل أن نعطي الارقام العالية صفة الدقة الواقعية التي لا تتمتع بها .

ولنتذكر أن المناطق التي يشغلها ٤٤٪ من السكان هي وحدها التي تعرف شيئا قريبا من التعداد السكاني الحقيقى . وحينما لا تكون هناك ارقام احصائية تستخدم الاحصائيات غير التعدادية اذا ظهرت أو بدت أنها مناسبة . ويحتوى تعداد سكان افريقية الاجمالى المسجل فى عام ١٩٥٥ على أخطاء مكشوفة كثيرة . وقد أصبحت الثقة فى تقديرات السكان موضع شك ، وخاصة حينما يترك المرء العصر الحديث ، ويجاوب أن يلقي نظرة على حجم السكان فى الماضى السحيق . فاذا أخذنا الاقاليم الاربعة الرئيسية فى افريقية فاننا نجد أن معدل نمو السكان لم يكن ثابتا فى أى اقليم منها .

ففى الاقليم الذى تمثله المناطق السلبية فى شمالى افريقية كان معدل نمو السكان ١ر٥٪ من عام ١٩٢٢ الى ١٩٢٦ و ١ر٧٪ من عام ١٩٣٠ الى ١٩٣٩ و ١ر٩٪ من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٩ وقد اختلف معدل الزيادة

فى شرقى افريقية ووسطها من عام ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ اختلافا بسيطا بين ١.٢٪ و ١.٣٪ .

والنقطة المثيرة للانتباه هى أن معدل نمو السكان فى غربى ووسط افريقية - وهما يحتلان احدى المناطق الإيجابية الرئيسية فى القارة - قد تغير من ١.٢٪ من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٩ الى ٠.٣٪ من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٤٩ .

ونحن نجد أن حوالى ٩٧٪ من سكان افريقية يضمون افريقيين وطنيين وأناسا طال مقامهم فى القارة ، وهناك حوالى خمسة ملايين من البيض أو أشخاص من أصل أوروبى . من بينهم ٢٥٠٠.٠٠٠ فى اتحاد جنوبى افريقية و ٣٢٠.٠٠٠ فى شرقى ووسط افريقية و ٨٠.٠٠٠ فى غربى افريقية والباقي ويقدر بحوالى ٢.٠٠٠.٠٠٠ متجمعين أساسا فى شمال غربى افريقية وهناك أيضا ما يزيد على ٥٨٤.٠٠٠ هندي فى افريقية ، يعيش أكثر من ٦٠٪ منهم فى اتحاد جنوبى افريقية وأصبحت الزيادة فى معدل نمو السكان فى شمالي افريقية واضحة ، إذا ما وضع فى الاعتبار أن سياسة الاستقرار الفرنسية فى شمالي افريقية قد أدت الى ادخال عوامل اقتصادية واجتماعية جديدة تشمل ادخال تحسينات على مستويات الصحة ، والحفاظة عليها ، وقد نتج عنها انخفاض مؤكد فى معدل الوفيات ، بالقياس الى الزيادة فى معدل المواليد .

وفى جنوبى افريقية حيث أدت صناعات الذهب والماس ، بالإضافة الى وجود المستوطنين الاوروبيين ، الى التصنيع السريع والصبغ بالصبغة الحضرية ، وادخال وسائل المواصلات المتقدمة ، والاتجاه الى الصعود فى مستوى المعيشة ، ووسائل تحسين الصحة والوقاية ، ووقف معدل نمو السكان عند ٢.٢٪ فى الفترة من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٩ . وان العوامل التى أدت فى مراحلها الأولى الى الانخفاض الظاهرى فى معدل الوفيات ، اتجهت بمرور الوقت الى تكوين فكرة عن تحديد النسل . وليس بكتير افتراض أن معدل النمو فى جنوبى افريقية الذى وصل الى ١.٦٪ فى فترة بين ١٩٣٠ - ١٩٤٩ يعكس هذه النقطة . وينبئ على أية حال أن نتعرف على عوامل أخرى حينما نتناول بالدراسة مجتمعا تشكل فيه العنصرية والنظم السياسية مستوى الرخاء الاقتصادى ، ونجد أنه من المهم فى هذا المجال أن نذكر أن بغثة الحملات الصحية الوطنية التابعة لجنوبى افريقية قد وضعت تقريرا فى عام ١٩٤٤ عن سكان افريقية (يقصد الافريقيين) فى الاقاليم ، وفى المزارع وفى المدن فى زيادة مستمرة ، وإن صحتهم فى تدهور متوال . وفى غربى ووسط افريقية لم تسر التحسينات فى مستويات الصحة والوفيات جنبا الى جنب مع النمو الذى طرأ على دخل الفرد ، مما أدى الى العمل على تحديد النسل ، دون انخفاض مقابل فى معدل الوفيات .

وقد جرت العادة على اعتبار افريقية قارة قليلة السكان ، فكثافة السكان هى ٧ أشخاص لكل كيلو متر مربع ، يقابلها ١٨ للعالم على وجه

العموم . ولكن لم يظهر أى من تقسيمات افريقية الجغرافية الرئيسية
الاربعة كثافة فى السكان تقارن بتلك الكثافة فى سكان العالم عامة .
وكثافة السكان فى شمالى افريقية ٨ أشخاص لكل كيلو متر مربع ، وغربى
ووسط افريقية ٦ وجنوبى ووسط افريقية ٧ وجنوبى افريقية ٥ أشخاص
لكل كيلومتر مربع ، وتميل هذه الأرقام الى أن تعطينا فكرة بأنه ليس
هناك مكان فى افريقية يضغط السكان فيه بشدة على الأرض التى يمكن
الاستفادة منها .

ومن ناحية أخرى نجد أن كثافة السكان تختلف من إقليم لآخر ،
بل وبين المناطق المختلفة فى الإقليم نفسه . ففي شرقي نيجيريا يشغل
٧٩٠ من مليون النسيمة حوالى ٤٦٠٠٠ ميل مربع ، على حين أننا فى
الناحية الأخرى نجد فى الكمبرون البريطانى ٧٥٠٠٠٠ نسمة تسكن
١٥٥٨١ ميلا مربعا من الأرض ، وكثافة السكان فى نيجيريا كلها هى ٨٥
شخصا لكل ميل مربع . تواجهها ٨٠٠ فى هولنده و٥٢٥ فى المملكة المتحدة
و ٣١٢ فى الهند و ٢٠٥ فى باكستان و ٥٠ فى الولايات المتحدة و ٦٧١٤
و ٥٠ على التوالى فى المناطق الأفريقية الثلاث الكونغو (البلجيكي)
وسيراليون وغانا ، وهناك مناطق فى جنوبى نيجيريا تصل فيها كثافة السكان
الى ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ لكل ميل مربع . وهنا نستطيع أن نقول ان نسبة
السكان وصلت الى الحد الأمثل ، هذا اذا ربطنا بينهم وبين الأدوات الزراعية
البداية المستخدمة ، وطبيعة الانتاج الزراعى ، والنتائج الزراعى الآخذ
فى التضاؤل .

وفى مناطق الكيكويو الواقعة فى كينيا أدى نقل ملكية الاراضى الى
المستوطنين البيض ، بالإضافة الى الزراعة والرعى الزائد للأراضى
المحدودة التى فى متناول يد السكان الوطنيين ، الى الحاجة الملحة على
الأرض . وعلى أية حال فلا نجد فى أى مكان فى القارة الأفريقية ، باستثناء
حوض النيل فى مصر ومنطقة أو منطقتين من المناطق المحدودة ، كثافة
كبيرة تبلغ ألف شخص للميل المربع أو أكثر . تلك الكثافة التى ترتبط
فى أذهاننا بامبراطورية دلهى القديمة ، ترافنكور - كوشن ، ووديان السند
والكنج واليانجسى والسهول .

وقد قدمت أرقام فى البرلمان البريطانى فى أول فبراير عام ١٩٤٤
تفيد أن كثافة السكان قد بلغت ١١٠٠ شخص بل وحتى ١٨٠٠ لكل ميل
مربع فى مناطق كيكويو الواقعة فى كينيا .

وفى المناطق المتخلفة مثل افريقية ، وأجزاء من آسسيا وأمريكا
اللاتينية ، تبلغ النسبة المئوية لعدد السكان الإجمالى تحت سن ١٥ سنة
عامة ٤٠٪ تقابلها ٢٠٪ فى البلاد المتقدمة مثل بريطانيا . وكان الاتجاه
فى كل هذه الحالات يظهر أن حوالى ٥٥٪ من السكان بين سن ١٥ و ٥٩ .
أما الـ ٥٪ الباقية فهى تمثل السكان البالغين الستين وما فوق . وتتميز
المناطق فى هذه المجموعة بمعدل كبير للمواليد ، ومعدل كبير فى الوفيات .
تقابلها بلاد مثل أمريكا وبريطانيا اللتين كانتا تتمتعان قبيل الحرب

العالمية الثانية بمعدل منخفض لملواليد ، ومعدل منخفض للوفيات • وتبين اتجاهات السكان في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية أنه بالرغم من أن معدل الوفيات قد ظل منخفضاً إلا أن معدل المواليد قد مال إلى الارتفاع ، غير أنه من المحتمل أن يظهر أن هذا النمو نمو مؤقت •

وكانت إحدى نتائج التحسينات في مستويات الصحة والوقاية في البلاد التي تنعم بنسب عالية في معدلات المواليد والوفيات ، هو ظهور انخفاض سريع في معدل الوفيات لا يقابله انخفاض مساو في معدل المواليد •

وقد أظهرت سيلان وبورتوريكو مثل هذه الاتجاهات في السنوات القليلة الماضية • والزيادة الطبيعية التي تطرأ على السكان في هذه البلاد هي النسبة القائمة في مصر نفسها أي فوق ٢٪ ومن المتوقع أن تؤدي التحسينات في مستوى الصحة إلى خلق فترة من نمو السكان السريع في جميع بلاد القارة الأفريقية ، كما سيكون الحال بالنسبة لأجزاء كبيرة من آسيا •

ولكن هذه الظاهرة مستمرة ، كما لاحظنا في حالة جنوبي افريقية لعدد من السنين المحدودة فقط ، فإن تحسين مستويات الصحة والوقاية يرتبط بجادة بارتفاع مستويات المعيشة مع تحديد واع لحجم الأسرة العادية •

وتعاني البلاد التي تكون فيها نسبة السكان الذين تحت سن ١٥ سنة في حدود ٤٠ ٪ من بعض المساوئ الاقتصادية المحدودة ، وذلك لأن قيوداً طائلة تقع على كاهل نسبة إلى ٥٥ ٪ التي بين ١٥ و ٥٩ سنة • أما نسبة إلى ٥ ٪ الباقية وهي التي تمثل الذين بلغوا الستين فما فوق فإنهم عامة حمل اضافي على عاتق إلى ٥٥ ٪ •

وفي المجتمعات التي ظلت نسبة الانخفاض في معدل الوفيات بها مستمرة لسنين كثيرة ، نجد أن الاتجاه يشير إلى انخفاض العبء الملقى على كاهل الجماعات المنتجة • (٥٥ ٪) بالنسبة لمن هم دون ١٥ سنة وإلى زيادة العبء بالنسبة لمن بلغوا الستين فما فوق •

ومن المتوقع أن ينتشر هذا التطور الأخير في افريقية حيث ان العلوم الطبية تتقدم ومستوى المعيشة يرتفع •

وتهدف معظم الحكومات في عصرنا الحديث ، إلى منح التعليم الإلزامي للأطفال الذين في سن التعليم • ومن المعترف به عامة أن الفئات التي في سن التعليم تمثل ٢٥ ٪ من المجموع الإجمالي للسكان في المجتمعات التي تكون فيها نسبة ٤٠ ٪ من السكان تحت سن ١٥ ، ولذلك فإن المشكلات التي تواجه هؤلاء الذين يريدون ادخال نظم التعليم الإلزامي في افريقية مشكلات ليست سهلة على الإطلاق •

ولكن هذه هي المشكلات التي ينبغي ايجساد الحلول لها اذا أريد للمهارات الجديدة أن تتكون ، وإذا ما أريد لمستوى المعيشة أن يرتفع .

ولما كان من المقرر أن نفقات التعليم لا تعتبر استثمارا ضائعا ، فمن هنا ثارت المشكلات حول القدر الذي يخصص من الإيرادات أو من الدخل القومي للانفاق على هذا الباب ، فالاستثمارات الدورية لرأس المال المحدود الذي في متناول اليد في البلاد المتخلفة ، تلك الاستثمارات التي تبحث عن عائدات مجزية وسريعة ، قد تفرى الزعماء بتخفيض حاجات هذا القطاع من المجتمع الذي سيقدر في الجيل التالي اذا كانت المكاسب الاقتصادية قد دعمت والمهارات الفنية قد تحسنت .

وفي افريقية تختلف النسبة المئوية لعدد السكان الذين في المدارس من بلد الى آخر ، كما أن هناك اختلافا كبيرا في مجال التعليم الذي يقدم للشعب ومدها وشكله ونوعه .

فبعض البلاد مثل باموتولاند التي كانت نسبة عدد تلاميذ المدارس فيها ١٦ ٪ تركز أهمية كبيرة على التعليم الابتدائي أو الأولي تبلغ حد المنع الكامل أو الجزئي للتعليم الثانوي والجامعي . وتقوم بعض الدول الأخرى - مثل نيجيريا ، التي بلغت نسبة عدد تلاميذها حوالي ٣ ٪ في عام ١٩٥١ - بوضع قيود متزايدة على التعليم بجميع مستوياته . والصومال البريطاني هو أفقر المناطق التي تتمتع بالخدمات التعليمية في القارة الافريقية حيث وصل عدد السكان الذين يذهبون الى المدارس ٤ر٠ ٪ عام ١٩٥١ .

وقد تبيدنا بعض الارقام المعتمدة على احصائية عام ١٩٥١ في اعطاء صورة عامة للنسبة المئوية لعدد السكان المتحقين بالمدارس في افريقية .

النسبة المئوية لعدد السكان المتحقين بالمدارس

٠ر٤	الصومال البريطاني
٠ر٧	افريقية الغربية الفرنسية
١ر٤	افريقية الاستوائية الفرنسية
١ر٥	سيرايلون
١ر٥	غينيا
٢ر٨	الصومال الفرنسي
٣ر٠	نيجيريا
٣ر٣	مراكش
٣ر٩	أوغندا
٥ر٦	تونس
٦ر٢	بنشوانالاند
٦ر١	كينيا
٦ر٤	سوازيلاند
٦ر٥	ساحل الذهب (غانا)

٨٥١	الكونغو (البلجيكي)
٨٥٣	روديسيا الشمالية
٩٥٤	نياسالاند
١٦٥١	باسوتولاند

ولكن النمو السريع في نسبة المتعلمين يحتاج كثيرا من مناطق افريقيا ،
ففي غانا مثلاً بلغت الزيادة ١٨٠٪ في عدد السكان المتحقيين بالمدارس
خلال الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٧ .

وفي الكونغو (البلجيكي) حيث كان ٨٥١٪ من السكان ملتحقين
بالمدارس عام ١٩٥١ ، كانت نفقات التعليم العادية تمثل حوالى ٤٪ من
نفقات الحكومة المركزية ، وبلغت نفقات التعليم في باسوتولاند حوالى
١٥٪ من نفقات الحكومة المركزية ، وكانت النفقات في الصومال البريطاني
أقل من ٤٪ .

ولكن الأرقام المذكورة آنفا والتي تعكس الى حد ما مدى الأهمية
المركزة على التعليم في الميزانية القومية لن تكون ذات مغزى كامل حتى تتم
معرفة حجم الميزانية نفسه ، وحتى يتم فحص الأعباء المختلفة التي تتحملها
موارد الدولة .

ولا شك في أن الاعتمادات المالية التي ينفقها أى مجتمع على صحة
مواطنيه وتعليمهم ، ذات نتائج مباشرة وغير مباشرة على الانتاج وعلى
تجميع رأس المال أيضا . ولكن من الصعب ، بعكس الاستثمارات التي
تستغل في الخدمات الاقتصادية الملموسة ، تقدير نتائج الاستثمار في
الصحة والتعليم في أسلوب واقعى دقيق . غير أنه ليس من الصعب على
أية حال تقدير نتائج الاستثمار في تدريب المساعدين الزراعيين وفي
أعمال التوسع الزراعى .

وهناك في جميع أرجاء القارة الافريقية مصادر طبيعية واسعة لم
تستغل بعد ، ولم يتحرك المجهود البشرى الى مستوى عال من الكفاءة
بسبب الافتقار الى المهارات ، وقصور الخدمات التربوية الراهنة .

كذلك تستمر بعض الامراض المختلفة المسببة للركود في اضعاف
الناس ، وفي تحديد الانتاج . ولكن بعد أن أصبحت الخدمات الطبية معدة
وفي متناول اليد ، وتحسنت اجراءات الوقاية ، فإن المرء يتوقع زيادة
مربية في السكان ، وزيادة في النسبة المثوبة للسكان فوق سن الستين،
وزيادة اعظم في حيوية الشعب ، وزيادة أكثر في احتمال مضاعفة الانتاج .

وقد تضاعف عدد سكان افريقية تقريبا في مدى الخمسين عاما
الماضية . ولكن لا مجال هناك لافتراض الوصول الى الحد الامثل النظري
للسكان .

واذا ما ارتفع مستوى معيشة الشعوب الافريقية فان الآراء التي
تدعو الى التفاؤل والتي ذكرت آنفا يمكن تحويلها الى حقيقة واقعة اذا
أبعدنا بنجاح شبح « مالتوس » .

وقد أشار سير السكندر جرای الى أن نصف العالم الغنى قد اهتم
تجذيرات مالتوس قبل الأوان ، وانه كثيرا ما يهمل الجهود المتعززة التي
بذلها النصف الفقير لكي يقيم أوده على قطعة صغيرة من الأرض التي تقع
فى كرة أرضية لا تكبر .

ان العالم يتكلم بذلاقة لسان عن (الفقر فى وسط الرخام) ويبحث
عن نظام مناسب للتوزيع ، لكي يضمن كل شيء فى نصايه ولكن ما يستحق
أن نتذكره حقا هو أنه يجب المبادرة بإنتاج ما نريد توزيعه .

وقد تكهننت إحدى الهيئات بأن الانتاج الزراعى فى عام ١٩٦٠ قد
يزداد من ٢٠٪ الى ٢٥٪ فوق معدل عام ١٩٣٠ . على حين يزداد عدد
سكان العالم فى هذه الفترة نفسها من ٣٠٪ الى ٣٥٪ .

ونستطيع أن نستنتج من ذلك ان البلاد التى تكفل الآن درجة
كبيرة من اقتصاد الكفاف ، قد تجد نفسها غير قادرة على تقديم الغذاء
لسكانها بدرجة كافية .

ان تصداد سكان افريقية يزداد فى كل مكان وستصبح الأرض
بالقدرج عاملا نادرا من عوامل الانتاج .

وبالإضافة الى ذلك نجد أن خصب التربة يقل باستمرار ، وان
لم يتمكن الافريقيون من مد يد العون للتغلب على الضغط السكانى الكامن
عن طريق خلق وسائل جديدة للمعيشة ، فان دخل الفرد سوف يأخذ فى
التدهور .

وفى العصر الذى يدعو الى القيود الأخلاقية ، نجد أن الاتجاه يميل
أحيانا الى نبذ تقرير «مالتوس» عن القيود الإيجابية وقيام الطبيعة بدور
التوازن . وذلك على انه - أى تقرير مالتوس - أسلوب قديم انتهى
عهده . ولكن القيود الأخلاقية المتزايدة لا تعنى شيئا لكثير من المجتمعات
الافريقية ، مثل مجتمع غانا ، حيث لا ينظر الى المواطن على انه وصل الى
مرحلة الرجولة الكاملة أو الأنوثة الكاملة الا اذا أصبح هذا الانسان
أما أو أيا .

وحتى حينما لا تكون هناك مثل هذه القسوة الاجتماعية لضمان
استمرار الجنس ، فإن الداعين الى القيود الأخلاقية فى البلاد التى تفقر
الى رأس المال والتى تزخر بفاقر فى المال ، لم يجسدوا لهم دعاء
متمحسين .

ويبدو أن شعب مالتوس ما زال يهيم على وجهه لكي يزعج روح
التساهل والتغافل المفرط التى تميز البلاد المتخلفة التى تسعى الى
مستوى معيشة أفضل .

وتمثل مشكلة الغذاء أعظم المشكلات الانسانية الاساسية ، فبدون
الغذاء تكون الحياة نفسها مستحيلة .

ويهدف المجتمع الحديث الى مواجهة التزاماته الكاملة فى توفير أقل
غذاء كاف على الأقل لجميع أفرادها .

ومن الخقائق المعروفة ان الولايات المتحدة الامريكية من احسن الامم تمعجا بالغذاء في العالم ، ومع ذلك فقد قدر ان هنالك حاجة الى زراعة ٤٠ مليون فدان من المحصولات الغذائية والمواد الغذائية ، اذا ارادت هذه البلاد ان تنتج كمية الطعام المطلوبة لكي تجعل جميع السكان في حالة صحية جيدة .

ومثل هذه التقديرات غير ممكنة في البلاد التي تفتقر الى راس المال مثل كينيا ، والكونغو (البلجيكي) والسودان ، ونيجيريا ، وغانا .
وجميع المناطق الافريقية الاخرى ، ومعظم بلاد اسيا . ومن الواضح انه ستكون هناك حاجة ماسة الى تدعيم كبير للطاقة المنتجة للغذاء ، وخاصة الاغذية الواقية اذا ما اريد جعل معظم السكان في حالة صحية جيدة .

وينفق السكان من الطبقة العاملة ، حتى في البلاد الغنية نسبيا مثل المملكة المتحدة ، بين ٤٠ أو ٥٠٪ في المتوسط من دخل العائلة الاجمالي على الطعام فقط ، وتصل نسبة الانفاق بين بعض العائلات الفقيرة الى ٧٠٪ .

وقد أشار « ايرنست انجيلز » في أثناء دراسته للعائلات الالمانية عام ١٨٥٧ الى انه كلما كانت الأسرة فقيرة كانت نسبة نفقاتها التي تستخدم في شراء الطعام أعلى .

وقد لاحظ آدم سميث قبل ذلك بواحد وثمانين عاما ان الرغبة في الطعام محدودة في كل انسان بالمقدرة الضئيلة لكل امعاء انسانية .

ولكن يبدو ان الرغبة في معدات الراحة وزخرفة المباني ، والملبس والمهمات ، والأثاث المنزلي ، ليس لها أي حدود أو حتى بعض الحدود .

وينبغي أن نلاحظ دون تعرض للعوامل الفسيولوجية والسيكولوجية انه لاشباع الرغبات الانسانية يأتي الطعام الاساسي في المقام الاول . ولكن حيث ان الامعاء الانسانية ذات قدرة محدودة تتوقف الحاجة الى الطعام عن التنافس مع المطالب غير الغذائية في ميزانية الانسان الخاصة بالاستهلاك .

وينبغي أن نذكر دائما ان العلاقة بين ثمن الطعام والقوة الشرائية هي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد خط الفقر .

وقد نستطيع أن نستخلص من ذلك كله أن القرارات التي تتخذ فيما يتعلق بالطعام تؤثر تقريبا على جميع مظاهر البنيان الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع .

وينبغي أن نلاحظ أيضا ان جميع السكان العاملين البالغين تقريبا في جميع البلاد الفقيرة ، مثل بعض دول افريقية ، مطلوبون للعمل في الزراعة لكي ينتجوا الطعام الكافي لسند حاجة المجتمع من الغذاء .

وتقل نسبة السكان المطلوبين للعمل في إنتاج الغذاء كلما اكتسب المجتمع درجة عالية من الكفاية في هذا المجال .

ويمكننا الآن أن نلخص هذه الاتجاهات الملحوظة كالآتي : -

أولا : يضعف الدور المناسب الذى تقوم به الزراعة فى الرخاء الاقتصادى بإطراد وذلك فى الاقتصاد المتقدم .

ثانيا : يعتبر ضعف الدور الذى تقوم به الزراعة أحد مظاهر التغير فى النمط الصناعى فى المجتمع ، هذا التغير الذى يحدث فى ظل ظروف التقدم الاقتصادى وتكوينه .

ثالثا : ان النتيجة الاساسية للضعف التسمينى فى دور الزراعة ، هى تحول السكان العاملين الى الصناعات الثانوية ، وعلى وجه الخصوص الى صناعات الدرجة الثالثة وهى اساس الخدمات .

وقد يأخذ هذا التحول شكل تحول حقيقى فى العمل من الحرف الرئيسية (وهى الزراعة) ويدفع الجيل الناهض الى الالتحاق بالصناعات الثانوية وصناعات الدرجة الثالثة .

وقد ادخلت على القوة الاقتصادية الكامنة وراء هذه الاتجاهات تغييرات فى شكل الاستهلاك فى ظل ظروف ازدياد الدخل الفردى الحقيقى فى المجتمع بأكمله .

ويبدو واضحا مما تقدم انه كلما كانت النسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة - وعلى وجه الخصوص فى زراعة المواد الغذائية - كبيرة ، كلما انخفض مستوى الرخاء الاقتصادى للشعب .

وواقع الامر انه قد أشير من قبل الى أن أسهل دليل لقياس الطاقة الانتاجية فى أى بلد يأتي عن طريق السؤال عن نسبة السكان العاملين بالافئ المطوبين للعمل فى الزراعة وانتاج الغذاء الكافى ، لسد حاجة البلاد جميعها . وسوف توضح أية دراسة للتاريخ الاقتصادى فى البلاد الأكثر تقدما فى العالم طبيعة واتجاهات التحول عن الانتاج الزراعى فى هذه البلاد عبر مجموعة من الستين . وسوف نأخذ مثالا واحدا من الولايات المتحدة الامريكية ، تلك البلاد التى تعتبر اليوم الدولة الصناعية البارزة فى العالم ، على الاقل فيما يتعلق بالوسائل الفنية وحجم الانتاج الحديث .

فلقد كان السكان العاملون فى الزراعة فى الولايات المتحدة عام ١٨٢٠ حوالى ٧٠٪ .

وفى عام ١٨٦٠ هيظت النسبة المئوية الى ٦٠٪ وفى عام ١٩٢٠ كان ٢٠٪ من السكان العاملين فقط يشتغلون بالزراعة . واليوم يمثل السكان العاملون فى الزراعة حوالى ١٢٪ من مجموع السكان العاملين . ومن ناحية أخرى يجب البحث عن وسائل فنية جديدة للانتاج الزراعى ، حتى يزداد المحصول الزراعى فى كل وحدة من الارض أو كل وحدة عمل .

وهنا يأتي عالم الابحاث الزراعية بأنواع مستحدثة من البذور ، كما تم بالنسبة للفن فى أمريكا ، وزيت النخيل فى الكونغو (البليجيكى) ونقل كالكافو الامازون الى غانا .

وقد أدى استخدام البذور المنتقاة في اتحاد روديسيا ونياسالاند الى زيادة انتاج الفرة بنسبة ٧٠٪ في الفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفترة من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وأن يزداد المحصول لكل فدان من ٥ أو ٦ زكائب الى ما بين ١٥ و ٢٥ زكيبية .

وتعتبر الدورة الزراعية والاستخدام المناسب للأسمدة واستخدام المحارث التي تجرّها الحيوانات ، والوسائل الميكانيكية في الزراعة ، واجراءات المحافظة على التربة وحمايتها من التآكل ، وعمليات مسح التربة ، وحملات القضاء على الجراد ، واستخدام الوسائل البيطرية ضد أمراض الحيوانات . . يعتبر هذا كله اجراءات موضوعة لحماية غذاء الناس .

وينبغي أن نضع في اعتبارنا نظام حياة الأرض السائدة في بلد ما ، لأن هذا النظام سوف يحدد هل تجب زراعة محصولات الحقول أو محصولات الأشجار بسهولة ؟ وهل تستحق الأرض أن يستثمر فيها قدر من رأس المال أو لا ؟

ولكن هناك حدودا معينة لكمية الطعام التي يستطيع أن يستهلكها أي إنسان ، وهذه هي القوة الكامنة وراء الانحراف الذي يجعل الناس يستهلكون كثيرا من ثرواتهم في الصناعات الثانوية ، وصناعات الدرجة الثالثة .

وما زالت الزراعة هي العمل الأساسي لشعوب القارة الافريقية ، ولكن الصعوبات التي تواجه المراء عامة حينما يتأهب لجمع الإحصائيات الضرورية عن افريقية ، تظهر بوضوح حينما نبذل محاولة للبحث عن النسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة .

وقد قدم لنا تقرير الامم المتحدة الخاص ، دراسة خاصة للأحوال الاقتصادية في المناطق التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وقد نشر هذا التقرير عام ١٩٥٥ وهو يبين النسبة المئوية للعدد الإجمالي للسكان العاملين في الزراعة في بعض البلاد الافريقية كما يأتي :

وسط افريقية :

٧٩٪	الكونغو (البلجيكي)
٧٤٪	افريقية الاستوائية الفرنسية
٧٦٪	روديسيا الشمالية
٨٩٪	نياسالاند

غربي افريقية :

٨٤٪	افريقية الغربية الفرنسية
٩٨٪	غينيا
٧٠٪	ساحل الذهب (غانا)
٨٥٪	نيجيريا

شرقي افريقية :

الصومال البريطاني	٪٩٥
الصومال الفرنسي	٪٩٥
كينيا	٪٧٤
أوغندا	٪٩٨
زنجبار	٪٧٤

جنوبي افريقية :

باستونولاند	٪٨٥
بنشوانالاند	٪٨٥
سوازيلاند	٪٧٤

شمالي افريقية :

مراكش	٪٦٧
تونس	٪٦٨

ولا تستطيع هذه الأرقام أن تقدم لنا صورة حقيقية للنسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة ، وينبغي ملاحظة أنه قدر أن ٧٤٪ من السكان العاملين في القارة الأفريقية جميعها يشتغلون بالزراعة . وأنه قد سجلت نسبة ٧٤٪ للمناطق التي لم يتسن فيها الحصول على التقديرات الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لسوازيلاند وزنجبار وكينيا وأفريقية الاستوائية الفرنسية . أن هذا المقياس المشكوك فيه هو الذي جعل من الممكن « لدورل ستامب » أن يعطى النسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة في نيجيريا عام ١٩٣١ بمقدار ٧٤٪ على حين يمثل الرقم الذي قدمته الأمم المتحدة بعد حضي جيل تقريبا نسبة ٨٥٪

وواقع الأمر أن كلا الرقمين خاطيء ، لأن إحصاء عام ١٩٥٣ جعل نسبة ٧٦٪ لنيجيريا كلها رقما معقولا يمكن العمل على أساسه .

ولكن من الصعب أن نتقبل رقم ٩٨٪ الذي وضع أمام كل من أوغندا وغينيا ، حتى لو كان جميع الأشخاص المقسمة أعماهم بين التجارة والزراعة يشغلون في نطاق الفلاحين . وحتى إذا أفسحنا المجال أمام تلك الحقيقة ، وهي أن بعض الفلاحين يركزون إنتاجهم حول إنتاج محصولات التصدير مثل البن ، والقطن ، والبقول السوداني .

وهناك اختلافات ملحوظة بين المناطق المختلفة في البلد الواحد فيما يتعلق بالنسبة المئوية للسكان العاملين في الزراعة ، ففي شمالي نيجيريا تبلغ النسبة ٨٠٪ وفي نيجيريا الغربية ٧٠٪ وفي نيجيريا الشرقية ٧٤٪ . ويشغل ٩٠٪ من السكان العاملين في المناطق الشمالية من غانا في الزراعة ، تقابلها ٧٠٪ في المتوسط للبلاد كلها . ولا شك في أن مستوى الرخاء الاقتصادي في المناطق الشمالية من غانا هو المستوى الأكثر

انخفاضاً نفسه فى كل من نيجيريا وغانا .. بالرغم من أن غانا ككل تتمتع بنسبة أعلى من الرخاء الاقتصادى عن نيجيريا ، ولكن ليس من العقل فى شيء أن نستخلص - بمجرد النظر الى الأرقام التى ذكرت آنف - أن مستوى الرخاء الاقتصادى فى المناطق الشمالية من غانا أعلى من مثيله بأوغندا وغينيا .. وذلك لأن المحصولات النقدية فى كل من المنطقتين السابقتين تشكل جانباً هاماً من الانتاج الزراعى ، على حين أن فى المنطقة الأولى - غانا - يشغل ٩٠٪ من السكان الضمير فى انتاج الغذاء فقط ، وعلى مستوى اقتصاد الكفاف . ويرى المرء فى كل من شمالي نيجيريا ومناطق الشمالية من غانا ظلال المناطق السلبية فى افريقية .

وفى بعض الاحيان تثار المشكلة القائلة بأن مستوى خصب التربة فى المناطق الاريقية الاستوائية ، فى ظل نظام استغلال التربة القسائم الآن ، مستوى ضعيف . وقد أوضحنا من قبل أن خصب التربة فى بعض المناطق فى ضعف مستمر ، وأن المحصول الزراعى يميل نحو الانخفاض . ونعتبر بعض أجزاء غانا ، وشرقي نيجيريا ، وكينيا ، نماذج للمناطق التى تنخفض فيها القدرة الانتاجية الزراعية .. ويلاحظ الانخفاض فى الطاقة الانتاجية فى حالة المحصولات الغذائية مثل البطاطا وبعض المحصولات الأخرى ذات الدورة السنوية أكثر منه فى حالة محاصيل الأشجار الدائمة مثل البن ، والكافور ، حيث تقسم الأشجار غطاء للتربة .. كما أننا نجد أن الانتاج الزراعى للفدان الواحد منخفض فى جميع أنحاء افريقية إذا قيس بانتاج المحصولات الغذائية فى أى مكان آخر من العالم . وقد قدر أن انتاج الفدان الواحد من المحصولات الغذائية فى افريقية أقل بنسبة ٦٠٪ من متوسط الانتاج فى العالم ، وتزرع الفرة والذرة النويجة والبطاطا والفول السودانى بتوسع فى افريقية ، وتلقى كثيراً من العناية والاهتمام ، ولكن حتى فى حالة هذه المحصولات كان الانتاج على التوالى : ٦٠٪ و ٦٧٪ و ٦٦٪ و ٦٠٪ من المتوسط العالمى .

وتنجم الطاقة الانتاجية الزراعية المنخفضة أو الأخف فى التدهور ، والتى يمكن أن يعزى إليها الفقر السائد بين الشعوب الافريقية من اجهاد الارض بالزراعة ، وتقصر فترة راحتها بسبب ضغط السكان المتزايد على الارض .

وإذا ما استمر التوسع فى الخدمات الصحية والطبية واحتفظ فى الوقت نفسه بالمعدل الحالى فى نمو السكان فى افريقية ، فإنه من السهل التكهّن بأنه فى حالة عدم وجود الوسائل الفنية الزراعية المتقدمة، سوف يؤدى الضغط المتزايد على الارض الى انخفاض كبير فى مستوى المعيشة . ومن ناحية أخرى فإن أى إجراء يؤدى الى خصب التربة أو زيادة الانتاج الزراعى سوف يرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان ، بشرط أن قوة العمل الزائدة من الزراعة سوف تحول الى صناعات ثانوية والصناعات المبرجة الثالثة ولا تظل قابعة على الارض على شكل عمل متعطل .

والزراعة المتنقلة التى تعتبر وسيلة فنية زراعية صحيحة حينما يكون عدد السكان منخفضاً الى حد يجعل من الممكن ممارسة طريقة حرق

الأرض وراحتها فترة طويلة ، ينبغي أن تؤدي إلى شكل أكثر قوة من أشكال الزراعة ، حينما تنتقل ملكية الأرض إلى المتوطنين الأوروبيين ، أو الشركات الزراعية ، أو إلى الأفريقيين المصادين إلى المغازل الأفريقية . . . وخينما يؤدي إدخال المحصولات النقدية المعدة لسوق التصدير إلى تزايد الطلب على الأرض . وليس هناك حاجة بنا إلى تأكيد حقيقة أن هذه التطورات الجديدة تمثل تحدياً لسكان أفريقية الوطنيين ولحكوماتهم .

والتحدي نفسه ليس جديداً ، وقد طور الأفريقيون بأنفسهم - من قبل قدوم الأوروبيين - الوسائل الفنية الخاصة بالصلاح المتقدمة التي كانت تسمح بالاستغلال المستمر لقطعة الأرض نفسها ، عندما كانت الظروف المحلية لا تسمح بفترات الراحة الطويلة الضرورية في معظم أراضي أفريقية الاستوائية . ونستطيع أن نجد أمثلة للأنماط المتقدمة من الزراعة الوطنية الوطيدة في غربي دينكا .

وفي إقليم أويل في السودان ، وفي جنوب غربي سوكلالاند ، وفي إقليم بحيرة فيكتوريا ، وفي البلاد المرتفعة الواقعة شمالي توجولاند حيث نجح الكوبارا ، من خلال استخدامهم للرعى والصرف ، والأسمدة العضوية ، في تحويل بلادهم الجبلية البور إلى حدائق مثمرة واسعة تتمتع برعاية جيدة . . . ولم ينتظر الفلاح الأفريقي الإحصائي الزراعي الغربي ليقدّم له الحلول لمشكلاته الزراعية . وقد كان هؤلاء الذين واجهوا التحدي في عصر آخر يتمتعون بضمائم حيازتهم الأرض التي يزرعونها ، ولا نستطيع أن نقرر أكثر من ذلك شيئاً عن التحدي الجديد ، الذي يمثل في عدد سكان أفريقية المتزايد ، دون دراسة لنظام حيازة الأرض . السائدة في هذه البلاد .

الفصل الثاني

حياة الأرض والإنتاج الزراعي

لستنا في حاجة الآن الى الافاضة في النقطة التي تدور حول أن المعدات والقوانين التي تتحكم في إستغلال الأرض وملكيته ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وخاصة في البلاد التي تغلب فيها الزراعة ، وليس هناك أيضا أية حاجة بنا الى أن نذكر ان طاقة الأرض الانتاجية ، والتقدم الاجتماعي لشعوب افريقية كما هو الحال في آسيا ، يعتمد كثيرا على تطوير النظم الصحيحة لحيازة الأرض أكثر من اعتماده على تطوير الوسائل الزراعية .

وقد كانت أمامكم فرصة في أثناء دراستكم للاقتصاديات الهندية (الكتاب عبارة عن محاضرات القيت على طلبة كلية دلهي للعلوم الاقتصادية) لأن تدرسوا الاخطار الاقتصادية لعملية تقسيم الممتلكات تقسيما مفرطا . . . ومن الأمور المعروفة لديكم جميعا مجهودات الحكومة الهندية لضمان وحدة الممتلكات . . . وتمهدها بضمان العقود للمؤجرين وتشجيعها النشاط التعاوني ، وتأكيدها المتزايد في الزراعة باستخدام الوسائل اليابانية الخاصة بزراعة الأرض . وينبغي أن تسترشدوا بمعلوماتكم عن آسيا التي يشغل ٧٠٪ من عدد سكانها العاملين بالزراعة ، وذلك حينما تأتون لدراسة افريقية التي يشغل ٧٤٪ من عدد سكانها العاملين في الانتاج الزراعي .

وإذا حاولنا تطبيق نظرة تحليلية على هذه الدراسة لن ننجح في ذلك الا اذا كشفنا عن الحقائق الاساسية في نظام حيازة الأرض . . . ولكن نظرا لأننا لا نرغب في كشف الحقائق الاساسية ، علينا أن نتخل في معظم الأحيان عن الاتجاه التحليلي . ان دراسة نظم حيازة الأرض في افريقية تسلس قيادها طوعية لأباليبي عالم الانتروبولوجيا ، وربما للمؤسسات الفنية الخاصة بالمشرح أكثر مما تسلس قيادها لعالم الاقتصاد !! وكثيرا ما يجد المشرح صعوبة في تكوين فكرة واضحة عن الامتيازات والالتزامات الاجتماعية المعقدة التي تحيط باستخدام الأرض وملكيته ، حتى ان عالم الانتروبولوجي لن يكون سعيدا تماما حينئذ يحاول تصنيف ما يبدو أنه حقوق واستخدامات والالتزامات غير محدودة .

وقد ظهرت مجموعة من القضايا في غرب افريقية ساعدت على إلقاء بعض الضوء على النظم الوطنية لحيازة الأرض ، وسوف نستمر الآن في عرض الحقائق في أسلوب واضح وبسيط ومحدود .

ان الحقوق الفردية غير المحسودة في الارض غريبة على التقاليد الافريقية ، ويمكن أن تعتبر حيازة أى عقار ثابت في أى جزء من افريقية اليوم نتيجة للنفوذ الاجنبى ، فالحقوق الوطنية في الارض تتركز حول المجتمع والجماعة والقبيلة والمائلة والفرد ، وتكون حقوق الارض هذه دائما اما حقوقا استثمارية طوال الحياة ، أو حقوقا استثمارية ذات صفة اقل دواما ، وللفرقة بينها وبين الملكية المطلقة .

ان حق امتلاك الارض ما زال في يد الوحدة الجماعية ، سواء اكانت العائلة أم المجتمع ، ولكن الفرد يستطيع أن يكتسب حق استغلال الارض . . والعلاقة بين العائلة والجماعة والمجتمع أو القبيلة ، وبين الارض علاقة معقدة ، فتقوم حقوق الفرد في الارض جنبا الى جنب مع حقوق العائلة أو أى شكل كانت عليه الوحدة الكبيرة .

يعترف المجتمع الافريقى الوطنى عامة بثلاثة اشكال رئيسية لحيازة الارض : وهى أرض المسألة ، وأرض المجتمع أو القبيلة ، وأرض الرياسة . أما أرض العائلة فهى الارض التى تحت سيطرة رب العائلة من أجل استغلال العائلة لها بأكملها ولمصلحتها ، وأرض المجتمع أو القبيلة هى الارض التى تكون تحت سيطرة الرئيس لكى تستغلها القبيلة أو المجتمع ، أما أرض الرياسة فهى الارض التى تكون تحت سيطرة رئيس القبيلة لكى تستغل لمصلحة العائلة التى تتزعم القبيلة .

ولن نتصّب أنفسنا بالتقسيمات والتعريفات الكثيرة ، ولكن مما هو جدير بالذكر أن هناك غالبا اتجاهها الى ادماج أرض القبيلة أو المجتمع بأرض الرياسة . وسبب ذلك أن الرئيس يعتبر في كل مكان رمزا للملكية القائمة ، والقديمة للأرض داخل نطاق منطقة القبيلة أو الجماعة ، ودوره في الواقع هو دور الحارس أو الوصى ، بالإضافة الى حقه في توزيع قطع من الارض على رؤساء العائلات ، بل وحتى على الغريب خاضعا في ذلك للنصيحة الكاملة التى تسدى اليه من جانب مجلسه الذى يتكون من كبار السن .

وقد قيل ان قطعة الارض التى وزعت على الفرد من جانب رئيس العائلة تمنح هذا الفرد صفة المالك الذى يتمتع بها طوال الحياة ، وتنقل اليه سلطات المستغل ، ذات النزعة التى لا تتميز كثيرا عن تلك النزعة القائمة في نظام الملكية المطلقة في ظل القساوان الانجليزى . . وتمضى وجهة النظر هذه الى أبعد من ذلك لتقرر ان الفرد في هذه الحالة لا يعتبر مستاجرا ولا مالكا بل ولا مستثمرا ! صحيح انه لا يدفع ضريبة لأى انسان ، وان سلطاته تتمتع سلطات المستثمر في ظل القانون الرومانى ، ولكن القول بأنه يتمتع بسلطات نزعة لا تتميز كثيرا عن تلك النزعة القائمة في ظل القانون الانجليزى ، ينفي التناسق المعقد بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة في قطعة الارض نفسها .

وقد لخص الكونت هالدان في القضية المشهورة التى رفعها « اموردو نيجاتى » ضد سكرتير نيجيريا الشرقية (عام ١٩٢١) - لخص .

في حكم أصدره مجلس الولاة الملكي (البريطاني) النظام الوطني لحيازة الأرض السائد في نيجيريا وبعض المناطق الأخرى في افريقية التالية :

ان الحقيقة التالية التي من المهم أن نضعها في اعتبارنا لكي نفهم القانون الوطني للملكية الأرض هي أن فكرة الملكية الفردية فكرة غريبة تماما على الفكر الوطني . فالأرض ملك للمجتمع والقرية أو العائلة ، ولكنها ليست ملكا لفرد على الإطلاق . وجميع أفراد المجتمع أو القرية أو العائلة يتمتعون بحقوق متساوية في الأرض ، ولكن في جميع الحسابات تكون الأرض تحت مسئولية رئيس القبيلة أو رئيس المجتمع أو القرية أو رب العائلة . ويجوز لنا أن نقول انه يسمى أحيانا بصاحب الأرض ، وهو إلى حد ما في مركز الوصي ، وبمركزه هذا يتولى الأرض لاستغلالها من أجل المجتمع أو العائلة ، وله السيطرة عليها وينهب إليه أي فرد يريد قطعة من الأرض لكي يزرعها أو لكي يبنى عليها من أجل الحصول عليها .

ولكن الأرض الممنوحة بهذه الطريقة تظل ملكا للمجتمع أو العائلة ، وهو - أي الرئيس - لا يستطيع أن يقوم بأية ترتيبات خاصة بالأرض إلا بعد استشارة كبار السن في المجتمع أو العائلة ، ويتحتم الحصول على موافقتهم في جميع الحالات قبل أن يقدم أية منحة لأي غريب . هذا تقليد وطني على طول الساحل الغربي لافريقية ، وحينما نجد ملاكا فرديين - كما هو الحال في لاجوس - نجد أن ذلك نتيجة لدخول النظم الإنجليزية ، ولكن الفكرة الوطنية ما زالت تتمتع بتأثير قوي على الشعب . وفي معظم الأحيان ، حتى في لاجوس ، تتولى العائلة أمر الأرض . وهذا يحدث حتى بالنسبة للأرض التي آلت إلى الوضع تحت تصرف الناحية الملكية أو نقل ملكيتها إلى الانجليز .

فقد يعتبر الشخص الذي منح الأرض في أول الأمر مالكا فرديا ، ولكن بعد وفاته تطالب العائلة كلها بحصتها المعترف بها دائما ، وهكذا تصبح الأرض من جديد ملكا للعائلة .

وقد قادتنى تجربتي في لاجوس إلى النتيجة التالية : وهي ان هناك - باستثناء الأراضي التي اشتراها المالك الحالي - بعض وطنيين قلائل يعتبرون ملاكا فرديين للأرض . وأضاف الكونت «هالدان» في الحكم نفسه يقول : « ان فخامتكم يشكون فيما إذا كان تعبير (أراضي الرئاسة) ينطوي على أي تمييز محدد حقيقة ، ولكن من المحتمل أنها تعني أكثر قليلا من الأراضي التي يسيطر عليها الرئيس بصفته الدستورية أو النيابية ، مميزة في ذلك عن الأراضي التي يسيطر عليها هو أو عائلته بصفة شخصية » .

وقد ظهر الخلط بين أرض المجتمع أو القبيلة وبين أرض الرئاسة بطريقة غير مباشرة في كلمات الكونت هالدان .

والآن وبعد أن وضحت الفكرة القانونية للملكية الأرض في افريقية ، ينبغي أن نتقدم أكثر في بحثنا إذا ما أردنا أن نحصل على صورة صحيحة للأفكار الوطنية نحو الأرض .

أن الأفريقيين ينظرون إلى الأرض وكل ما ينمو على سطحها أو ينبع من باطنها نظرتهم إلى شيء مقدس .. فالأفريقيون يعتقدون أن الأرض أكثر قدما من القبيلة ، وأن الرابطة أو الصلة بين الاثنين لا تتكامل على الإطلاق .. وحينما هاجرت القبائل من إقليم آخرى وضعت مميزات بين آلهة الأرض وبين آلهة القبيلة ، وذلك لأن آلهة الأرض تمتلك وحدها الأرض وتتحكم في خصب التربة ، وتحميها من سوء استخدام المجرمين من البشر وإفسادهم لها . . .

وحتى عهد قريب لم تكن عمليات البحث عن الطمي أو الملح أو المواد المعدنية ، ولم تكن أية شجرة تقطع إلا بعد تقديم القرابين أو الابتهالات إلى آلهة الأرض .. وكانوا يعتقدون أن أصحاب الأرض الحقيقيين هم الأرواح أو أعضاء القبيلة الذين أصبحوا الأرواح الحارسة للقبيلة .

ومن ناحية أخرى نجد أن ملكية الأرض في إفريقيا ذات مغزى سياسي واجتماعي ، وذلك لأن حق الفرد في الأرض ليس فقط مصدر معيشة ، وإنما أيضا برهان واضح على عضويته في الوحدة الاجتماعية . ويكون حجم قطعة الأرض التي تحت يده عامة مقدمة لوضعه الاجتماعي في العائلة أو في المجتمع ، ومهما كانت طبيعة دستور القبيلة تحدد الحقوق الشخصية في الأرض داخل نطاق الأراضي المزروعة فصلا .. ولكن في البلاد التي تمارس الزراعة المتنقلة قد يشمل ذلك أيضا الأراضي المعروضة للراحة ، وتقوم حقوق المجتمع الخاصة بالصيد والرعي جنباً إلى جنب مع الحقوق الفردية في محصولات الأشجار ، ولكن المنتجات ذات القيمة الخاصة مثل النحاس والحديد والملح والقصدير كانت تخضع رسمياً لاحتكارات العائلات التي كانت وحدها تعرف كيف تقوم باستخدام هذه المواد ومعالجتها .. بل والأهم من ذلك كانت تعرف كيف تؤدي الاحتفالات الدينية الصحيحة التي تبارك مستغليها (أي مستغل هذه المنتجات) .

ويعتبر المطاط والحطب والفاكهة والعسل ولحوم الصيد في جميع المجتمعات الإفريقية ملكاً خالصاً مكتشفها وليست لأي إنسان آخر .

وقد ساد الاعتقاد بأن نظم حيازة الأرض الإفريقية الوطنية قد ابتكرت لكي تقابل اقتصاديات الكفاف الثابتة ، ولذلك لا يمكن الاعتقاد بأن هذه النظم تناسب الظروف الأكثر حيوية القائمة اليوم ، والتي أدت إلى جعل إنتاج الفلاح جزءاً من اقتصاد أكبر .

ذلك أن النظم الخاطئة في امتلاك الأراضي ، وما تؤدي إليه من قلق ، تحول دون الرغبة في القيام بالإصلاحات ، إذ تميل التقاليد العتيقة إلى خلق روح المبادرة والتجديد والتقدم . ومن ناحية أخرى تميل حقوق المجتمع إلى الاعتناء بقوة على حقوق الفرد .

وهكذا تصبح عقبة خطيرة أمام المزارع المهم بتحسين أدوات إنتاجه وبالرغم مما تبوء عليه الأخطاء في البنينسان الزراعي من بشاعة ، فإن الدلائل في إفريقيا تدل على أن النظام الاجتماعي لحيازة الأرض لم يثبت

انه غير مرن فيما يتعلق بوقفه ضد التنمية ، ومنعه تطبيق الاساليب الجديدة لتنمية الانتاج الزراعي .

ولقد كانت هناك حالات على وجه الخصوص في غانا وأوغندا ونيجيريا ، حيث خلقت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الظروف التي جعلت من الممكن للأفراد - بما في ذلك بعض الرؤساء - الاعتداء على حقوق الاراضي المطلقة التي تتمتع بها العائلة الكبيرة والقرية والجماعة أو القبيلة ؛ وفي أوغندا ، مثلا ، تجاهلت اتفاقية عام ١٩٠٠ التي وقعت بين الحكومة البريطانية وحكومة بوغندا الطبيعية الجماعية الملكية الارض ، وتمهلت بتقسيم ١٠٠٣ أميال مربعة من الارض بين الكاباكا (الملك) وعائلة الكاباكا ، وبعض الرؤساء الآخرين والاشخاص البازين في دولة بوغندا .

وتغطي هذه المنطقة نصف مساحة بوغندا ، واكتسبت الحكومة البريطانية حق الملكية المطلقة للنصف الآخر الذي أصبح معروفا منذ ذلك الوقت « بالاراضي المؤجرة » وبين عشية وضحاها خلقت طبقة لملاك الاراضي في بوغندا . ولم تؤد التشريعات اللاحقة في عام ١٩٠٨ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٧ الى تقوية قبضة يد طبقة ملاك الاراضي الجديدة فقط ، بل انها منعت تحويل ونقل الملكية الحرة الخاصة بالارض بين سكان البسلاد الوطنيين . وقد اتجه ادخال المحصولات الدائمة مثل البن والكافور وزيث النخيل في اجزاء كبيرة من افريقية الى التقليل من اهمية الزراعة المتنقلة. وإلى اقامة مصالح استثمارية دائمة في قطعة معينة من الارض بدون أي خروج واضح على الافكار التقليدية ، لأنه - كما اشرنا الى ذلك من قبل - يؤدي قطع غابة بكر ، أو حفر بئر ، أو بناء منزل ، ورعاية أو زراعة محاصيل الشجر ، مثل الكافور أو البن ، الى اكتساب الشخص الذي قام بهذه الاعمال حق الملكية الشخصية . وقد جعلت نفس الحقوق الناتجة عن عمل الانسان ، في استطاعته أن يعهد بالمزرعة الى أي شخص ، أو حتى بنقل ملكيتها في ظروف تصل أحيانا الى حد البيع الكامل .

وقد ذكرنا من قبل تأثير أوروبا على حقوق الملكية الافريقية ، فقد اتجهت الدولة الممثلة في الوطن الام صاحبة المصالح الاستعمارية في افريقية الى الحصول على الملكية المطلقة الى الجوانب الأكبر من مساحة الارض ونقل ملكيتها اليها . وقد كانت هذه الملكية العالية يصبحها دائما بيان يزعم ان الحقوق التقليدية الوطنية سوف تجترم . وقد ادعى كل من الفرنسيين والبلجيكيين في مستعمراتهم الافريقية السيطرة على « الارض الخالية أو التي بدون صاحب » .

وكانوا في الحقيقة يمارسون سلطات كبيرة على توزيع الارض واستغلالها . وقد أدى التجاهل الكبير لطبيعة حياة الارض الجماعية الوطنية ، بالإضافة الى الزراعة المتنقلة ، الى أن ينظر البلجيكيون والفرنسيون الى الارض التي تبقى للرعاة بدون استغلال على انها « اراض خالية » . وقد تميز موقف بريطانيا في كينيا بعدم الإدراك السابق نفسه . وفي افريقية الاستوائية الفرنسية منحت مناطق كبيرة

من « الاراضى الخالية » تبليغ حوالى ثلثى المنطقة الاقليمية باكملها الى اربعين شرته . وبانزغم من أن السلطات الفرنسية حاولت فيما بعد نقض اجراءات (المنع) بسبب تأثيرها المضاد على المجتمع الافريقى ، الا ان تغيير السياسة هذا بدا فى بعض الاحيان أنه جاء متأخرا بعض الوقت عن موعده . . وقد اكتشف فى الكونجو (البلجيكي) عام ١٩٠٨ أن ١١٥٪ من مجموع اراضى البلاد التى يبلغ ٢٣٤٣٩٣٠ كيلومترا مربعا قد اكتسبته الامتيازات الخاصة ، وهنا بذلت محاولة ايضا لعكس اتجاهات الحوادث . وخفضت الامتيازات الى ٧٢٪ من الاراضى الاقليمية الخاصة بالبلاد . وقد كانت الاراضى الخاضعة للامتيازات الواقعة اساسا فى اقاليم ما يومب وكيفو وكاتانجا ، تحتل احسن مناطق البلاد وتستوعب جماهير كبيرة من السكان الاصليين . وتمثل كينيا النموذج الثانى لنظم حيازة الارض الجديدة ، وهنا اعتبرت جميع الاراضى التى لم توزع من قبل اراضى تابعة لنتاج . ولكن تم تخصيص بعض المناطق المعينة لتكون اراضى موضوعة تحت وصاية الوطنيين ، ومعازل لهم كي يحتلوها طبقا لحقوق الارض التقليدية . اما النوع الثالث فى النظم الانجليزية الوضع ، فيطبق فى اشانتى ، ومستعمرة ساحل الذهب (جنوبى غانا) وجنوبى نيجيريا . ولم تزعم الحكومة فى هذه الحالة اكتسابها اى حق للملكية المطلقة أو حق المالك الأعلى ، وكانت حقوق الاراضى هى الوحيدة السائدة بين السكان الوطنيين .

وفى ظل هذا النوع الثالث يستطيع السكان الوطنيون أن ينقلوا ملكية اراضيهم ، ففي منطقة « أشانتى » انتقلت ملكية حوالى ٢٩٨٦ ميلا مربعا من مساحة المنطقة التى تبلغ ٢٤٣٧٩ ميلا مربعا - الى الصيادين اصحاب الامتياز فى عام ١٩٣٥ . وفى مستعمرة ساحل الذهب (جنوبى غانا) انتقلت ملكية ٨٨٠٥ أميال مربعة من مجموع مساحة المنطقة البالغة ٢٣٩٣٧ ميلا مربعا بالطريقة نفسها . وقد كانت جميع الامتيازات الممنوحة من الناحية العملية لغير الاغراض الزراعية . . وتستطيع الدولة فى النوعين الاولين - اذا رغبت فى ذلك - أن تنقل ملكية الارض من السكان الوطنيين وتشجع جماعات المستوطنين ، وتحت على نمو المزارع الكبيرة لمواجهة زراعات الفلاحين . وتقدم كينيا اليوم ولوغندا خلال السنوات الاولى فى هذا القرن ، وتنجايقا تحت الحكم الالمانى ، أمثلة كثيرة من هذا النوع .

ولقد أثرت نقل ملكية الاراضى الى جماعات المستوطنين كثيرا على الزراعة الوطنية ، وعلى حيازة الارض فى شرقى افريقية ووسطها وجنوبيها ، لكن دراستنا هنا لا تتعلق بالناتج السياسية لنقل ملكية الاراضى ، وهو موضوع قد ينقلنا خلال كينيا ، وعبر الصحراء الى ناحية الشمال فى الجزائر . بيد أننا نهتم هنا بالبحث عما اذا كان الافريقيون فى كينيا ، وروديسيا الجنوبية ، وجنوبى افريقية ، وروديسيا الشمالية، الذين يعيشون فى المعازل ، يمتلكون ارضا كافية لمساندة عدهم المتزايد الذى يستخدم الوسائل الفنية المحلية القائمة فى الانتاج الزراعى وتربية الحيوانات . والواقع ان العوامل السياسية والعنصرية تتحكم فى الفكر

والعمل الاقتصادي في أواسط افريقية وجنوبها وشرقها . وتحتم علينا أن نأخذ اتجاهها دقيقا عند دراسة الاتجاهات الاقتصادية في هذه المناطق . فحينما يمر المرء بدراسة موضوعات أساسية مثل نظام حيازة الأرض والانتاج الزراعي ، عليه أن يضع في اعتباره دائما عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية البحتة .

وغالبا ما يجد المرء في مناطق المستوطنين زراعات واسعة قائمة على أساس نظام المزارع الكبيرة ، فهناك تركيز عام على منتجات قليلة معدة لاسواق التصدير . . . وكان الاعتقاد السائد هو أن المزارع الكبيرة أرقى من زراعات الفلاحين ، بسبب قدرتها العظيمة على الانتاج الكبير نتيجة لتطبيق الوسائل العلمية ، والسيطرة على رأس مال كاف يشمل الآلات الغالية الثمن التي تستغل في العمليات الواسعة النطاق ، ونتيجة أيضا للفوائد التي تنجم عن التسويق المنتظم المتناسق المحدود الواسع النطاق . وقد حققت المزارع الكبيرة تفوقها الكامل على زراعات الفلاحين في مجال انتاج التيل في تنجانيقا ، والشساي في نياسالاند ، والبيروفوم في كينيا . وبالرغم من وجود مزارع الكاكاو في الكامبيون ، ومزارع البن في كينيا ، ومزارع زيت النخيل في الكونجو (البلجيكي) ينبغي أن نلاحظ أن انتاج الفلاحين من الكاكاو في غانا ونيجيريا وساحل العاج ، وانتاج زيت النخيل في داهومي ونيجيريا ، وانتاج البن في إثيوبيا يتنافس بنجاح مع انتاج المزارع الكبيرة .

وبالإضافة الى الكاكاو وزيت النخيل والبن استطاع انتاج الفلاحين من قصب السكر والمطاط أن يحتفظ بمكانته امام المزارع الكبيرة . ويجدر بنا أن نذكر أن الفلاح المنتج لقصب السكر غالبا ما يعتمد على المزارع الكبيرة ، التي تمتلك مصانع السكر ، في تصريف انتاجه . ومن ناحية أخرى يستفيد الفلاح في بعض الحالات الأخرى من التجارب التي تجرى في المزارع الكبيرة .

ونستطيع القول بأن المزارع الكبيرة التي تستخدم الآلات ، تناسب بطريقة أفضل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة . .

ففي البلاد ذات الكثافة الكافية العالية ، بمقارنتها بالمناطق القابلة للزراعة ، تميل المزارع الكبيرة - وخاصة المزارع الميكانيكية - الى خلق حالة من الافتقار الى الأرض وانتشار البطالة . . وقد ظهر أن ادخال اقتصاد المزارع الكبيرة في افريقية كثيرا ما يؤدي الى نتائج عكسية على التنظيمات الاجتماعية للقرية خاصة ، حيث يتم تجميع القرى العاملة من أماكن بعيدة . . ولا يقدم نظام المزارع الكبيرة في حد ذاته أي عائد اقتصادي يستحق الذكر للوطنيين ، وعلاوة على ذلك فإن خلق طبقة العمال الزراعيين الذين لا أرض لهم ، والذين يشعرون بالتفرقة بينهم وبين ملاك الضياع من ناحية ، وعلو النظرة ، والمعصر ، قد يؤدي الى ظهور السخط والاضطراب الاجتماعي والسياسي ، كما حدث في حالة « ماوماو » في كينيا .

ولم تكن المزارع الكبيرة نعمة على طول الخط، حتى بالنسبة للمزارعين

إنفسهم ، فإن هذه الضياع الزراعية كانت تعتمد في الماضي على الإمدادات المستمرة من العمل الرخيص . ولكن يبدو أن هناك اتجاها إلى تزايد الطلب دائما على الأجور العالية والظروف السكنية الأفضل . وإذا لم يصحب هذا الطلب وسائل إنتاج متحسنة ، وأسعار زراعية معقولة ، فإنها قد تؤدي إلى انخفاض في أرباح المزرعة . وعندما يصبح العمل نادرا وعاملا من عوامل الإنتاج على التكاليف فقد يقتضي الأمر أن يحافظ اقتصاد المزارع الكبيرة على نفسه عن طريق استخدامه وسائل الاستغناء عن العمل على نطاق واسع .

وقد حاصرت فترة ما بعد انحرب المالية الثانية عددا من المحاولات قامت بها حكومات الدول الاستعمارية أو المسيطرة ، لكي تحرك النمو الاقتصادي عامة والتنمية الزراعية خاصة . وفي بعض الأحيان كان الشعور السائد أن رأس المال يستطيع أن يقوم بكل شيء تقريبا . . . فيستطيع رأس المال أن يبطل جميع العوامل الأخرى ، ويعتقد أيضا أن الافتقار إلى رأس المال والإرادة الإنسانية هما اللذان يمنعان البشر من تحويل الصحراء إلى جنة زراعية . . . وقد انعكست محاولة التناكس على قوة رأس المال هذه على الاندفاع الذي قامت به في فترة تسعة أسابيع بعثة من المملكة المتحدة إلى أفريقية الشرقية وقطعت فيها مسافة ١٠٠٠ ميل بالقطار و ٢٠٠ ميل بالطريق البري و ١٠٠٠ ميل بالطائرة ، واقترحت مشروعا لزراعة الفول السوداني لكي يغطي آلاف الأميال من منطقة أفريقية الشرقية .

وفي غربى أفريقية قامت بعثة بريطانية بعمل مساو وفي ظروف متشابهة . وقد كانت بعثات وضع مشروعات زراعة بذور الزيت في كل من شرقي أفريقية وغربها لاعتبر عامل الوقت عقبة في سبيلها فقط وإنما كان المواطن الأفريقي نفسه يعامل على أنه شيء مزعج يقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية السريعة . وكان عدم وجود السكان في منطقة ما ضمنا أكيدا بأنه يمكن تطوير المنطقة بسرعة دون أن تعوقهم حقوق وطنية أو حقوق أخرى .

وقد أرجع بعض الاقتصاديين فشل مشروع زراعة الفول السوداني إلى عدم صلاحية الآلات ، فقد ثبت تماما خطأ القول بأن الآلات التي عملت بطريقة جيدة في جزء من العالم يمكن توزيعها في أي مكان آخر من الكرة الأرضية ، في ظل ظروف بيئية مختلفة ، ويتوقع منها أن تعطي نتائج مشابهة . . وغاب عن الأذهان أن عامل الوقت المتداخل في أية تجربة شاقة أو بحث أو إعادة تصميم المشروعات وإدارتها لا يمكن شراؤه برأس المال . . ولم يلتفت إلى حقيقة أن الوكالة الإنسانية المتخصصة المطلوب منها العمل على تحسين السياسات التصنيع على نطاق واسع ، لا يمكن استبدالها برأس المال لذلك فإن التكاليف المدنية والإدارة قد سلم بهما جزئيا . في حين أن شرقي أفريقية وغربها . . ولا تستطيع الصناعات المختلفة التقاسم في بناء المساكن والشاليهات وإمدادات المياه المارة في أنابيب ، والكثير من التكاليف الأخرى المطاوعة على المشروعات ،

وانما تقع جميع هذه التكاليف على عاتق المشروعات ، ولم يؤخذ بعين الاعتبار تماما إمكانية انخفاض الناتج الزراعى .

فقد نبعت العائدات غير الكافية الناتجة عن مشروع دامونجو في غانا ، من هذه العوامل نفسها .. وقد فشلت الاقتصاديات الواسعة انطلاقا ، التي كان من المأمول نجاحها ، في ان تأخذ في اعتبارها مبدأ اقتصاديا متعارفا عليه يتعلق بحجم العمليات الزراعية . وقد ذكرنا منذ قليل أنه على الرغم من أن المزرعة الأوروبية التي تبلغ ١٠٠ فدان من الاراضى الصالحة للزراعة أكثر كفاية من تلك التي تبلغ ٤٠ فدان ، فإن هذا لا يعنى أن مزرعة تبلغ ١٠٠٠ فدان من الاراضى الصالحة للزراعة أكثر كفاية بوضوح عن تلك التي تبلغ ٣٠٠ فدان ، ففي الواقع قد تهبط الكفاية بشدة حينما يكبر حجم الوحدة القابلة للزراعة عن هذه الحدود ويرجع السبب في فشل المزارع الكبيرة ذات الوحدات المكونة من ٣٠٠٠ فدان التي نفذ فيها مشروع زراعة القول السودانى الخاص بشرقى افريقية والمصير المشابه الذى حثت لمزارع الحبوب الكبيرة في الاتحاد السوفيتى يزجج الى قانون تناقص الغلة عندما يؤدى عمله بتوسيع على الانتاج الزراعى .. وكثيرا ما تضيع الدروس المأخوذة عن هذه الطبيعة على العالم .

وبالرغم من تجربة العقدين السابقين ، الا أن فكرة المزارع الضخمة لم تنته بعد .. وتحدث احد اقاييم افريقية الآن عن مزرعة كاكوا ثمنها مليون جنيه ، أما مايمنيه هذا على ضوء الحجم والاشراف فلا بد ان يعرف في احد الايام .

غير أنه ينبغي الا يفهم فشل المزارع ذات الوحدات الكبيرة على أنه موافقة على استمرار بقاء الوسائل الوطنية لانتاج الفلاحين .

فالزراعة الوطنية ، كما تم تطبيقها في محصولات الحقول ، تؤدى الى الزراعة المتنقلة وفترات الحرث الطويلة ، وهذا بدوره يعنى ان هناك حاجة الى مساحة اوسع من الاراضى لكى تساند الفرد أكثر مما تكون عليه الحال في ظل نظام الزراعة الكثيفة . ومما يستحق الذكر أنه بالرغم من أن افريقية تحتوى على حوالى ١/٥ المناطق الزراعية في العالم الا أن ٩٥ ٪ من الاراضى الافريقية فقط هى القابلة للزراعة ، فحوالى نصف افريقية تقريبا اراضى بور وصحراء ، أو مادللنا عليه من قبل . « بالمناطق السلية » .

وتبلغ نسبة الغابات ٢٨ ٪ وارضى الحشائش المزروعة والطبيعية ١٧٢ ٪ من مجموع الارض الاجمالى .. ولكن ليس هناك اى خطر مباشر من الافتقار الى الارض في مناطق مثل كينيا وأجزاء من جنوبى افريقية حيث أدت مشكلة المستوطنين الى ضغط السكان الافريقيين على الاراضى المحدودة في « معازل الوطنيين » .

وقد تكرر أنفسنا اذا ما إصررنا على أنه بازيدياد عدد سكان افريقية سيزداد الضغط على الارض اذا لم تظهر تحسينات فى وسائل الزراعة

والموسائل الفنية ، وإذا لم تزرع الاراضى الانتاجية الكامنة التى هى
أراض بور فى الوقت الحالى ، عن طريق مشروعات الرى .

وحتبر اجراءات زراعة الاراضى البور متقدمة كثيرا فى بعض المناطق
الافريقية .. وبمثل مشروع الجزيرة فى السودان نموذجا بارزا لمشروع
تنمية زراعية آليّة على نطاق واسع وتحت رعاية الدولة . وقد وضع
المشروع من اجل زراعات الفلاحين الجماعية للمحصولات كى تقيم اودهم،
ومن اجل الاسواق .. وظل هذا المشروع الذى يرجع تاريخه الى عام
١٩١٣ يعمل حتى عام ١٩٥٠ تحت ادارة ثلاثية تشترك فيها الحكومة
السودانية والنقابة الزراعية السودانية ، والفلاحون المزارعون كشركاء
بعضهم مع بعض ويتقاسمون الموائد بنسبة ٢ : ١ : ٢ . وقد تحملت
الحكومة مسئولية اعداد الارض ودفع ايجارات الارض والمباني والمحافظة
على خزان سنار والقناة الرئيسية وادارتهما ، وشق المصارف الرئيسية،
وتعهد المزارع المستأجر بزراعة المحصولات تحت اشراف النقابة الزراعية
السودانية ، كما تعهد بأن يقدم العمال اللازمين .. وكانت النقابة مسؤولة
عن ابناء والمحافظة على المصارف الفرعية وتطهير الارض وتسويتها
واعداد المباني والآلات والمخازن المطلوبة لتنفيذ المشروع والمحافظة عليها.
واعداد مصانع الحراج وادارتهما ، والاشراف على الارض وتأجيرها ، ومنح
القروض للمزارعين المستأجرين وجمع محصول القطن وتخزينه .. وقد
استولت الحكومة السودانية منذ عام ١٩٥٠ على وظائف النقابة
واستولت معها على نصيب ٢٠ ٪ الذى كانت تحصل عليه النقابة من
الموائد . وقد كانت اراضى هذا المشروع تزيد على مليون فدان (٤٢٠
الف هكتار) وبلغ متوسط دخل المزارعين الفلاحين فى بعض السنين
ما يزيد على ٢٠٠ جنيه .

وإذا ما تركنا جانباً مشروع الجزيرة ينبغي علينا ان نشير الى
مشروع تنمية النيجر الذى يمثل محاولة قام بها الفرنسيون لتعديل نظم
الزراعة الوطنية ، ونظام حيازة الارض كى تتلاءم مع الظروف الحديثة .

وقد سار المشروع شوطا الى الامام تحت الادارة الثلاثية، التى
تشمل الحكومة ومكتب النيجر والفلاحين والمزارعين ..

ومن المعروف ان مكتب النيجر عبارة عن هيئة انشئت عام ١٩٢٢
وتمولها الحكومة الفرنسية اساساً . وتحمل هذه الهيئة التى تعتبر اكبر
منظمة شبه عامة تعمل فى الاقاليم الافريقية الفرنسية ، مسئولية تطوير
مساحات شاسعة عند منحني نهر النيجر من اجل اعدادها لزراعة الارز
والقطن الخاضعين لنظام الرى المنتظم . وقد اقامت الهيئة السدود
والمصارف وانثشت المصانع التى تقوم بمختلف العمليات والمجال
والمساكن ومحطة انتحارب على القطن . وقد قام مكتب النيجر فى
السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدة مشروعات تجريبية تشمل زراعة
الارز بالطرق الآلية ، ويشمل مشروع السنوات العشر للتنمية الخاص
بالهيئة ، والذي ابتدأ عام ١٩٤٩ ، على مشروع بتخصيص ٥٠٠.٠٠٠
هكتار من الارض لزراعة القطن ، ومساحة مساوية لزراعة الارز ..

ومن المأمول فيه رفع انتاج الارز خلال هذه الفترة من ٨٠٠٠ طن الى ٩٠٠٠ طن . ورفع معدل تصدير القطن من ٣٦٠ طنا الى ١٠٠٠ طن سنويا .

ومن الملاحظ أن معظم الزارعين المستأجرين في حالة مشروع الجزيرة كانوا من السكان المحليين ، أما في مشروع تنمية النيجر فقد جلب المزارعون من مناطق بعيدة الى بينات تبدو لهم غير مألوفة . فقد جلبوا هؤلاء الزارعين من اقليم السودان الاوسط المؤدحم بالسكان والواقع في افريقية الغربية الفرنسية ، وتم توطينهم في وحدات القرية التي تتكون في المتوسط من ١٠٠ شخص لكل قرية ، وقد ظلت ملكية الاراضي التي وزعت عليهم في يد الدولة . . ومارس هؤلاء الفلاخون حقوق الاستثمار فقط .

وفي استطاعتنا تطبيق وجهة نظر لورد « هيلي » الخاصة بأن الزارعين المستأجرين في مشروع الجزيرة كانوا يعملون في ظل نوع من الاشراف الصارم الذي يميل الى ادخال الشعور بعدم الاستقرار وعدم الامان في نفوسهم ، ويمنعهم من التمتع بأكبر قدر ممكن من الفوائد من ممتلكاتهم في استطاعتنا تطبيق وجهة النظر هذه ببراهين اعظم على الزارعين في مشروع تنمية النيجر . . ويتضمن مشروع الجزيرة نفقات رأسمالية عالية جدا خاصة بالاعمال الاولى ، ولكن بالرغم من ذلك اثبت انه مشروع مشر ، بل كانت حكومة السودان الانجلو - مصرية في ذلك الوقت ، قبل الحرب العالمية الثانية ، تستمد ٢٥٪ من دخلها السنوي من هذا المشروع . أما في حالة مشروع تنمية النيجر فان انتاج محصول القطن الضعيف ، وتكاليف الانتاج العالية في زراعة الارز ، قد أدبا الى استحالة تغطية تكاليف رأس المال .

وإذا ما صرفنا النظر تماما عن المشروعات الرئيسية لاستغلال الارض ، نجد أن البلجيكيين قد ابتدعوا في اكونجو (البلجيكي) سياسة « طبقة الفلاحين الوطنية » كتكملة مناسبة للتنمية الصناعية والمعدنية التي تمت على نطاق واسع في البلاد . ومن هنا تم تركيز الانتباه على اوجه النشاط الزراعي التي كانت على نطاق واسع وعلى وحدات المزارع الكبيرة . . وبالرغم من أن هذه الاعمال مازالت مستمرة في أداء عملها بنجاح كبير ، فإن العائد الصغير نسبيا على رأس المال المستخدم في الزراعة ، بمقارنته بذلك المستغل في تنمية الصناعية والتعدين ، قد دعا السلطات الى تشجيع انتاج الفلاحين . وقد ادخلت مشروعات الاستيطان في القرى ، وعُدل النظام التقليدي الخاص بالزراعة المتنقلة ، حتى يتم التيقن من أن هناك اراضي كافية ممكنة لكل وحدة عائلية ، ولكن هذا النظام لم يترك تماما . وهنا - كما هو الحال في نيجيريا ، وسيراليون ، وغانا ، وفيينيا ، واورغندا ، وبعض المناطق الافريقية الاخرى - أخذت الحكومات في تشجيع الفلاح ، الذي كان يهتم فيما مضى بزراعة الكفاف ، مما شجع على زراعة المحصولات النقدية التي تحتاجها السوق العالمية . كان الطلب على تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية قويا للغاية في السنوات

القليلة الماضية ، وقد أدت زيادة الطلب هذه في كثير من اجزاء القارة الى تخفيض قدر غير ملائم من الموارد الممكنة لحاصلات التصدير ، وغالبا ماحدث خلل في التوازن بين الانتاج للاستهلاك المحلي والانتاج من اجل تصدير من جراء هذه السياسة .

وقد انخفض انتاج المواد الغذائية عن الطلب الناتج من ازدياد عدد السكان ، والتحصن السريع ، وارتفاع دخل الفرد الذي يرتبط بالاسعار العالية للمنتجات الرئيسية . . ووجدت السلطات في الكونغو (البلجيكي) ان من الضروري ان تجعل سياسة انقضاء المحور الرئيسي الذي تدور حوله سياسة « طبقة الفلاحين الوطنية » . وقد لا يدهشنا معرفة ان سرعة التحضر في الكونغو (البلجيكي) كانت عالية كما يتضح من حقيقة ان السكان الافريقيين في ليوبولدفيل قد ازداد عددهم من ٤٥.٠٠٠ عام ١٩٤٠ الى ٣٣٠.٠٠٠ عام ١٩٥٥ .

ولم يكن من السهل في اى مكان في القارة ان نحدد انتقدم النسبي الذي تحقق في الانتاج من اجل التصدير ، والانتاج من اجل الاستهلاك الداخلي ، فانه من المستطاع اعداد احصائيات كاملة يعتمد عليها عن التجارة الخارجية . في اى مكان تقريبا في افريقية . ولكن نادرا ما يمكن الحصول على تقديرات الانتاج الاجمالي ، كما لا يعتمد على هذه التقديرات ان وجدت . . وحتى حينما تدخل محاصيل التصدير في هذه التقديرات ينبغي على المرء ان يضع تحديدا واضحا بين المحاصيل التي لا تستهلك محليا وبين تلك التي يستفاد بها محليا . وبينما نجد أنه من الممكن ان نساوي بين المصدر من الكاكاو ، والبن والتبسل ، والبطاط ، نجد ان المصدر من السكر والبلور التي يستخرج منها الزيت لايفيد كدليل للانتاج الاجمالي او مستويات الاستهلاك المحلي الحقيقية . ولذلك ينبغي ان نأخذ بالبيان الذي يصرح بان افريقية انتجت في عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ حوالي ٢٥٪ من انتاج العالم من الفول السوداني و١٧٪ من انتاج العالم من البن و ٨٥٪ من انتاج العالم من التيل و ٦٠٪ من انتاج العالم من الكاكاو و ٨٠٪ من انتاج العالم من زيت النخيل - ينبغي ان نأخذ هذا البيان مع التحفظات الضرورية (انظر الجدول رقم (١) الذي سيذكر فيما بعد) .

وتشير الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية منذ عام ١٩٣٩ الى ارتفاع كبير في حجم الصادرات الزراعية الرئيسية في افريقية . وعندما لا يسجل مثل هذا الارتفاع ، يكون التفسير الذي لا يتغير ، هو اما ان هناك استهلاكاً محلياً متزايداً من المنتجات ، او ان امراض المحصول قد اثرت على الانتاج ، كما حدث في حالة كاكاو غربى افريقية . . ولكن ليس هنالك مايشير الى حدوث زيادة كبيرة في المحصول الزراعي المخصص للاستهلاك المحلي . وعندما كانت تحدث مثل هذه الزيادة فانها مسألة فيها نظر ، اذ ما كانت هذه الزيادة تزيد من كونها تتمشى مع نمو السكان العادى ، وتساعد الارقام التي تتعلق بالصادرات الزراعية الرئيسية في البلاد التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في افريقية .

وفي الوقت القصير الذي امامنا ، نستطيع ان نناقش فقط بعض

المظاهر المحدودة من موضوعنا ، فلم يكن في استطاعتنا أن ننسب الصادرات الزراعية الى حجم الانتاج المحل الاجمالى الصافى في منطقة افريقية معينة ، أو أن نؤكد على الاعتماد الكامل على مصبوب واحد . كما اننا لم نذكر حتى الآن الأخطاء التي ينطوى عليها نظام الزراعة الواحدة ، فان دلالة أن الفول السوداني كان يمثل في عام ١٩٥٣ حوالي ٨٦٪ من قيمة صادرات غينيا الاجمالية ، ويمثل المطاط ٦٧٪ من صادرات ليبيريا ، والدلالة الاخرى التي تشير الى أن غينيا البرتغالية ، وافريقية الغربية الفرنسية ، وأوغندا ، وافريقية الاستوائية الفرنسية ، والكاميرون الفرنسي ، وتنجانيقا ، ونياسالاند ، واليويا ، (ورواندا - اوراندي) ، وروديسيا الجنوبية ، وغانا ، وزنجبار ، كانت جميعها تعتمد على محصولات تصدير مفردة وصلت الى حد أن هذا المحصول الواحد يمثل ٤٠٪ من صادراتها الاجمالية ، وهذه الدلالة تسبب الكساد لاقتصاديات كثير من المناطق الافريقية بسبب تقلبات أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية ، ويزيد من هذه الكساد حقيقة أن الانتاج الإقليمي ليس من الضخامة - باستثناء الكاكاو الفاني والنجيري وقرنفل جزر زنجبار وبيمبا - بحيث يستطيع أن يؤثر في الأسعار العالمية ، ومن البدهى أن هناك حاجة حقيقية الى تنوع الانتاج الزراعى في عدد من الأقاليم الافريقية .

جدول رقم (١)
انتاج بعض السلع الزراعية في المرقية

المحصول	قبل الحرب	أساساً متوسط ١٩٣٨-٣٤	١٩٥١-٥٠	١٩٥٢-٥١	١٩٥٣-٥٢	إجمالي انتاج العالم	١٩٥٤-٥٣	١٩٥٤-٥٢
القمح	٢٣٧٥	٢٩١٠	٣١٠١	٣٤٩٢	٣٦٨٧	٥٥١٠٠	٣٦٨٧	٥٥١٠٠
الشعير	٤٥٨٤	٥٩٩٤	٥٢٧٩	٦٦٩٤	٨٣٩٧	١٤٤٦٠٠	٨٣٩٧	١٤٤٦٠٠
الدرة المبرحة والدرة المسقية	٩٢٧٤	١٠٦٧٤	١١٤٨٣	١٢٥٧٨	١٤٠١٩	٥٥٨٠٠	١٤٠١٩	٥٥٨٠٠
الأرز	١٥٦١	٢٦٠٨	٢٤٨٠	٢٦٨٣	٢٦٧٨	١٧١٠٠٠	٢٦٧٨	١٧١٠٠٠
القمح	٢٦١٦	٣٨٢٢	٣١٩١	٣٦٤١	٣٨٥٣	١٦٢٨٠٠	٣٨٥٣	١٦٢٨٠٠
محصولات التراب :								
كافور	٤٨٤	٥١٩	٤٦٠	٥١٣	٤٨٠	٧٤٠	٤٨٠	٧٤٠
البني	١٥٠	٢٨١	٣٠٨	٣٩٥	٣٧٥	٧٥٠٠	٣٧٥	٧٥٠٠
التباني	٩	٢٠	٢١	٢١	٢٠	٦٠٠	٢٠	٦٠٠
النبور	٢١٤٠	١٨٣٧	١٧٢٠	١٦١٠	٢٢٧٠	٢١٧٠٠	٢٢٧٠	٢١٧٠٠
النبور النباتية والزيوت :								
بنور النخل	٢٨٩	٦٢٢	٥٢٤	٦٥٧	٦٨٨	١٣٦٠٠	٦٨٨	١٣٦٠٠

١٠٨٠٠	٢٨٧٦	٢٧٣٠	٢٦٨١	١٩٨٢	١٦٨٥	الفول السوداني
١٣١٠	١٤٠	٨٠	١٠٠	٨٠	٦٩	زيت الزيتون
٥٦٠	٣٦٠	٣٣٠	٣٠٩	٣٣١	٠٠	زيت النخيل
٩٢٠	٧٧٠	٧٣٠	٧٤٠	٨٣	٠٠	عجينة النخيل
١٧٧٠	١٧٧	١٧٦	١٤٨	٢٧٦	١٠٤	المشمم

منسوجات :

٧٣٩٠	٢٣٢	٢٣٤	٢٨٧	٣٠٨	١٩٠	الفلان
٤٨٠	٢٨٠	٢٦٠	٢٤٥	٢١٥	١٥٥	التيل
١٠١٠	٨٣	٧٨	٦٨	٦٨	١٥٣	الصوف

متنوعات :

١٦٨٠٠	٩٢١	٨٠٧	٨٩٠	٨١٢	٣٢٥	نواكه حضية
٢١٧٠٠	١٥٨٩	١٥٠١	١٣٤٠	١٤٤٥	١٠١٤	قصب السكر
٢٣٣٠	١٧٠	١٥٠	١٣٠	١٣٠	٧٠	دخان (غير مصنع)
١٧٥٥	٧٨	٧٥	٧٤	٥٦	١٢	مطاط

جدول رقم (٢)

المصادرات الزراعية الرئيسية في الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي

في افريقية

السلعة	النسبة المئوية لمصادرات العالم في	متوسط ١٩٣٨-٣٤	متوسط ١٩٥٠-٤٨	بآلاف الأطنان المترية
منتجات النخيل	٧١	٤٩١	٥٩٣	١٩٥٢
(معادل الزيت)	٥٩	٤٠٧	٤١١	١٩٥١
كاكاو				
الفول السوداني	٥٦	٣٠٢	٣١٨	٢٢٧
والزيت	٣٤	٤٢	٣٦	٢٤
زيت الزيتون	١١	٤٠	٤١	٤٤
السيسل				
بنوة القطن	٨	١٦	١٠	١٣
وزيت البذرة	٧	١٠	١٢١	١٢٥
فواكه حمضية	٩	٧٧	١٦٨	١٨٧
البن	٦	١١٢	١٤٤	١٥٠
قطن	٦	٩٥	١٢٥	١٦١
موز	٤	٣٠٥	٤٣٢	٤٥٢
سكر (خام/مأساس)	٣	١٠	١٧	٢٢
دخان	٢	٥٨٥	٦٦٣	٧٣٤
حبوب	١	٦	١٧	٣٥
مطاط				

وفي الاقاليم الافريقية الفرنسية تكفل الحكومة الحد الأدنى من اسعار المنتج للمصادرات الزراعية الرئيسية ، وفي بعض الاحيان تستخدم ارسدة خاصة مستعمدة من عائدات التصدير لتطوير زراعة محاصيل معينة . وللمحافظة على الاسعار عندما يثبت أن هذه الخطوة عملية وضرورية ، وقد اختير القطن والكاكاو في افريقية الاستوائية الفرنسية، والفول السوداني والكاكاو والبن في افريقية الغربية ، لتطبق عليها مثل هذه المعاملة . . وقد هدفنا السلطات الفرنسية في السنوات القليلة الماضية الى تطوير مصادر البذور التي تستخرج منها الزيوت داخل نطاق الاتحاد الفرنسي ، وقد قامت هيئة السلطان كجزء من هذه السياسة ، بحماية سوق زيت الفول السوداني ، وزيت الشلجم الفرنسي، عن طريق فرض قيود على استيراد الزيوت المنافسة من البلاد الاجنبية . . وتقوم الحكومة الفرنسية بتثبيت الحد الأدنى من الاسعار التي ترفع لمنتجى الفول السوداني ، وقد كان سعر الفول السوداني (بقشره وتسليم ميناء مارسيليا) أعلى من اسعار الفول السوداني العالمية من مصادره اخرى . . وفي الكونجو (البلجيكي) تخضع عملية تسويق القطن

ومنتجات النخيل لتنظيمات تسويقية خاصة حملت في اماكن صندوق
منتجى ثمر النخيل ، وصندوق احتياطي القطن أن يجمعاً احتياطياً كبيراً
.. وتكفل مجالس السيطرة على محصول الذرة في افريقية الشرقية
البريطانية واتحاد روديسيا ونياسالاند ، الاسعار للمنتجين بالطريقة التي
تكفل بها السلطات الفرنسية في شمالي افريقية الحد الأدنى لاسعار
المنتج في الخمر والحبوب وبعض المحصولات الاخرى التي يتم تشجيعها
بطريقة خاصة .

وقد تعرضت مشروعات تثبيت الاسعار التي كانت تعمل في اثناء
الحرب العالمية الثانية وبعدها ، في الاقاليم التابعة للمملكة المتحدة ،
والخاصة بالكاكاو والبن وبعض المنتجات الزراعية الاخرى ، لكثير من
النقد والتعليق في مدى السنوات الست الماضية .

وعلى الرغم من أننا نتحدث عن « مشروعات تثبيت الاسعار »
فانه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ان بيانات السياسة الرسمية التي تحدّد
اقامة هيئات التسويق لم تقدم تعريفاً واضحاً لفكرة التثبيت على
الاطلاق ، وظلت نقطة جدل قائمة حول احتمال أن التثبيت يشير خاصة
الى الاسعار أو الدخول النقدية أو للدخول الحقيقية ؟ .. وقد يؤدي
تثبيت اى من هذه المقاييس الى عدم الاستقرار في الاثنين الآخرين . ببساطة
التغيرات في اسعار الاستيراد ، والتقلبات في حجم المحصول .. ففى
الماضى كنت الزيادة في حجم المحصول التي لا يصحبها زيادة في الطلب
تخلق تثبيتاً في الدخول النقدية عن طريق تخفيض الاسعار .. ولا يمكن
تضخيم الدور الاحتكاري الذي كانت تقوم به هيئات التسويق التي تنص
عليها اللوائح في الحياة الاقتصادية الخاصة بالاقاليم التابعة للمملكة
المتحدة ، أو التي كانت تابعة لها .. ففى عام ١٩٥٤ سيطرت هيئات
التسويق فى نيجيريا على ٦٩ ٪ من قيمة جميع الصادرات و ٧٨ ٪ من جميع
الصادرات غير المعدنية وسيطرت هذه المجالس فى غانا على ٦٩ ٪ من
قيمة جميع الصادرات و ٩٠ ٪ من الصادرات غير المعدنية .. وكانت
الاسعار التي تدفع للمنتجين تؤثر على :

- ١ - مستوى الدخول .
- ٢ - مستوى معيشة الشعب .
- ٣ - قدرة المجتمع على الادخار .
- ٤ - ميزان المدفوعات (من طريق التأثير على تدفق الدخول
واستهلاك البضائع المستوردة) .
- ٥ - انتاج المحصولات المختلفة لكل من الاسواق الداخلية
والخارجية .
- ٦ - واخيراً تجميع الاحتياطي عن طريق الهيئات .

ومن المستحيل علينا ان نفحص باختصار جميع هذه النتائج ،
ولكننا سندرس قليلاً من النتائج الاقتصادية الناتجة عن تثبيت اسعار

المنتج .. ويرجع مظهر عمليات الهيئة التي تنص عليها اللوائح والتي وجهت اليها الأنظار أخيرا ، الى مدى نجاح الادخار الاجبارى الذى يرتبط بمشروعات التثبيت .

وتعتبر هيئات تسويق المنتجات اتي تنص عليها اللوائح حافزا قويا للمحافظة على الانتاج وزيادته من طريق ضمانها للاسعار والتسهيلات التسويقية .. وفى اتحاد نيجيريا ، ازداد انتاج رتبة « خاصة » من زيت النخيل من ١٪ عام ١٩٥٠ الى ٥٠٪ عام ١٩٥٥ وترجع هذه الزيادة اساسا الى تفاوت الاسعار الذى وضع فرق السعر على الرتبة « الخاصة » ، وكانت سياسات الاسعار التى تتبعها هيئات التسويق المختلفة ، تعنى أن منتجى السكاكاو فى غانا ونيجيريا قد تلقوا بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٥١ حوالى ٥٥٪ و ٥٤٪ - على التوالي - من القيمة التجارية لمنتجاتهم .

وقد كان الاتجاه منذ عام ١٩٥١ انى زيادة معدل الادخار الاجبارى الناتج عن بيع السكاكاو .. وقد تلقى منتجو ثمار النخيل والفول السوداني فى نيجيريا بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٥٠ حوالى ٣٧٪ و ٤٥٪ على التوالي من القيمة التجارية لمنتجاتهم ..

هذا ، وقد ارتفع الادخار الاجبارى فى اوغندا ، وهو الادخار الناتج من انتاج الشطن والبن وبيعهما فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ - وقد بلغ الارتفاع ٧٥٠.٠٠٠ رقة جنيه او حوالى خمسة اضعاف ميزانية الاجور الافريقية الاجمالية فى اوغندا عام ١٩٥٢ واكثر قليلا من الدخول النقدية الافريقية الاجمالية فى هذه السنة ..

وقد قيل انه اذا دفع السعر التجارى الى المنتجين فى افريقيا الغربية والشرقية ، فان الدخول النقدية الكبيرة العائدة على المنتجين تنفق فى الاستهلاك المتزايد محليا ، ولئى تبدل مجهودات كبيرة فى استثمار الرصيد الاضافى ، ولذلك يتم حجز جزء من السعر الحقيقى من أجل تكوين الادخار الاجبارى الذى يمكن الحصول منه على الاصول الرأسمالية الجديدة .

وهناك افتراض جوهري بأن النولة تستطيع أن تنفق النقود فى جميع الحالات بتعقل يفوق تعقل الافراد ، غير أن النفقات الحكومية فى عدد من البلاد المختلفة لا تجيز مثل هذا الافتراض الشامل ، وتفترض وجهة نظر معينة هي أن الميل الى الادخار منخفض بين الافريقيين .

وبالرغم من أن المرء قد يجدرهانا على مثل هذا الافتراض فى الاستخدام المحدود لبنوك الادخار ، فان استعداد الافريقيين فى افريقية الشرقية والغربية لادخار النقود من أجل جمع التكاليف الرأسمالية لمشروعات المياه الجديدة ، ومراكز التجمع ، والمزارع الجديدة ، والخدمات الطبية والتعليمية ، ينفى حقيقة هذا الافتراض المذكور من قبل .

والاسعار العالية هي الدافع الاول للمحافظة على الطاقة الانتاجية وتحسينها وتوسيعها .. ولا بد أن تؤثر سياسة الدفع على أجال طويلة لاسعار المنتجين التى تنخفض كثيرا عن القيمة التجارية تأثيرا عكسيا على القدرة على الاحتفاظ بالكفاية الانتاجية أو زيادتها .. وقد تلقى المنافسون الرئيسيون فى السنوات

العشر الماضية اسعارا تقترب كثيرا من القيمة التجارية ، وقد أدى ذلك الى تمكينهم واغرائهم بالتوسع في الانتاج . وسوف تؤدي سياسة الاسعار الضئيلة من جانب واحد ، والمتبعة في المرفيعة الغربية والشرقية ، في المدى الطويل الى تقويض التنافس الذي يسود هذه الاقاليم .

وقد قيل ان هيئة تسويق الكاكاو التابعة لغانا ، والتي تعتبر اهم هيئات تسويق المنتجات ، ذات اثر كبير في تثبيت الدخول والاسعار ، ولكن آخرين - ومن بينهم «بيش وباوير» - يرفضون هذه الفكرة ويؤمنون بدورهم انه بصرف النظر عن عدم الاستقرار الكامل في الدخول الناتج عن أوجه نشاط الهيئة عبر السنين ، فانها - أي الهيئة - قد نزعزت الاستقرار عن أسعار الانتاج الذي يأتي بين فصول السنة ، في السنوات القليلة الماضية . . . وقد قامت الهيئة بتخفيض سعر المنتج للفصل الجديد بحوالي ٣١ ٪ وذلك نتيجة للهبوط الضعيف في الاحتياطي الكبير خلال فصل الكاكاو عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وقد كان هذا التخفيض في سعر المنتج الاساسي في سبتمبر عام ١٩٤٩ ، هو التخفيض الثاني الكبير في السعر من فصل لفصل منذ عام ١٩٢٢ على الأقل ، والذي يعتبر أول عام في السلسلة المنتظمة للأسعار المذكورة في « تقرير بعثة نوويل » . . . ومرة أخرى نجد أن الزيادة التي طرأت على أسعار الكاكاو في سبتمبر عام ١٩٥٠ ، كانت أكبر زيادة موسمية في هذا السجل . . . وقد أثبتت هاتان النقطتان - بافتناع تام - أن سياسة أسعار الهيئة لم تحقق أي استقرار اساسي ، لذا كان تأثير سياسة الهيئة الخاصة بتثبيت الأسعار تأثيرا عكسيا . . .

وعلى أية حال نستطيع أن نؤكد - بالبراهين القاطعة - أن سياسة الاسعار الخاصة بهيئة تسويق الكاكاو في غانا قد قضت على التقلبات الاسبوعية ، وأحيانا اليومية ، في الاسعار التي كانت تقدم للمنتج قبيل الحرب العالمية الثانية . . . وقد استطاعت الهيئة - بمركزها شبه الاحتكاري كإقامة الكاكاو - أن تبيع الكاكاو بفائدة أكبر مما كان يمكن أن تكون عليه لو قامت جماعة من البائعين بهذه العملية كما كان الحال قبيل الحرب .

وقد أدت سياسة إقامة احتياطي كبير - برغم أن هذا الاحتياطي قد وصل الى قدر أكبر مما يحتاج اليه منطقيا من أجل أغراض التثبيت - الى تقليد القوة الشرائية الكامنة بين يدى المستهلك الى حد كبير ، ومن ثم قللت من فرصة حدوث بعض اتجاهات التضخم .

وفي السنوات القليلة الماضية أصبح نشاط هيئة تسويق الكاكاو في غانا جزءا من سياسة الحكومة المالية ، وظهر أن الدوافع الإحصائية الكامنة وراء إنشاء الهيئة قد نبذت ، وتعرضت الهيئة للنقد بسبب تثبيتها سعر المنتج الاساسي على سعر أقل بكثير مما يمكن أن يبرره السعر العالمي السائد للكاكاو والاحتياطي المتجمع فيه ، وكان الرد الذي قدم عن هذا النقد هو : أن أسعار المنتج العالمية الاساسية تؤدي الى التضخم في حالة عدم وجود كميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية . . . ولا شك أن هذا الرأي كان صالحا في السنوات التالية للحرب العالمية الأخيرة حينما كان العالم يعاني

من نقص في جميع المواد ، وكانت الخدمات الملاحية غير متوفرة .. ويبدو - في الوقت الحالي - أن التبرير الذي قدم للمحافظة على انخفاض الاسعار. ناتج عن ضغط متوقع على الخدمات الملاحية بسبب خطة التنمية الحكومية. والرغبة في توجيه جانب كبير من السعر العالي للكافور ، الى العائد العام من أجل اغراض التنمية .

وفي أغسطس عام ١٩٥٤ ، قررت حكومة ساحل الذهب (غانا) - وهي مدركة عدم الاستقرار الذي سببه الاختلاف الملحوظ في أسعار ما بين فصول السنة - أن تثبت سعر الكافور على أساس سعر المنتج في سبتمبر عام ١٩٥٣ وهو ٧٢ شلنًا للحمولة ٦٠ رطلا . وقد كان من الطبيعي أن تكون هناك احتجاجات من جانب بعض الفلاحين على الأقل ، وذلك في وقت كان فيه سعر الكافور العالمي ٣٠٠ شلن للحمولة السابقة .. وكان السعر في غانا أقل بكثير من سعر المنتج السائد في نيجيريا وهو ١٠٥ شلنًا للحمولة ، في حين كان في سيراليون ١٥٠ شلنًا ، ، ولا داعي لذكر الأسعار التي تتسلسل من ١٢٠ شلنًا للحمولة ، وهي الأسعار التي تدفع في المستعمرات الفرنسية المجاورة .. لذلك تحتم تحمل كثير من النفقات لمنع التهريب عبر الحدود الى الاقاليم الفرنسية ..

ويميل المرء الآن الى التساؤل لا عن قرار تحديد سعر الكافور بل عن احتمال أنه ينبغي أن تحدد بمثل هذا المستوى المنخفض . واضعين في الاعتبار القيمة التجارية للكافور ، وحجم رصيد التثبيت في ذلك الوقت .. ولكن لا ينبغي أن تحجب عنها حقيقة « أن الدولة كانت تتوقع زيادة مبلغ ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه على الأقل من أجل اغراض التنمية أساسا » ، فإن المسائل المتضمنة هنا أعقد كثيرا من أن يتناولها التحليل الاقتصادي العادي البسيط ، ولا شك أن « باوير » على حق في قوله انه ينبغي أن ينظر الى الهيئات - على أي وضع - بوصفها أدوات لتوجيه محصولات الفلاحين في غربي افريقية توجيهها جماعيا .

ومن المعتقد أن كل الاقتراحات - التي تشير الى أن هذه الهيئات قد ابتكرت لتثبيت الاسعار أو أنها منظمات تجارية فردية - تحيط طبيعة هذه الهيئات ووظيفتها بالمفوض .. وانني اتفق معه على أن مظهر هيئة التسويق التي تنص عليها اللوائح بسياساتها وعملياتها ، تثير مشكلات سياسية واجتماعية ذات مغزى واسع ، ولكن أية محاولة للخوض في هذه المشكلات ستكون أمرا غير مناسب ، ولا يرجع ذلك الى أن التوجيه الاجتماعي للمدنرات ، وانتاج الفلاح ، لم يتقدم بمساعدة سياسات هذه الهيئات فقط ، بل مرد ذلك أيضا الى أن هذه المشكلات نفسها تقع خارج مجال المنظمات التي انشئت لرفع الربح العائد على المنتجين الزراعيين في افريقية الغربية عن طريق تثبيت الاسعار .

وقد استرعى موضوع الادخار الاجباري أنظار « لجنة شرقي افريقية » التي نشرت تقريرها عام ١٩٥٥ ، وقد ذكرت اللجنة في تقريرها :

انه في أثناء رحلاتها كانت تتلقى باستمرار الشكاوى القائلة ان صغار التجار يفتقرون الى رأس المال . ومع ذلك فاذا كان هؤلاء المنتجون

قد استطاعوا أن يرفعوا من دخولهم ، لكن في مقدورهم أن يقدموا بعضاً من دخولهم الإضافية على شكل قروض للآخرين من أجل الاستقلال الانتاجي في التجارة والمشروعات الأخرى .

أما هؤلاء الذين يجادلون في أنه لا ينبغي منح القروض ، أو بمعنى أعم ، الذين يجادلون في أن الأفريقي غير قادر على استغلال موارده انتاجياً فانهم يجادلون من ثم في أنه ليس من الممكن أن يقع انتقال من اقتصاد الكفاف الثابت ، الى الاقتصاد النقدي الحديث الا عن طريق الارغام والاجبار .

ولكن الجدل بهذه الطريقة معناه : « الجدل ضد الحقائق الملموسة . التي تثبت أن الشعوب الوطنية في مناطق كثيرة ، تبذل جهوداً كبيرة للحصول على الدخل النقدي ، وأنهم يشبّون قدرة كبيرة على استغلال مواردهم المالية بطريقة فعالة وفي مجالات واسعة من النشاط » .

وفي نهاية الامر ، ينبغي الاعتراف بأنه من الضروري وجود بعض درجات من الادخار الاجباري لأغراض التنمية ، ولكن ينبغي العناية أيضاً بالأمر ليكون ذلك عاملاً ميثاقاً لهم .

ومن ناحية أخرى نجد أن الادخار الاجباري الذي يكون على آجال طويلة ، وأكثر من اللازم عرضة للوقوف ضد قوى الانفاق والادخار والاستثمار الكامنة الخاصة بالمنتجين ، وأن يسبب الكساد للاقتصاد الأخذ في النمو

وحينما تكون هناك دولة أفريقية تؤمن بأن من واجبه تقديم الخدمات الأساسية ، وخلق الجو الصالح للاستثمار ، وأن على المشروعات الخاصة أن تنفذ تحت الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي حينما نجد مثل هذه الدولة يصبح من الضروري تقييم الادخار الاجباري ، الا اذا وضع للاستغلال رأس المال الاجنبي من أجل حجم الاستثمار الانتاجي المحلي ، أو لكي تقوم الدولة بدور الممول الرئيسي للمقاولين المحليين

الفصل الثالث

التجارة والصناعة

نستطيع القول بأن تنمية الاقتصاد التجارى الحديث فى افريقية - هات اصول حديثة .. ولكن هذا لا يعنى أننا نوافق على ما يبدو أنه وجهة النظر السائدة ، والتي تدعى أنه لم يكن هناك اقتصاد تجارى فى افريقية قبل توغل أوروبا فيها كان يوصف « بالقارة السوداء » .. فقد قامت « التجارة المشروعة » فى معظم أجزاء افريقية قبل تجارة الرقيق ، بل تعتبر تجارة الرقيق أيضا فى حكم النشاط التجارى .. وقد يقال أن عهد تجارة الرقيق الذى ظل قائما فى أجزاء من افريقية من عام ١٤٤٤ الى عام ١٨٩٠ ، كان يتميز أساسا بنظام المقايضة ، غير أنه كان هناك بالفعل اقتصاديات النقود فى جزء كبير من شمالى افريقية وغربها قبل عام ١٥٩١ ، وإذا كان لنا أن نهتدى بالاكشافات الأثرية الحديثة فأننا لا نستطيع أن نستبعد شرقى ووسط افريقية من الصورة .

وبالرغم من أننا نتحدث عن الاقتصاد التجارى الحديث فيما يتعلق بافريقية ، فأننا لم ندرك أننا ما زلنا نتعامل مع اقتصاد مزوج ، اقتصاد يجمع بين قطاع الكفاف والقطاع المتقدم .

وما يزال قطاع اقتصاد الكفاف يمد على نطاق واسع فى عدد من الاقاليم الافريقية . وفى اللتمن عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ قدرت الكفاف النقدية لاقتصاديات الكفاف بالنسبة المئوية لصادق الانماج الاقليمى كالتالى :

٦٥ %	تنجانيقا
٢٩ %	كينيا
٣٢ %	اوغندا
٣٣ %	غانا
٢٢ %	الكونغو (البلجيكي)
٥٢ %	روديسيا الشمالية
٣٢ %	روديسيا الجنوبية
١٢ %	الاتحاد جنوبى افريقية

ويميل الرقم ١٢ % والخاص بروديسيا الجنوبية الى تضخيم الدرجة التى تفوقت فيها اقتصاديات النقود على اقتصاديات الكفاف الوطنية المحلية ، وذلك لانه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن ٥٦ % من القوى العاملة التى تتقاضى اجرا فى روديسيا الجنوبية عام ١٩٥١ ، كانت تمثل العمال

القادمين من الخارج .. وينبغي على أية حال أن نؤكد الاختلاف البارز في اقتصاد الكفاف بين مناطق التعدين ، مثل اتحاد جنوبى افريقية ، وروديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ؛ وبين المناطق التى لا يوجد بها معادن مثل تنجانيقا وكينيا وأوغندا .

وسوف نهتم هنا فقط بالمظاهر البارزة للتجارة والصناعة فى أفريقيا ولهذا السبب لن نحاول القيام بدراسة التدهور النسبى لاشتراك الافريقين المباشرين فى التجارة الخارجية . وسنمرورا عابرا على المميزات الاحتكارية لتجارة افريقية الغربية ، حيث تتولى ست او سبع شبكات أجنبية احتكار حوالى ثلثى أو ثلاثة أرباع تجارات متنوعة كبيرة .. وقد أشير حديثا الى أن مثل هذه الدرجة الكبيرة من التركيز فى المشروعات التجارية الخاصة العادية ، تعتبر شاذة فى مثل هذه السوق الواسعة المتنوعة ، كإقليم غربى افريقية التى تشترك فى تجارة خارجية تبلغ ما بين ٣٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون جنيه سنويا ، طبقا لتقديرات البيانات الحديثة ، وتتسلسل هذه التجارة من انتاج الغابات ، والمحصولات الزراعية ، والمواد الغذائية المصنعة ، الى المواد الخام المصنوعة ؛ كما تشمل المعادن .. وهناك عدة عوامل تعاونت على التركيز المفرط للنشاط التجارى فى أيدي الشركات الأجنبية القليلة ، وسوف نذكر من هذه العوامل ما يلى :

١ - المحاولات القوية التى تبذلها الشركات الأجنبية لدفع الافريقين بعيدا عن الاشتراك - بطريقة مباشرة - فى التجارة الخارجية .

٢ - رفض البنوك الأجنبية منح رجال الاعمال الافريقين العروض والتسهيلات التجارية .

٣ - المنافسة الحامية الوطنية بين الشركات الأجنبية نفسها ، والتى تؤدى حتما الى الفشل ، أو الانسحاب ، واتفاقيات تقسيم السوق .

٤ - تطوير الوكالات الوحيدة .

٥ - البيع المشروط ونظام الحساب الجارى .

وسوف يستدعى الامر وقتا طويلا لكى نفحص جميع هذه العوامل ، ولكن ينبغي أن نؤكد أن نيجيريا قد اتجهت الى الحيلولة دون إبعاد الافريقين عن الاشتراك بطريقة مباشرة فى التجارة الخارجية ، وذلك عن طريق تطوير البنوك الوطنية .. وقد كان نجاح نيجيريا فى مجال البنوك نتيجة للامعان الوطنى ، والعزم الذى لا يلبث .. وقد اضطر الرؤاد الاول الذين أسسوا البنوك الوطنية فى نيجيريا الى تصفية أعمالهم فى مناسبتين .. وقد كانت تقارير مراقبى الحسابات كافية للقضاء على ثقة الجماهير فى المديرين ، ولكن النيجريين كانوا مقتنعين تماما بقيام الاجانب بتخريب المشروعات الوطنية ، حتى أن المديرين عادوا الى العمل من جديد ، وللمرة الثالثة ، ونجحوا فى الوقت المناسب فى اقامة نظام مصرفى سلسليم .. ولكن لم تستطع بيوتات الاعمال الوطنية فى الاقاليم الافريقية الاخرى أن:

تثبت وجودها الكامل . ويرجع الفضل فيما تم من سيطرة على مظاهر التجارة الخارجية الى عمل الدول من خلال هيئات التسويق التي تنص عليها اللوائح ، ومنح الارصدة للبنوك التعاونية . . . وتعتبر غانا مثالا صحيحا على ذلك . . . ولكن لن نتناول التأثيرات الكلية لاتجاهات التجارة الاحتكارية وشبه الاحتكارية ، من جانب الشركات الاجنبية وهيئات التسويق التي تنص عليها اللوائح في هذه المرحلة . . . اننا لنجد أن دور النساء الوطنيات في التجارة الداخلية وتحكمهن في اسواق المواد الغذائية - كما هو الحال في غانا - أحد المظاهر الهامة لموضوعنا الذي سوف نستبعده من دراستنا الحالية ، ولكن دراستنا للقطاع النقدي من الاقتصاد تجعلنا نركز اهتمامنا حول التجارة الخارجية .

ويوجه القطاع النقدي في الاقتصاد أساسا الى مجال التصدير والاستيراد ، ويصدق هذا على المناطق المنتجة للمعادن أو غير المنتجة لها في افريقية . . . وليس هذا الا انعكاسا « للاستثمار الاجنبي ذى النمط الاستعماري » . . .

وقد تأخذ الاستثمارات شكل أجور الشحن ، والمزارع المنتجة لقصب السكر ، والسفرة ، ومراكز التجارة ؛ كما أوضحته الاقتصاديات التكميلية في افريقية وجزر الهند الغربية وبريطانيا . . . وقد يستغل الاستثمار في تجارة الزيوت مثل منتجات زيت النخيل في غربى افريقية ، التي أصبحت من السلع الهامة بعد الثورة الصناعية في بريطانيا مباشرة . وقد تخلق الحاجة الى المواد الخام اللازمة لصناعات النسيج في الدولة الاستثمارية ، تزايد الطلب على الاستثمار في مزارع القطن ، ذلك في الاقاليم المستعمرة . . .

وقد يؤدي نقص الدهنيات في أوروبا الى قيام مشروع لزراعة الفول السوداني في شرقى افريقية . . . كما قد تؤدي الاحتياجات الصناعية للبلاد المتقدمة الى استغلال الموارد المعدنية القيمة في الاقاليم المستعمرة . . .

ولا يعد هذا النمط غريبا على الاقاليم المستعمرة . ولكننا نجده أيضا في البلاد المتخلفة ، وبين النمط الامريكي للاستعمار منذ الحرب العالمية الثانية . ان الاستثمارات في البلاد المتخلفة قد استغلت أساسا في الصناعات الاستخراجية التي تعمل أساسا للتصدير الى المراكز الصناعية المتقدمة . وقد يقال : انه يمكننا - في عهد القيود التي تفرض على النقد - التقليل من مخاطر السيطرة على النقد وصعوبات التحويل ، اذا كانت الاستثمارات تستغل في المواد المعدة للتصدير ، وليس للاسواق المحلية في الاقاليم المتخلفة . وتبين دراسة تمت للاستثمارات في الفترات الاولى أن الاستثمار الاجنبي في صناعات التصدير لم يكن أقل وضوحا ، وكان هذا صحيحا فيما يتعلق بالاستثمار البريطاني في القرن التاسع عشر ، كما هو صحيح عن الاستثمار الامريكي في عشرينات هذا القرن حينما كانت الرقابة على النقد غزيرة ، وحينما كانت صعوبات التحويل لا يعطى لها أى اعتبار .

وبين الاستثمار الأمريكي في الاقاليم المتطورة والاقاليم المتخلفة عام ١٩٤٨ أن ٥٩٪ من الإستثمار الكلى في البلاد المتخلفة يستغل في الصناعات الاستخراجية . و ١٦٪ منه في المرافق العامة و ٢٢٪ في التوزيع والتصنيع من أجل أسواق التصدير والأسواق الداخلية . أما نسبة الـ ٣٪ الباقية فانها تستثمر في السلع المختلفة . وبين الاستثمار في البلاد المتقدمة أن الصناعات الاستراتيجية تبلغ ٢٣٪ والتوزيع والتصنيع ٥٩٪ والمرافق العامة ٧٪ والسلع المختلفة ١١٪ . وتؤكد هذه الأرقام تبيانا الاختلاف في نمط الاستثمارات الأجنبية في البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة، ويبرز التعويل على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية (الزراعة والتعدين أساسا) وعلى أسواق التصدير في البلاد ذات الدخل المنخفض . ويستطيع المرء أن يجمع في هذه الحقائق كى يرى أن يدا شريرة تكمن وراء كل مظهر من مظاهر هذا النمط . وتحاول أن تستغل الاقاليم المتخلفة ، وأن تحول سكانها الى قاطعي أخشاب وناقل مياه على الدوام . . . ولن يستطيع أحد أن يدعى أنه لم يكن هناك بعض الاستغلال للاقاليم المتخلفة ، ولكن يجب الاعتراف بأنه عندما يتم تأمين الأسواق في الاقاليم المتطورة فإنه ليس هناك ما يدعو رجل الأعمال الاجنبى الى محاولة خلق أسواق لى البلاد المتخلفة مواد تم تصنيعها محليا . وتعتبر الأسواق فى البلاد ذات الدخل المنخفض عقيات حقيقية أمام المستثمر ، وليس ذلك لأن هذه البلاد ذات البيئات المنخفضة تفتقر الى السكان بطالهم ورغبتهم الحقيقية ، ولكن بسبب الافتقار الى الطلب الكبير .

ويبدو أن لا أحد لغرض الاستثمار في الاقاليم المتخلفة . . . فالمدلات الفائدة أو الربا الفاحش التى تدفع على رأس المال فى البلاد التى تفتقر اليه قد تجعلنا نستنتج أن الطاقة الانتاجية الحدية لرأس المال ، ومن ثم نتاج رأس المال سوف يرتفعان . وقد يتوقع المرء تدفق رأس المال بسهولة من الاقاليم المتطورة الى الاقاليم المتخلفة ، فى حالة عدم وجود مصدر للخطر لـ "عوائق طارئة" . . .

والواقع أن عدم وجود المرافق العامة الكافية التى تصلح اطارا يستطيع النمو الاقتصادى أن يتحقق فى نطاقه ، يجعل من الصعب تحقيق نتاج كبير من رأس المال فى البلاد التى تفتقر اليه . . . الا اذا كان فى إمكان عدد من المشروعات أن تتقاسم نفقات انشاء مرافق أساسية وجوهرية ، وهى أشياء يعنى منها رجل الأعمال العادى فى الإقتصاد المتطور ، لذا فإن الأشياء التى تعتبر فى حكم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة فى الاقتصاديات النامية ، تدخل - فى البلدان المتخلفة - فى قطاع الاعمال الخاصة .

وبالرغم من أن استثمارا معيناً قد يعكس انتاجا حديا اجتماعيا لرأس المال إلا أن الانتاج الحدى الخاص (الاجتماعى) هو الذى ستفرى المستثمر الاجنبى - والمستثمر المحلى - من ثم بالمغامرة باستثمار ماله .

وقد تنشأ حالات ينتعش فيها التدفق المنخرف لرأس المال ، ذلك أن وجود سوق ضخمة مزدهرة فى بلاد متطورة قد يؤدي الى تدفق رأس المال

حيث تتخذ المخاوف التي تدفع الى الاستثمار .. ويمكننا ان نجد امثلة
للتخفق « المنحرف » لرأس المال في الحكومة المركزية ، وهيئات استثمار
الرصيد الزائد التي تنص عليها اللوائح في بعض الاقاليم الافريقية وخاصة
غانا ونيجيريا .

وقد عرض لنا بروفيسور « فرانكيل » في دراسته الخاصة « استثمار
رأس المال في افريقية » انه في عام ١٩٣٦ كانت أعلى مستويات الاستثمار
المجتمع لكل فرد في القارة الافريقية توجد في مناطق لثنتين ، وخاصة
في اتحاد جنوبى افريقية وجنوب غربى افريقية (٥٥٨ من الجنيه)
وجنوبى روديسيا وشمالها (٣٨٤ من الجنيه) والكونجو (البلجيكي)
(١٣٠ جنيها) .

أما البلاد الأخرى مثل نيجيريا ، وافريقية الغربية الفرنسية ، التي
تمتلك موارد تعدينية محدودة قابلة للاستغلال التجارى ، فقد ظهر ان
ارقام الاستثمار للشخص الواحد فيها منخفضة جدا اذ تصل الى ٣٩ من
الجنيه و ٢١ من الجنيه فقط على التوالي . وقد كان « فرانكيل » مهتما
بالرأسمال الخارجى فقط ، ولذلك لم يأخذ في الاعتبار تجميع رأس المال
والاستثمار داخل نطاق الاطار الاقتصادى الوطنى . وعلى أية حال فانه من
المشكوك فيه أن تشر أية دراسة أكاديمية عن تجميع رأس المال والاستثمار
داخل نطاق الاقتصاد الوطنى ، وذلك لعدم وجود القاعدة الصحيحة
للتصنيف الاصحالى .

وقد يتشابه بلدان في مواردهما الطبيعية ويتمتعان بمناخ واحد
ومع ذلك فإن امكانيات الاستثمار فيهما لا تتساوى قط .

ان المهارات الشخصية ، والمعارف العلمية ، والقدرات الفردية،
في مجتمع معين ، تعتبر ذات صفة جوهرية للنمو الاقتصادى ، مثل
توافر الموارد الطبيعية ورأس المال اللازم لاستغلال هذه الموارد . واتنا
نجد في مناطق التعدين الخاصة في افريقية أن المهارات الشخصية
والمعارف العلمية ورأس المال ، جاءت من طريق العناصر المستوطنة
والمستثمرين من بلاد المستوطنين الاصلية الذين اعتبروا مناطق التعدين
معازل لاقتصاديات عواصمهم .

وكان هناك اعتماد كامل في مناطق التعدين على العمال السود
في الاعمال التي لا تتطلب مهارة خاصة .. وقد استخدمت الطرق
الباشرة وغير الباشرة لأرقام العمال الافريقيين وأغرائهم للعمل في المناجم
والخدمات الثانوية التي انشئت . وقد حدد استعداد المستثمرين
الأجانب والعناصر المستوطنة لاستغلال الوجود المزدوج للقوى العاملة الرخيصة
والمواد الخام المعدنية الثمينة - حدد معدل استثمار رأس المال في مناطق
التعدين ، كما حدد أيضا معدل النمو الاقتصادى كما يمكنه دخل الفرد
الإجمالى من السكان .

وهناك خرافة سائدة في الخارج تدعى أن استغلال ثروة افريقية
المعدنية ترجع نشأتها كلية الى المشروعات الأوروبية في أواخر القرن

التاسع عشر. وأوائل القرن العشرين . ولكن تم تقدير ما صدره غانا
 (ساحل الذهب) بما قيمته ٦٠٠٠٠٠٠ ر.د. جنيه من الذهب بين عام
 ١٤٧١ وعام ١٨٠٠ ، وقد استخرج الذهب بواسطة المشروعات والعمال
 ورأس المال الأفريقي فقط . وقد كتب «بوسمان» عام ١٧٠٥ يقول :
 «ان من المشكوك فيه ان يكون أى أوروبي قد رأى منجماً واحداً في البلاد،
 وذلك لان هذه المناجم في كل مكان كانت تخضع لحراسة شديدة، ولم
 تتوقف أعمال التعدين الوطنية في القارة الأفريقية .. وما يجدر ذكره
 أنه بالرغم من أن غانا قد انتجت ١٠ ٪ من إجمالي وزن الماس في العالم
 في الفترة من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٤ فإن أكثر من ٥٠ ٪ من هذا
 الإنتاج كان ناتجاً عن المشروعات ، ورأس المال ، والعمال الأفريقيين الذين
 يستخدمون وسائل وطنية تماماً في الإنتاج . وقد أوضحت اتجاهات
 الإنتاج خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ أن اشتراك الأفريقيين في
 أعمال استخراج الماس من سيراليون في ازدياد مستمر .

ومن ناحية أخرى نجد أن التعدين صناعة قديمة في نيجيريا ولكن
 منذ ادخال الوسائل الرأسمالية الحديثة لإنتاج المعادن تدهورت
 مشروعات التعدين الأفريقية الوطنية ، وذلك بسبب فرض الأوروبيين
 نظاماً احتكاريًا فعلاً على مناطق التعدين المعروفة وبسبب انخفاض
 الخبرة الفنية عند أهالي نيجيريا الوطنيين ، وايضاً بسبب منافسة
 السلع الأوروبية التي اتجهت الى اخراج منتجات صناعات التعدين الوطنية
 من السوق . وقد لاحظ الأوروبيون العاملون بالتجارة في نيجيريا عام
 ١٨٨٤ أن القصدير الذي تستخدمه قبائل « الهوسا » لتبييض أوانيهم
 النحاسية قد استخرج وسبك يابدى النيجيريين في إقليم ناراوجوا ،
 ولكن بحلول عام ١٩٢٣ كانت صناعة استخراج القصدير الوطني قد
 اختفت تماماً ، وتوقفت عمليات صهر خام الحديد كمصادر محلية
 لاستخراج الحديد في معظم مناطق نيجيريا بسبب منافسة الاسبيخ
 الحديدية المستوردة ، وعلى أية حال فإن صناعة صهر الحديد المحلي
 استمرت قائمة في «بيداء» و «بايندا» في الكاميرون البريطاني ، ولكن أعمال
 استخراج كبريتات الرصاص الوطنية لأغراض التجميل في اباكاليكي
 الواقعة في أجلي وارانفو ، جنوبي نهر بنوى ، توقفت نتيجة
 للمشروعات الأوروبية ، بل وقد عانت صناعة استخراج الملح المحلي في
 نيجيريا من حالة تدهور شديد بسبب ادخال الملح المستورد .

حينما ألغت الحكومة البريطانية عقد امتياز شركة النيجر الملكية
 عام ١٨٩٩ ، اكتسبت حكومة إنجلترا حقوق أعمال التعدين التي كانت
 تتمتع بها الشركة في نيجيريا الشمالية ، ولكنها - أى الحكومة - تعهدت
 بأن تدفع للشركة نصف العائد من جميع المعادن لمدة ٩٩ سنة . وخلال
 السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ وحدها تلقت شركة افريقية المتحدة
 (حليفاً لشركة النيجر الملكية) ٢٥٧٤٦٩ جنيه ك نصف نصيبها في عائدات
 المعادن المستخرجة من نيجيريا الشمالية ، وفي فبراير عام ١٩٥٠ تلقت
 شركة افريقية المتحدة مليون جنيه استرليني من الحكومة النيجيرية
 كمعويض عن انتهاء اتفاقية التسعة والتسعين عاماً، وقد وضعت السيطرة
 على المواد المعدنية في الأقاليم الشمالية من غانا في يد الدولة . وهناك

انجته في اجزاء من افريقيه الفرنسية . والكونجو (البليكي) .
وروديسيا الجنوبية والشمالية ، في مصلحة ملكية الدولة والسيطرة
على المناجم . وقد كانت احتكارات الدولة للبوتاسيوم قائمة في افريقية
الفرنسية منذ يناير عام ١٩٣٧ : وتعمل احتكارات الدولة للمواد
المشعة ، في هذه الاقاليم نفسها ، بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ٥
من ابريل عام ١٩٤٦ ، والقانون الصادر في ٣ من ابريل عام ١٩٥٠ .

وتراجعت الحكومة في الكونغو (البليكي) عن بذل أى جهود
للاحتفاظ بحقوق خاصة في المبادىء المشيعة . . وأهملت التجارب التي
كانت تجري على اعمال استخراج الذهب التي تقوم بها الدولة ، مثل
تلك التي كانت تجري في مناجم كيلورموتو للذهب . وعلى أية حال
اكتسبت الحكومة انصبة لها في عدد من شركات التعدين الخاصة
الصغيرة والكبيرة ، وكان للحكومة مصالح مسيطرة في حالات مثل لجنة
كيبو القومية ، ولجنة كاتانجا الخاصة ، وجمعية مناجم الذهب في كيلو
د موتو وفورمينبير . وفي كينيا تحاول الحكومة البريطانية ، عن طريق
الشركة الفرعية لاتحاد تنمية المستعمرات ومناجم نيازا ذات المسؤولية
المحدودة ، تحاول أن تطور انتاج النحاس ، والذهب والزنك في منجم
مكاالدين . ويلاحظ تطور مشابه بل وأكثر وضوحا ، في حالة الفرنسيين
الذين ساقوا في عام ١٩٥٨ للحضارة اعاجا هو مكتب المناجم الفرنسي فيما
وزاء البحار . برالى شمال قفوه ٧٠٠٠٠٠ فرنك لكي يدعم عمل
ادارة التعدين التابعة لوزارة شؤون الاقاليم الفرنسية عبر البحار .
وكي يزيد من اعمال البحث عن المعادن وتطوير المناجم . وقد ظهر
بالتحيز الاهتمام الشديد التي توجهه البلاد الاستعمارية الى موارد
افريقية المعدنية في التقرير الثاني لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي
في باريس عام ١٩٥٠ حيث ذكر فيه انه : « لسنين طويلة قادمة .
سيكون النشاط الصناعي الرئيسي في افريقية هو استغلال مناجمها
الغنية من اجل التصدير » .

وقد حقق اتحاد جنوبى افريقية الذي يعتبر البلد الرئيسي
التي وجد فيه مناجم في القارة ، حق ربحا قدره ٢٢٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
في عام ١٩٥٤ من جراء بيع المواد المعدنية الاولى . وفي عام ١٩٥٤ كان
انتاج افريقية من بعض المعادن مقدرا بالنسبة المثوية للانتاج العالمي
كالتالي :

٤١٧	انتيمون (حجر الكحول)
٤٠٣	كروم
٨٠٩	كوبالت
٢٧٣	نحاس
٥٨٧	ذهب
٣٦٠	منجنيز
١٣٩	مركبات القصدير
١٧٥	اسبستوس
٣٢١	صخور فوسفات
٩٨٦	الماس

غير أن افريقية تفتقر للغاية الى موارد الفحم والحديد ، وتنتج من الفحم ٣٪ من انتاج العالم ، ومن الحديد اراه٪ وذلك من واقع اخصائيات عام ١٩٥٤ . وفيما يتعلق بالنسب المئوية السالفة الذكر استبعدنا جميع المعادن الموجودة في الاتحاد السوفيتي ، وانتاج الصين من الالتيوم والذهب والفحم وخام الحديد ، وانتاج رومانيا من النهر والفضة ، وانتاج تشيكوسلوفاكيا من الالتيوم والفضة .

وقد ساعد استغلال موارد افريقية المعدنية بطريقة ملموسة ، في كثير من الاحيان ، على تنويع الاقتصاد عن طريق توسيع مجال الصادرات ، وبهذه الطريقة يمكن التقليل من تضرر اقتصاديات القارة البدائية للهجوم ، ويتم ذلك عن طريق تجميع جزء من الاقتصاد الضعيف في المناطق المنتجة للمواد الأولية التي تعتمد أساسا على استبدال المواد الخام بالسلع المصنوعة . وقد أدى تصدير المواد المعدنية أساسا الى زيادة مورد العملات الأجنبية في المناطق المعنية ، وأدى أيضا الى زيادة القوى الشرائية في المجتمعات المحلية ، وجعل في استطاعة الأفريقيين أن يستوردوا البضائع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية . وفي استطاعتنا على أية حال ، أن ننضم الفوائد التي تجمع لدى الدولة نتيجة لاستغلال كنوزها المعطلة وتصديرها . ويمكن تطوير تنويع الاقتصاد الذي قد ينتج عن اضافة المواد المعدنية الى قائمة الصادرات ، وذلك عن طريق القيام بعمليات تحويل المعادن محليا . ويعتبر تحويل الفوسفات الى سماد في الجزائر ، ومراكش وتونس ، وتحويل النحاس وتنقيته في الكونجو (البلجيكي) ومنطقة النحاس ، وصنع الأسمنت ، والطوب والبلاط من الرمال المحلية وحجر الجير في معظم الأقاليم الا افريقية - تعتبر جميعها نماذج قليلة تشكل التنويع الذي يمكن أن يحدث . وفي اتحاد جنوبي افريقية ، وروديسيا الشمالية والجنوبية، حيث تقلدت حركة التصنيع كثيرا ، تم تطوير عمليات تحويل المواد المعدنية الخام تطويرا اكبر ، واصبح انتاج السلع المصنوعة للاسواق الداخلية والتصدير ظاهرة عادية لاقتصاديات هذه الاقاليم .

وعند هذه المرحلة من دراستنا ينبغي أن نتكلم باختصار عن مشكلات التصنيع في افريقية . حينما نقرب من هذه المشكلات، نلاحظ ان اي برنامج للتصنيع وتكوين رأس المال لابد أن يرتبط باجراءات لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية . وذلك لان الطلب على السلع المصنوعة غالبا ما يكون أقل ضرورة من الطلب على احتياجات الغذاء الاساسية . ونستطيع أن نفترض عن ثقة انه اذا لم تؤمن احتياجات المجتمع من المواد الغذائية الاساسية ، فان طاقة عمال الصناعة الانتاجية سوف تكون منخفضة نسبيا . وما زال امانا العمال الذين تم تحويلهم من الحرف الزراعية الى الصناعة وهؤلاء يجب تغذيتهم وامدادهم بالمواد الأولية . وفي ظل هذه الظروف تعتبر تنمية القطاع غير الزراعي من الاقتصاد امرا اهم من مجرد التوسع في الصناعات ، فينبغي أن ينظر الى التصنيع على انه مجرد جزء من عملية تطوير الاقتصاد كله ، او على انه مظهر للتنمية الزراعية ، والتعدين ، والنقل ، والقوى ، وجميع القطاعات الاخرى في الاقتصاد القومي . وقد لايتطلب بالضرورة التوسع في

الانتاج الزراعى ، على افتراض ان الانتاج الصناعى المتزايد يدعمه تزايد الصادر من المصنوعات . ولكن حتى فى هذه الاحوال يحتاج الانتاج الزراعى الى يد تحركه حيث أن مثل هذه الخطوة سوف تقلل من اعتماده كثيرا على دافع التصدير من ناحية السلع المصنوعة .

ولكن لا يمكننا أن نصف أية دولة فى افريقية (حتى ولا فى مصر) بأنها بلاد لديها فائض من العمال . ومن ناحية أخرى نجد أن قطاعات الاقتصاد الثلاثة فى افريقية . كما فى المناطق المتخلفة الأخرى ، والتي يعتبر توازنها جوهريا بالنسبة للتنمية الاقتصادية السليمة هى الزراعة ، والصناعات الثانوية ، والمعدات الأساسية ، أو ما يصنفه الآخرون بأنه البنيان الاقتصادى الأسفل للمرافق والخدمات العامة مثل المياه ، والقوى ، ووسائل النقل والاتصال ، التى تعمل كدعائم رئيسية لاقتصاد النقود المتخصص . وبالاختصار نجد من الأمور الهامة أن تنمو جميع قطاعات الاقتصاد فى آن واحد ، وذلك حتى تضمن المحافظة على توازن مناسب بين الزراعة والصناعة ، وبين الإنتاج من أجل التصدير والإنتاج من أجل الأسواق الداخلية ، وفى معظم البلاد الافريقية نجد أن الانتاج الزراعى هو المحدد الأساسى لمستوى المعيشة ، وتحدد الدخول لإزراعية حجم السوق الصناعى ، والنقطة التى تثار دائما هى أنه يجب أن يرتفع الانتاج الزراعى بنسبة مساوية للتوسع فى الصناعات ، حينما تكون الصناعات الثانوية معدة للسوق الداخلية . ولكن حينئذ يمكن الانتاج الصناعى معدا لاسواق التصدير ، فانه ينبغي أن يزداد الانتاج الزراعى قبل التوسع فى الصناعات الثانوية . ويجب أن يقف الانتاج الزراعى فى وجه أى تدهور نسبى فى القوى العاملة فى الريف ، ومن هنا ظهرت الحاجة الى شيء يشبه الثورة فى وسائل الإنتاج فى قطاع الاقتصاد الزراعى قبل بداية التصنيع السريع .

والعقبات الرئيسية التى تقف أمام التصنيع فى افريقية كما هو الحال فى الأقاليم المتخلفة الأخرى هى :

١ - عدم ملائمة التسهيلات الاقتصادية الأساسية أو عدم كفايتها .

٢ - البنيان الاجتماعى ، والنظم والقيم التى تعمل على النمو الاقتصادى .

٣ - الافتقار الى الخبرة الفنية .

٤ - القيود المفروضة بسبب الظروف الدولية .

وسوف لا تتمكن فى أثناء هذه الدراسة من بحث أية عقبات من هذه العقبات المذكورة التى تقف أمام التصنيع بالتفصيل ، وفيما يتعلق بموضوع عدم كفاية التسهيلات الاقتصادية الأساسية وعدم ملائمتها ، ينبغى أن يكون لدينا علم أولا بالقدرة ، والتكاليف ، وفاعلية نظام النقل السائد فى القارة ، وذلك لأن هذه العوامل تحدد ليس فقط الاختيار السليم لكان إقامة الصناعة ، وإنما أيضا تكاليف التجميع والتوزيع . وتنتج افريقية ، كما أشرنا من قبل ٣٪ فقط من انتاج الفحم فى العالم .

وبالإضافة إلى ذلك فإن مصادر الزيت المعروفة لم تستغل بعد استغلالا تجاريا ، وبمعنى هذا ، في الوقت الحالي على الأقل ، ان عدم وجود الوقود والطاقة او عدم كفايتها يشكلان عقبة خطيرة أمام التصنيع . وتبدل الحالات لمواجهة مقتضيات الطاقة والوقود في القارة عن طريق تنمية القوى الكهربائية المولدة من مساقط المياه ، وقد نفذت عدة مشروعات لتوليد الكهرباء من مساقط المياه وبعضها في طريقه الى التنفيذ ، ويعتبر مشروع نهر فولتا في غانا ، ومشروع انجا على نهر الكونجو الاسفل في الكونغو (البلجيكي) من بين المشروعات الكهربائية الكثيرة المولدة من مساقط المياه والتي تنتظر التنفيذ .

وقد قدرت سعة القنابر المقترح اقامتها في «انجا» بأثنى عشر ضعفا من طاقة سد كولي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي يعتبر اليوم اكبر سد من نوعه في العالم . وقدرت الطاقة الكامنة في هذا المشروع بحوالى ٢٠.٠٠٠ مليون كيلوات ساعة سنويا ، وهو ما يمثل ١/٥ الاستهلاك السنوى للكهرباء بالولايات المتحدة ، واكثر مما تستهلكه المملكة المتحدة سنويا . والرجاء معقود على انه بمجرد ان يتم حل المشكلات الفنية القائمة حول مشروع «انجا» وتدير رأس المال الضخم المطلوب ، سيكون من المستطاع ان يتحول حوض الكونجو الاسفل الى منطقة زهر افريقية بصناعات الحديد والصلب ، ومصانع الورق ، ومصانع اليورانيوم تعمل جميعها على نطاق واسع ، وفي هذا المجال نجد انه من اللازم ان تصيف ان مصانع تحويل الزنك ، ومصانع تغليف المواد الخام ، والصناعات الكيماوية ، والكابلات الكهربائية ، وبناء مصانع للمواد الخام ، والدخان ، وزيت الحفصوات ، والنسيج والبضائع الجلدية ، ومصانع الاخشاب ومصانع البيرة ، ومنتجات الألبان ، جميعها من بين الصناعات الكثيرة التي اقيمت في الكونغو (البلجيكي) . وقد قامت أوروبا بتقديم الاموال والمهارات اللازمة لادارة هذه الصناعات ، ولكن السكان الوطنيين ابتدءوا بشقون طريقهم بتجاح الى جميع أوجه النشاط الصناعي .

وقد استرعى الاهتمام الآن الحاجة الى تطوير وسائل النقل والقوى كطرف ضرورى لاي برنامج سريع للتصنيع . وتعتمد تنمية الصناعات الثانوية أيضا ، الى حد كبير ، على حجم السوق المحلية . فكان ينظر الى حجم السوق المحلية على انه وظيفة للدخل القومي وتوزيعه ، ولكن في المراحل الاولى من التصنيع ، تبين ان السوق المحلية ليست الا جهازا لتوصيل الانتاج الى المستهلك القادر . وفي معظم اجزاء افريقية لم يتم اعداد القطاع التجارى بكفاية لكي يتسلم انتاج الصناعات المحلية . وفي ظل الظروف الراهنة ، لا نلمس ادراكا كاملا لقدرة السوق الصغيرة جدا على الاستيعاب . وغالبا ما يؤدي عدم كفاية القطاع التجارى الى خفض حجم السوق التي في متناول اليد ، وبمعنى هذا بدوره ان المصنع في معظم الاحيان ، يرغم على تنظيم توزيع منتجاته ، وان يقوم بتكوين احتياطي كبير من السلع المصنوعة ، والمواد الخام ، والمخزون من السلع المعدة للاستهلاك . ويزيد عدم وجود الصناعات الثانوية التي قد يعتمد عليها في بعض الحالات للاستفادة من المنتجات الفريدة الضالعة الخاصة بالمصنع ، والاقتلر الى وسائل اصلاح - أى اصلاح الآلات

ذات الكفاية - يزيد من تكاليف التصنيع كثيرا مثل الحاجة الى تكوين مخزون كبير .

وتعكس السوق المحلية في افريقية ، الى حد كبير ، التخفيض الوظيفي غير الكامل ، حيث ان تقسيم العمل في كل مكان يحدده حجم السوق . وهناك اتفاق عام على ان التخلّف سواء اكان في افريقية ام في اى مكان آخر من العالم ، يرتبط بضيق الاسواق الناتج عن الانقراض الى رأس المال من أجل التخزين ، والناتج ايضا عن تكاليف النقل المالية ، وفقر الأشخاص الذين يمكن ان يصبحوا مستهلكين . ويفرض ضيق الاسواق المحلية تأثيرا مانعا على التجارة ، وزراعة الفلاحين ، وتنمية المهارات ، وغالبا ما نجد ان مشروعات الشركة الكبيرة التى تعتمد على رأس المال الضخم في افريقية من الحتمى ان توزع عملياتها على نطاق واسع من النشاط الاقتصادي ، وقد تقوم الشركة نفسها بتجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والقطاعى ، والزراعة الكبيرة ، والشحن والتصنيع والتعدين . وقد نرغب في ضمان تمويلات اقتصادية مجزية في مقابل النفقات الرأسمالية الضخمة ، فنكثر من مقايلى المشروعات ذوى الكفاية ، غير اننا نجد في الوقت نفسه شركات مستقرة لا تريد قادمين جدد .

غير انه لا يمكننا هنا القيام بمحاولة لتحليل مفصل لمشكلات التصنيع ، بالرغم من أن المعترف به عامة هو أن النقص الذى تعاني منه افريقية في مجال المهارات الادارية والمقاولات ، يؤدي الى تأخير عملية التصنيع فيها او يضع امكاناتها العمليّات ، ولكن يمكن التغلب على هذا العائق الذى يقف أمام التنمية الصناعية فى المدى القصير ، وذلك عن طريق استيراد المقاولين الأجانب والمديرين ، وفى المدى الطويل عن طريق تعليم السكان الوطنيين وعن طريق التغييرات فى البنىة الاجتماعية ، وتعاني معظم الدول فى افريقية نقصا كبيرا فى رأس المال اللازم لموارد الارض وطاقة العمل الممكنة . ومن ناحية اخرى نجد أنه غالبا ما يكون الاستثمار الصناعى غير قائم ، وقد كان يعنى اقراض المال ، فى كثير من الاحيان ، دون اشراف مستنير الى الرأسماليين المحليين غير المهرة الذين لديهم عجز فى إمكانيات المقاولات والمهارات الادارية - كان يعنى ضياع الرصيد الذى ينبغى على البلاد الافريقية أن تحافظ عليه .

وبالرغم من العقبات الكثيرة التى تقف أمام التنمية الاقتصادية السريعة - وخاصة أمام التصنيع فى افريقية - فان هناك دلائل كافية تدل على ان التنمية الاقتصادية تحدث الآن فى كل جزء تقريبا من هذه القارة الواسعة ، ومن المعارف عليه أن الدول التى تكون فيها النسبة بين رأس المال والدخول ، او النسبة بين قيمة رأس المال الثابت وبين الدخل القومى - هي ٤ : ١ او ٥ : ١ ، تحتاج الى استثمار سنوى يقدر بـ ٤ او ٥ ٪ من الدخل القومى ، لا شيء الا لتحافظ على المعدل الحالى . لدخل الفرد ، هذا اذا كانت زيادة السكان بنسبة ١ ٪ ، فلذا زاد السكان بنسبة ٢ ٪ متويا كما هو الحال فى مصر ، يكون الاستثمار الاساسى

هبل التوسع بين ٨٪ و ١٠٪ من الدخل القومي في أي مكان . أما إذا كانت الزيادة بمعدل مثير يبلغ ٣٪ سنوياً كما كانت الحال في تجربة سيلان وبورتوريكو الحديث ، فإن الاستثمار المطلوب قبل التوسيع (في الصناعة) يبلغ ١٢٪ من الدخل القومي ، وهناك بلاد قليلة في آسيا وأفريقية يصل معدل تكوين رأس المال فيها إلى ١٥٪ من الدخل القومي . ويزيد السكان في أفريقية عامة ، بمعدل يبلغ من ١ إلى ٢٪ سنوياً . وفي عام ١٩٥٢ تم تقدير تكوين رأس المال الإجمالي بالنسبة المثوية للإنتاج المحلي الإجمالي ، فكان في نيجيريا ٧٪ ، وغانا ١٤٪ ، والكونغو البلجيكية ٢٧٪ وروديسيا الشمالية ٣١٪ وروديسيا الجنوبية ٤٥٪ . وكانت الأرقام المقسارنة لبعض الدول الأخرى غير الأفريقية كالآتي : استراليا ٤١٪ ، سيلان والمملكة المتحدة ١٣٪ وبورما وفرنسا ١٨٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٣٨٪ .

وعندما نحاول أن نقصد مقارنة بين بعض البلاد الأفريقية القليلة من ناحية وبعض البلاد المتخلفة ، والمتطورة من ناحية أخرى ، تظهر في الحال بالضرورة مشكلات تقدير الدخل القومي وتكوين رأس المال . وهناك شعور عام بأن التباين المستخدمة في عملية تقدير الدخل القومي تبالغ في تقدير معدل نمو الدخل الحقيقي في الأقاليم الأفريقية والبلاد المتخلفة الأخرى ، وذلك بسبب أن القطاع النقدي من اقتصادياتهم يتوسع على حساب قطاع الكفاف ، وتدرج الآن الخدمات التي كانت سابقاً تستبعد كلية ، أو تدرج جزئياً في الدخل القومي ، إدراجاً كاملاً تناسباً تحولت الآن من الكفاف إلى القطاع النقدي من الاقتصاد ، وقد حدث اغفال خطير يؤثر على إنتاج الفلاح لاسواق التصدير والأسواق المحلية ، ويرجع ذلك الغفال إلى الفشل في إدراج الوقت ، والجهد ، والنقد التي أنفقت على إنشاء ملكيات الفلاحين ، والمحافظة عليها وتحسينها وتوسيعها . وذلك عند وضع التقديرات التقليدية لمصادر رأس المال وتكوينه . وحيث أن أفريقية أساساً قارة الفلاحين ، فإن الفشل في إدراج تقديرات تكوين رأس المال أي الاستثمار المستغل في ملايين الأفدنة المخصصة ببنيويا لإنتاج الفلاح من المحصولات التقليدية الرئيسية مثل الكاكاو ، وجوز التولا ، والقطن ، والفول السوداني ، والذرة ، قد اعتبره بعض الاقتصاديين دليلاً على الخرافة السائدة في الخارج والمقاومة بلاد الفلاح الإفريقي غير قادر ، أو غير راغب ، في أن ينظر نظرة بعيدة إلى الشؤون الاقتصادية . ولكن هذا موضوع لا نستطيع أن نصل فيه إلى نتيجة في هذه المرحلة ، وسواء أكان الدخل القومي ، وتكوين رأس المال ، وبمعدل النمو الاقتصادي في الأقاليم الأفريقية مبالغاً فيها أم لا ، فإن هذه الحقيقة ستظل قائمة ، وهي أن التصنيع قد أدى إلى بعض التقدم في القارة ، ويجدر بنا أن نلقي نظرة أدق على إقليم إفريقي معين تقدم فيه التصنيع إلى حد كبير .

وحتى ننهي من هذه الدراسة ، سوف نركز اهتمامنا على اقتصاد جنوب إفريقية حيث أنها البلاد الصناعية البارزة في أفريقية . ولقد تحركت التنمية الاقتصادية في جنوب إفريقية عن طريق الخيال رأس

المال الاجنبى الى اقتصاد تلك البلاد . وقد قدر برفسور « س : هـ .
بزاكينيل » انه تم استثمار حوالى ٥٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من رأس المال
الاجنبى في هذا الاقليم بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩٣٦ . وكانت جنوبى
افريقية في معظم السنين حتى قيام الحرب العالمية الثانية دولة مدنية،
وتعاني من العجز المالى ، ولكن بانتهاء الحرب أصبحت دولة دائنة ولديها
فائض مالى . وارتفع رصيد الذهب والعمليات الاجنبية في بنك
الاحتياط التابع لجنوبى افريقية من ٤٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في أغسطس
عام ١٩٣٩ الى ٢٦٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في ديسمبر عام ١٩٤٥ . وكانت
اسباب ذلك هى :

اولاً - ان المملكة المتحدة قدمت مبالغ كبيرة الى جنوبى افريقية
لاسباب دفاعية .

ثانياً - ان انتاج الذهب وبلغ التصدير كان عاليا في القيمة اكثر
مما كان قبل الحرب .

ثالثاً - تم القضاء على تأثيرات رفع اسعار الاستيراد الى حد
كبير ، بخفض حجم الواردات .

رابعاً - ادخلت مبالغ كبيرة من الاموال الى البلاد بواسطة
النسازحين اليها من الخارج وتم دفع دين عام خارجي قيمته
٧٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه خلال الحرب . وكان هناك انتقال ملكية انصبة
تعددين الذهب في جنوبى افريقية والتأمينات من المملكة المتحدة الى
جنوبى افريقية .

وكان الرجاء معقودا في ذلك الوقت على امكانية تمويل الاحتياطى
السائل المتجمع في اثناء الحرب بالاضافة الى المكاسب المشورة من
العملات الاجنبية ، وذلك طمعا في الرواج المتوقع بعد الحرب دون
ما خوف من أى ارتباك مالى محتمل . ولكن الاحداث أثبتت العكس ،
فان المستوى المالى المتوقع من الواردات أصبح عاليا على غير العادة
وثابتا في الوقت نفسه . فقد ارتفعت الواردات من ٨١.٠٠٠.٠٠٠
جنيه في سنوات الرخاء السبع قبل الحرب الى ٢١٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
في عام ١٩٤٦ ، والى ٢٩٩.٠٠٠.٠٠٠ في عام ١٩٤٧ والى ٣١٢.٠٠٠.٠٠٠
جنيه في عام ١٩٤٩ ولكنها عادت الى الصعود الى ٤٦٧.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
عام ١٩٥١ . وانخفضت قيمة السلع المصدرة والمعدات من انتاج
الذهب كثيرا عن الواردات . وكان هناك عجز كبير في منطقة الاسترليني
والمنطقة غير الاسترلينية . وقد تم تمويل العجز الكبير في الحساب
الجارى عن طريق القروض الجديدة ، وسماحا بتداول رصيد بنك
الاحتياط من الذهب والعملات الاجنبية . وفي عام ١٩٤٧ ، وعام ١٩٤٨
خيساً وحصل التدفق الداخلى لرأس المال الى الدولة . فقد ان
٢٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من رأس المال الخاص قد عرفت طريقها الى
داخل جنوبى افريقية . وقد تمت الواردات الرأسمالية هذه من جانب
الاستثمار الرأسمالى الماهر الذى يبحث عن الاستثمار المربح في مناجم
الذهب الناشئة حديثاً ، وبعض مشروعات التنمية الاخرى ، ومن جانب
« الاموال السائلة » التى تبحث عن ملاذ اكثر امناً ... ويتبقى ان نأخذ

في الاعتبار أيضا إعادة ميزانيات بيوت الاعمال التابعة لجنوبى افريقية عبر البحار الى ارض الوطن . وقد اخذ رأس المال المستورد في الانخفاض منذ مايو عام ١٩٤٨ ، وبين مارس ١٩٤٨ ، وفي أغسطس ١٩٤٩ خسر بنك الاحتياط ما لا يقل عن ٢١٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من الذهب والعملات الصعبة . وفي أغسطس ١٩٤٩ وقف رصيد بنك الاحتياط من الذهب والعملات الصعبة عند ٥٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه تقابلها ٤٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في أغسطس ١٩٤٩ ، وبذلك عادت أرصدة البلاد ثانية الى النقطة التي وصلت اليها قبل ذلك بعشر سنوات .

وإذا ما تركنا جانباً مستوى الواردات العالى غير العادى ، فان الاسباب الجوهرية لهذا الميزان ، الذى ليس في مصلحة البلاد ، هي انخفاض انتاج الذهب ، ووقوع حركة مضادة في شروط جنوبى افريقية للتجارة ، فقد ادى نمو السكان ، والسرعة المتزايدة للاستثمار في صناعات الصلب ، والصناعات الكيماوية ، وانشاء مناجم ذهب جديدة ، واعداد المرافق والخدمات الثانوية - ادت الى ازدياد الطلب على البضائع الاستهلاكية والبضائع الرأسمالية . وقد قيل : ان حكومة جنوبى افريقية غير رافية في القيام بعمل سريع بسبب الانتخابات العامة التى كانت ستجرى في مايو ١٩٤٨ وأن الحكومة القادمة كانت ايضا غير رافية في التصرف بمجرد تسلمها مقاليد الامور . وفي نوفمبر عام ١٩٤٨ أدخلت حكومة جنوبى افريقية نظاما يقضى بتحديد العملات الاجنبية التى يتم الاستيراد بها من المنطقة غير الاسترلينية ، ومنعت في الوقت نفسه استيراد السلع غير الأساسية بصرف النظر عن مصدرها . واستمر النقص في الذهب والعملات الصعبة بالرغم من انه كان بمعدل اقل بكثير من الاول ، ولكن في سبتمبر عام ١٩٤٩ ادى تخفيض سعر العملة الى رفع اسعار الاسترليني ، وزاد من امكانيات الاستثمار في جنوبى افريقية ، كما تأثرت صادرات جنوبى افريقية الى البلاد التى لم تخفض سعر العملة عندها ، بهذا التخفيض الذى طرأ على العملة الصعبة « في جنوبى افريقية » بالرغم من ان الواردات التى خفضت كثيرا ، قد أصبحت الآن اقل . وابتداء رأس المال الجديد يشق طريقه الى البلاد . وفي مارس من عام ١٩٥١ وقف رصيد بنك الاحتياط عند ١٧٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه يقابله ٥٤.٠٠٠.٠٠٠ في سبتمبر ١٩٤٩ ، وقد ساعد ارتفاع سعر المنتجات الأولية - الذى تبع اندلاع الحرب الكورية - على تحسين ميزان المدفوعات الخاص بجنوبى افريقية .

واصبح من الواضح في عام ١٩٥٢ انه سوف يكون هناك انكماش كبير في رأس المال المطروح في الخارج من أجل الاستثمار في البلاد الاخلة في النمو ، وكان التدفق الداخلى لرأس المال في جنوبى افريقية اقل بكثير عام ١٩٥٢ عنه في عام ١٩٥٢ ، وفي ميزانية عام ١٩٥٢ - ١٩٥٤ رفعت حكومة جنوبى افريقية الضرائب لكي تعد رأس المال لاغراض التنمية ، حيث انه ظهر ان هناك املا ضئيلا في الحصول على الاموال الضرورية من الخارج . وقد خفضت القيود المفروضة على الاستيراد ،

وذلك بعد التحويل في ميزان المدفوعات لمصلحة البلاد وزيادة الاحتياط النقدي بمبلغ ٤٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٥٤ .

وقد ارتفعت الصادرات الى مستويات عالية جديدة في عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، كنتيجة جزئية لاسلان التخفيف للموس على القيود المفروضة على الاستيراد ، كما وصلت أيضا الصادرات الى مستويات جديدة . وقد ذكرنا منذ قليل النقطة التي تشير الى أن اقتصاد جنوبى افريقية يتميز عامة بعجز كبير فى التجارة ، والحساب غير المنظور الذى يعوضها دائما هو انتاج البلاد من الذهب والتدفق الصافى لرأس المال الأجنبى . ومن ناحية أخرى نجد أن التدفق الصافى لرأس المال الذى يرد من وراء البحار قد انخفض من ٧٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٤ الى ٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٥ وكان العجز الصافى القائم مع العالم الخارجى ٢٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، ويعنى هذا أن رصيد الذهب والعملات الاجنبية قد نقص حوالى ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٥ . ولم تكن هناك أية حركة لرأس المال الاجنبى الى خارج الاتحاد خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٥٦ ، ولذلك فإن نقص مبلغ ١٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه من رصيد البلاد من الذهب والعملات الصعبة خلال هذه الفترة ، يمثل العجز الصافى الاجمالى القائم مع العالم الخارجى .

ولاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، يتضح أن العجز الصافى القائم فى ميزانية الاتحاد قد اختفى تقريبا بانتهاء عام ١٩٥٦ وذلك أساسا نتيجة للتوسع الكبير فى انتاج الذهب والتصدير عامة . ويعكس ارتفاع رصيد بنك الاحتياط من الذهب والعملات الاجنبية - خلال الربع الأخير من عام ١٩٥٦ - التصسينات التى طرأت على ميزان المدفوعات الخاص بالاتحاد .

وقد أثار استخدام رأس المال الاجنبى فى تمويل مشروعات التنمية فى افريقية ، مشكلات طويلة الأجل تؤثر على نظام المدفوعات ، فإن المال الاجنبى يسهل عامة ، فى المراحل الأولى ، من القيود التى قد تفرض على ميزان المدفوعات . كنتيجة لاستيراد السلع الاستهلاكية ، والسبلع الرأسمالية التى تحتاجها المشروعات . وحينما تعرض البلاد لمواجهة دفع الفوائد وحسابات الديون ، لا يصيبها ارتباك مالى اذا كانت فى وضع اقتصادى متين نظرا لأن الاستثمارات تؤدى الى خفض الواردات وزيادة الصادرات .

وجنينا تسمح انة حكومة افريقية بان يأخذ الاستثمار الاجنبى بشكل انصبه كبيرة عادلة فى مشروع معين ، فلو يكون هناك أى ضمان بأن قدرة الربح - الخاصة بالشركة أو سياسة العائد التى يطبقها مديروها - سوف تلائم وضع العملات الاجنبية فى البلاد . ومن ناحية

أخرى نجد أن وقبة المديرين الأجانب في تمويل رأس المال من بلادهم الأصلية ، قد لا تتوافق بالضرورة مع توافر العملات الأجنبية المصدرة لهذا الغرض . أما وجه الصعوبة فهو أنه إذا ما اختارت الحكومة نظام تقييد معدل الفائدة التي تحول إلى الخارج ، ومعدل إعادة رأس المال إلى بلاده الأصلية ، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى منع إخراج المستثمرين الأجانب ، ونظرا لأن كل بلد أفريقي في حاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي في القطاعين العام والخاص من اقتصاده ، فإن أهمية الموضوع تشغل حيزا كبيرا من الأهمية الأكاديمية الخالصة .

الفصل الرابع

الدولة والنشاط الاقتصادي

تقوم حكومات الاقاليم الافريقية في الوقت الحالي بالتأثير على النمو الاقتصادي بطرق كثيرة مختلفة ، وذلك بالإضافة الى الوظائف العادية التي تقوم بها الدولة ، مثل توفير النظام القضائي وأجهزة الادارة السبيلية ، والامن السياسي ، والنظام النقدي والمالي ، وبعض الخدمات الاخرى ، فانها على الحكومات - مشغولة في اعداد نظم اقتصادية جديدة عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية ، والتعاونيات العمالية ، وأعمال المقاولات الخاصة والصناعات على نطاق واسع ، وتأمين الصناعات الرئيسية ، ووضع برامج التوسع الزراعي ، ونظم التسليف وبجانب ذلك تقوم الدولة بالسيطرة على تقدير المجتمع والتأثير عليه بصدد العمل في مقابل الأجور ، والتقسف ووسائل الانتاج الجديدة . وقد أدى تزايد وظائف الدولة الى نمو حجم نفقات الحكومات ، وفرض الضرائب الأكثر عبثا على المجتمع ، ولكن زيادة عبء الضرائب ليس بالشئ الجديد على الشعوب الافريقية . وربما يكون من الهمية العلمية بمكان أن نتذكر نصيحة ابن خلدون العالم الغربي من عام ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م التي قدمها الى الحكومات الافريقية التي كانت قائمة في عصره ، ولا تثنينا عن اقتباس اقوال ابن خلدون ان آدم سميت دعا الى هذه المبادئ نفسها بعد عصر ابن خلدون بأربعمائة عام . ويتلخص رأى ابن خلدون في أن استيلاء الحكومة على الملكيات الفردية على نطاق واسع ، يقتل الحافز الشخصي على الانتاج ، وأكد رأى ابن خلدون بعد ذلك بخمسة قرون ونصف البروفيسور دارتر لويس حيث قرر أن قيام الحكومة بأوجه الانفاق العام على نطاق واسع يبدد جانبا كبيرا من مصادر الثروة ويؤدي الى ركود التنمية الاقتصادية .

وقد قيل عن حكومات غربي افريقية الانجليزية - بما في ذلك دولة غانا المستقلة حديثا - انها تتمتع بالسيطرة على اقتصاديات الاقاليم التابعة لها أكثر من معظم الحكومات الأخرى خارج الستار الحديدي . ولم تتبع هذه الحالة عن فلسفة اشتراكية تقضى بالقضاء على أصحاب رأس المال الخاص ، وقيام الحكومة بتمويل المشروعات ؛ وضمان الأرباح وتوفير المدخرات ؛ بل عن ادراك أن أصحاب رأس المال الخاص لا يقومون بما ينبغي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ؛ وكانت حكومات غربي افريقية تهدف الى ضمان التقدم العام للشعب نحو مرحلة أعلى من مراحل الحضارة ، ولذلك نظر الى التعليم بوصفه حجر الأساس الذي يقوم عليه هذا التقدم . وعلى أية حال ؛ هاننسا نجد أن نفقات التعليم - نظرا لأنه

لا يمكن اعتبارهما نفقات تغطي عائدا كان من الضروري زيادة الدخل العام حتى يمكن تمويل الخدمات الجديدة. وتتم المحافظة عليها بطريقة مناسبة . وتستطيع الحكومة زيادة الدخل العام عن طريق خلقها للظروف الملائمة للاستثمار الخاص ، أو قيامها بنفسها بالاستثمار في الخدمات الاقتصادية والانتاجية والنقل .

وقد وضح التأكيد على النقل لا من أجل الاحتياجات العسكرية والإدارية فقط ؛ بل لأسباب اقتصادية أيضا ، فإن الافتقار إلى خدمات النقل ؛ ووسائل الاتصال غير الكاملة في افريقية قد أدى في الماضي إلى عزل القرى والوحدات القبلية ، وذلك للحاجة إلى اكتفاء القرية الذاتي ؛ وانتشار الاقتصاد المحلي بقيوده التي تتعلق بالأسواق وتقسيم العمل . وكان العمل ثابتا في منطقة واحدة ؛ كما أن حجم القرية أو حجم القبيلة ، يحس النظرية الاجتماعية والثقافية السائدة ؛ هذا وقد كانت النزعة المحافظة مسيطرة على الجماهير ، في حين أن التجديدات - مهما كان مرغوبا فيها - كانت تعتبر محرمة ؛ وهناك بعض الذين ينهون إلى آخر المدى موافقين على أن نصف مأساة افريقية إنما هو وراء كلمة « وسائل النقل » .

ولقد كان الأمر يقتضى - في معظم الأحيان - الحصول على رأس المال المطلوب لإقامة خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء الخدمات الأساسية الأخرى فيما وراء البحار ؛ وقد شجع اكتشاف وسائل عقد القروض الأجنبية ، في بعض الأحيان ، على وقوع مهازل التبذير والاستهلاك الظاهر بين بعض الزعماء والحكومات في افريقية . فقد كانت خطة إسماعيل باشا من أجل تصنيع مصر وصيغها بالصيغة الحضارية في الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، تشمل إقامة خط سكة حديدية ؛ وحفر قناة السويس ؛ ولكن لسوء حظه أن « الخمسة » التي تجلت في العمليات الاقتصادية وسوء تقديره لامكانيات بلاده الاقتصادية - أدت إلى الكارثة . فقد ظل يضاف إلى الدين العام سنويا ولمدة ثلاثة عشر عاما مبلغ قدره ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم يكن هناك ظل من الواقع يبين أين ذهبت هذه الأموال ؛ اللهم إلا قناة السويس التي تكلفت ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم يمتع بيع أسهم قناة السويس بمقابل ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في نوفمبر عام ١٨٧٥ من وقوع الكارثة المالية التي أصابت البلاد في أبريل عام ١٨٧٦ ، وما تزال مصر تدفع حتى الآن ثمن تبذير إسماعيل باشا ؛ وقد تعدى هذا المثال الخاص بمصر إلى بعض الحكومات الأفريقية الأخرى .

وترتبط إقامة خطوط السكك الحديدية في أي مكان من القارة الإفريقية برباط وثيق ، بل تحدها تنمية الصادرات الزراعية والمعدنية . وهناك أمثلة تثبت أن معدلات الشحن كانت موضوعا بطريقة تؤدي إلى تشجيع تجارة الصادرات . وفي حالة خط جبكة حديد كينيا - أوغندا أدت الحاجة إلى الخدمات وإعادة دفع الدين العام - الذي استغل في أعمال إقامة الخط - إلى تشجيع الحكومة لتدفق المستوطنين البيض على مرتفعات كينيا . وقد أنشئت معازل الوطنيين وفرضت ضريبة الكوخ على المقيمين ، وذلك لكي ترغب الحكومة الإفريقيين على هجرهم لاقتصاد الكفاف إلى اقتصاد

النقد ، وفي الوقت نفسه لكي تجعل الأرض والعمال في متناول يد المستوطنين البيض .

وسرعان ما سارت بعض الاقاليم الافريقية الاخرى على نهج نظوز خدمات النقل القائمة في شمالي القارة وجنوبها . وقد تقدم بعض رجال الاعمال البارزين في العترة من عام ١٨٧٩ الى عام ١٨٩٣ بطلبات الى الحكومة البريطانية للسماح لهم باقامة خطوط السكك الحديدية في غربي افريقية ، وكان رجال الاعمال هؤلاء يريدون أن تمنحهم الحكومة معدلا ثابتا للفائدة . ويتبغى أن نلاحظ ان الرجال الذين ارادوا غزو غربي افريقية ؛ كانوا مهتمين بتتبع التجربة التي طبقت في الهند . فبعد العصيان المدني في الهند ، أو حرب الاستقلال الأولى بوقت قصير ؛ ابتدىء في تنفيذ مشروع لورد والهوزي بالتوسع السريع في خدمات السكك الحديدية في الهند . وفي عام ١٨٥٩ ، اقرت الحكومة قيام ثمانى شركات باقامة ٥٠٠٠ ميل من الخطوط الحديدية ، وضمنت الحكومة الهندية معدلات ربح تتردد بين ٥ ٪ و ٥ ٪ في مقابل حق السيطرة على النفقات والعمليات ؛ بالإضافة الى حقها - أى الحكومة - في الشراء بعد انتهاء كل عقد بنهاية مدة خمس عشرة عاما . وكانت الشركات والحكومة تتقاسم الأرباح ؛ بالإضافة الى معدلات الربح المضمونة ، وفي الفترة من عام ١٨٨٠ وجدت الحكومة الهندية من الحكمة أن تمتنع بسياسة قيام الحكومة بأعمال الانشاءات أو خطوط السكك الحديدية التي تملكها الحكومة ، وشجعت مرة أخرى الشركات الخاصة على اقامة خطوط السكك الحديدية ، ولكن هذه المرة من اجل الاستغلال المدني أساسا ؛ على حين ركزت الحكومة وجودها على اقامة الخطوط الضرورية للاحتياجات العسكرية لشبه القارة . ولذلك كان من الطبيعي أن يضيق زبائن الاعمال الذين أصبحوا على علم بالتنظيمات الخاصة التي تمت في الهند ، لكي يحصلوا على ضمانات مشابهة فيما يختص باقامة السكك الحديدية في افريقية الغربية البريطانية ؛ ولكن وزير المستعمرات في لندن رفض السماح للشركات الخاصة باقامة هذه الخطوط ، على أساس أنه اذا لم تستطع الحكومة نفسها تنفيذ عمليات مد السكك الحديدية ، فانها لن تكون مستعدة لمساعدة الشركات الخاصة التي قد لا تتمتع بثقة الجمهور حتى تقوم بعمليات المد هذه ؛ وفي عام ١٨٩٥ قرر جوزيف تشامبرلين الذي كان وزيرا للمستعمرات في ذلك الوقت أنه ينبغي أن تقوم حكومات غربي افريقية بتنفيذ أعمال مد خطوط السكك الحديدية ، وفي مارس عام ١٨٩٦ ابتدأ العمل في اقامة هذه الخطوط في غربي افريقية .

وقد قلد أنه بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٣٦ ذهب مبلغ ٣٨٤٠٠٠٠٠ ر.ع.م. لتجهيز من رأس المال الاجنبي الى مد خطوط السكك الحديدية في افريقية . ويمثل هذا المبلغ ١/٤ مجزوع رأس المال الخارجى المستثمر في افريقية . الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى . وكانت خطوط السكك الحديدية هذه في معظمها تلخذ شكل مشروعات حكومية ، وقد أدت النفقات الرأسمالية الضخمة المطلوبة لمد خطوط السكك الحديدية في السنوات الحديثة ؛ الى العنكس ؛ في المزايا النسبية التي تعود من النقل البري والنقل بالسكك

الحديدية في افريقية .. ومن المعلوم أن الخطوط الحديدية تقدم أحسن حل اقتصادي لشحن السلع عبر مسافات طويلة ، ويقلل الزيادة في حجم السلع التي يمكن أن تنقلها السكك الحديدية الى تخفيض تكاليف العملية . وقد قيل أن مد الخطوط الحديدية تكلف كثيرا . غير أن التجارب الأخيرة دلت على أن تعيين طريق ينقل الكمية التي تنقلها السكك الحديدية نفسها ، وفي الموقع الجغرافي نفسه وفي الظروف المناخية نفسها ؛ يتكلف أكثر مما تتكلفه الخطوط الحديدية . ويدور الجدل نفسه حول التكاليف النسبية للمحافظة على الطرق البرية والطرق الحديدية . وقد تعمق أية سياسة قصيرة النظر مد خطوط السكك الحديدية - قد تعوق التنمية الاقتصادية في افريقية ، وخاصة في المناطق التي تنتج السلع الاستهلاكية الكبيرة أو التي تشغل حيزا كبيرا مثل القطن ، والماشية ، والفول السوداني . والحافز على الانتاج الذي نتج عن مد خطوط السكك الحديدية الى « كانوا ، في نيجيريا الشمالية ينبغي أن يزيل مخاوف هؤلاء الذين يفكرون على ضوء عدم كفاية الطرق القائمة فعلا » .

وقد شكلت وسائل المواصلات بوضوح كثيرا من مشروعات التنمية التي عدها الحكومات الإفريقية ووضعتها موضع التنفيذ منذ الحرب العالمية الثانية . وتمثل المصروفات التي أنفقت على وسائل المواصلات ١٢٪ من رأس مال برامج التنمية في ليبيا . وتمثل المواصلات في الدونجو « البلجيكي » ٤٣٪ من المصروفات المعدلة المقترحة لمشروع السنوات العشر في البلاد . وقد ظهر الاستثمار العام في الأقاليم الفرنسية الذي يقوم به « صندوق الاستثمارات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية » خلال فترة من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٤ - أظهر أن وسائل المواصلات في افريقية الاستوائية الفرنسية قد ازدادت على ٦٠٪ من مجموع الاستثمار . وكانت الأرقام المقارنة كالتالي : ٥٠٪ في تجولاند و ٥٧٪ في افريقيا الغربية الفرنسية و ٥٠٪ في الصومال الفرنسي و ٧٤٪ في الكاميرون . وقد اكتشف في اتحاد جنوبي افريقية أنه بالرغم من مبلغ الـ ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه الذي استثمر في السنوات الثمان التي انتهت بعام ١٩٥٤ من أجل تحسين خدمات السكك الحديدية وتوسيعها ، فإن خطوط السكك الحديدية لا تستطيع أن تحمل جميع السلع التي تم انتاجها عام ١٩٥٥ . ونفقت خطط تضمنت نفقات بلغت ١٩٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه على خدمات السكك الحديدية بين ابريل عام ١٩٥٥ ومارس عام ١٩٥٨ .

ولا نستطيع ان ننظر الى مشروعات التنمية في افريقية - والتي قد تستغرق في معظم الاحيان فترة عشر سنوات - على انها تنمية موجهة للاقتصاديات الخاصة بهذه الدول ، انما هي تجمعات مالية للاتفاق .. فان الوسائل الفنية لوضع برامج التنمية أو تخطيط الاستثمار بمعناها الصحيح ، غير قائمة على الإطلاق ، في كثير من أجزاء افريقية . فان الوسائل الفنية الممكنة قد وصفت لتواجه احتياجات الاقتصاديات الأكثر تقلصا والتي تسود الغرب حيث تجد هناك في متناول اليد احصائيات تستغرق عدة سنوات ، وحيث لا يحتمل حدوث تغيير في كيان المجتمع الفني أو الاقتصادي على فترة التخطيط . ونحن نجد أن البيانات الاحصائية على

قاعدة واسعة ليست متفي متناول اليد أو يعتمد عليها أو حتى كامنه في جميع الاقاليم الافريقية . وبالإضافة الى ذلك فإن التفرع في كيان المجتمع الفنى والاقتصادى هو النتيجة الجوهرية لهذا النوع من التنمية الذى يهدف الى تحقيقه ، أو المأمول تحقيقه في افريقية . ولذلك فإن برنامج التنمية تميل الى أن تأخذ شكل بيان ينطوى على المشروعات المرغوب فيها والتى يمكن تحقيقها ، وتوضع امامها الاعتمادات المالية التى يحتمل ان تصبح فى متناول اليد . وليس هناك شئ يشير الى برنامج كامل من أن حجم المشروعات بالنسبة للموارد المالية الممكنة ينطوى على اختيارين بديلين ، وغالبا ما يقرر هذا الاختيار شخصية وحركة الرجل الذى يقف وراء كل مشروع معين أكثر من المطالب والاحتياجات الاجمالية للمجتمع .

ان التجمعات المالية للانفاق التى تمثل خطة التنمية فى الاقاليم الافريقية تكمن فى مشروعات العمل الرأسمالية التى تهدف الى :

- ١ - تحسين المعدات الاساسية بما فى ذلك وسائل الاتصال .
- ٢ - رفع الانتاج الزراعى وتحريك التنمية الصناعية .
- ٣ - رفع مستوى صحة الشعب وتعليمه ومعيشتة .
- ٤ - حماية موارد البلاد المعروفة وضمان استغلالها بطريقة مربحة وذات كفاية عالية .
- ٥ - جمع معلومات جديدة عن الموارد الانسانية والمادية .
- ٦ - واخيرا استغلال موارد الثروة الجديدة وبهذه الطريقة توسع من بناء البلاد الاقتصادى وتدعمه .

والحقيقة القائلة بأن مشروعات التنمية فشلت فى تغطية جميع اوجه التنمية التى تمول من الرصيد العام ، تؤكد بوضوح عدم وجود برنامج كامل للتنمية . ومن ناحية أخرى نجد أن المظاهر الهامة للتنمية الاقليمية تمول خارج الحطة ، وفى بعض الاحيان كانت توضع مشروعات منفصلة للأقاليم كما حدث فى اتحاد نيجيريا . وفى الاقاليم البريطانية ، تقوم هيئة التنمية التابعة للكونغولث ، والحكومات المحلية والاقليمية ، والهيئات المختلفة التى تنص عليها اللوائح ، والهيئات ، بما فى ذلك هيئات تسويق الانتاج الزراعى فى شرقى افريقية وغربها تقوم بجزء كبير من الاستثمار ويعتبر مكتب النيجر فى افريقية الغربية الفرنسية ، وصندوق تطوير المواطن « فى الكونغو البلجيكي » مجرد مثلين على المنظمات شبه العامة التى تقوم بالاستثمار فى الاقاليم غير البريطانية فى افريقية .

وحيث ان هذه الدراسة بحث مختصر،فاننى أقترح بأن أقوم بدراسة خطة التنمية فى دولة افريقية معينة بشئ من التفصيل . وقد اخترت غانا وذلك أولا لانها جذبت كثيرا من الانظار أخيرا ، ولانها ثانيا بلاد

«زراعية بارزة» يمثل ٧٠٪ من سكانها العاملين البالغين في الزراعة. وهذا رقم يقترّب من أن يكون الرقم المتوسط للقارة الأفريقية بأكملها، وثالثاً: تتمتع البلاد برخاء نسبي يكتمه دخل الفرد الذي يبلغ حوال ٦٦٠ روبية سنوياً، كما يمكنه أيضاً أن هناك سيارة واحدة لكل ١٧٠ شخصاً رايماً: وأخيراً فإن حكومة غانا تعتبر من الحكومات القليلة في الاقاليم المتخلفة التي نجحت في السنوات القليلة الماضية في الحصول على حوال ٥٠ ٪ من انتاج اقاليمها «النقلي» السنوي كضرائب.

وقد قامت الحكومة في خلال السنوات الست الاخيرة بتحسين الخدمات العامة وتوسيعها كمثل اسي لتشجيع الانتاج الزراعي والصناعي. وقد نظر بعض الناس بطريقة خاطئة الى خطة التنمية في غانا عام ١٩٥١ على أنها تنمية مرسومة لاقتصاد البلاد، ولكن الواقع انها كانت على شكل برنامج للعمل الانتاجي، وسارت على نهج الشكل العام لمشروعات التنمية في أي مكان آخر من القارة الافريقية. وكانت النية متجهة الى أن تؤدي مصروفات الخطة الى حصول غانا على جهاز يعالج مشكلات التنمية القومية. ولن يكون من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الخطة الى زيادة مباشرة في الدخل القومي، وإنما يؤدي أساساً الى خلق ظروف ملائمة للاستثمار الخاص. وكانت خطة عام ١٩٥١ قد وضعت أصلاً كبرنامج للسنوات العشر، ولكن تقرر فيما بعد تصغير الخطة الى خمس سنوات. تنتهي في مارس ١٩٥٦. ولكن أصبح من الضروري مد الفترة الى ست سنوات.

وقد كانت غانا سعيدة الحظ عند تنفيذ العمل الجوى المرتفع التكاليف الذي يتعلق بتوسيع الخدمات الحكومية والمرافق العامة وتدعيمها، لكي تكون بنيانا على مستوى الدولة. كانت غانا سعيدة الحظ في استطاعتها تجهيز رأس مالها الخاص، وقد حقق هذا الامر السعيد الزيادة المطردة في قیمة صادرات البلاد الرئيسية، وقدرة الحكومة على الاستيلاء على جزء كبير من الدخل الجديد من أجل أغراض التنمية.

ووصلت صادرات غانا ووارداتها في عام ١٩٣٩ الى ١١٥ر١٨ر١٣ جنيهها و ٩٣١ر٧٥٤ جنيهها على التوالي. وكانت الارقام المقابلة لها عام ١٩٥٠ الخاصة بالصادرات ٩٤٤ر٥٠٦ر٧٧٤ جنيهها، والواردات ١٢٨ر٢٨ر٤٨٠ جنيهها. واستمرت قيمة الصادرات والواردات في الارتفاع في السنوات التالية، ولكن البلاد تمكنت من المحافظة على الميزان التجاري في صحتها، وفي عام ١٩٥٤ وصلت الصادرات الى ٨٢١ر٧٢٨ر١١٤ جنيهها، والواردات الى ٣٥٣ر٦٤٦ر٧١٢ جنيهها، وأظهر دخل الحكومة المركزية الاتجاه نفسه الى الارتفاع، فكانت الارقام ٣٧٨ر٠٠٠ جنيهه لتصل ١٩٣٨ - ١٩٣٩، ١٦٠٠ر١٨ر١٨٠ جنيهه لعام ١٩٤٩ - ١٩٥٠، ١٩٥٠ر٩٩٤٣ر١٦٠٠ لعام ١٩٥٤، ٨٠٥ر٨٠٠ر٨٠٠ جنيهه لعام ١٩٥٤ - ١٩٥٥.

وارتفعت نفقات التنمية السنوية في غانا كثيراً من ٣٩٦ر٠٠٠ إلى حوال ٣٪ من الدخل في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ الى ١٣ر٩٤٥ر٠٠٠ جنيهه أي حوال ٦٪ من الدخل القومي في عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

وكانت نفقات التنمية ١٥٥٦١٠٠٠ جنيه إى ٧٪ من الدخل القومى عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وقد توقع ارتفاع النفقات فى عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الى ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه أى حوالى ١٠٪ من الدخل القومى ، ولكن بلغ ما أتفق فعلا ١٥٥٠٠٠٠٠ جنيه فقط . وهكذا نجد ان نفقات التنمية السنوية بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٥ كانت ثابتة تقريبا ، وظلت تحت معدل ما قدر لها أصلا . وفى مارس عام ١٩٥٥ تم اتفاق حوالى ٦٠ ٪ من النفقات الموضوعة فى ٨٠ ٪ من الفترة المخصصة للخططة الأصلية ، وفى ٦٧ ٪ من الفترة الإضافية .

وحيث أنه كان هناك رصيد متوافر فى متناول اليد خلال هذه الفترة ، فإن علينا أن نلقى نظرة على الصعوبات المادية والإدارية التى أدت الى عدم القدرة على اتفاق الرصيد الذى فى متناول اليد . وقد تكهن البعض بأن ازدحام الموانئ بسفن الشحن قد يؤدى الى التخفيض من سرعة تنفيذ البرنامج ، ولكن ثبت أنه لا أساس لمثل هذه المخاوف ، ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من أن قدرة التعاقد على إقامة الصناعات فى غانا محدودة ، إلا أن استعداد المتعاقدين الأجانب لتقديم العروض ، قد خفف من هذه العقبة الواضحة التى تقف أمام تحقيق الأغراض والأهداف . أما جوهر المشكلة كلها فيتمثل فى نفس الموظفين الفنيين والإداريين .

ان العوامل السياسية هي التى ستحدد : هل النمو سيتوقف لعدم وجود الهيئة الفنية ذات الكفاية ؟ أم أن الدولة ستضاعف من عدد الأشخاص نصف المؤهلين ؟ كما حدث فى روسيا فى سنوات ما بين الحربين العالميتين .

وليس هناك فى الوقت الحالى أى دلائل تشير الى أن غانا مستعدة للتضحية بالمهارة ، وليست غانا هي الدولة الوحيدة فى افريقية التى أرغمت على تخفيض سرعة توصيع اقتصادها بسبب نقص المهارات . ففي جنوبى افريقية حيث توجد هناك تفرقة عنصرية فى الصناعة ، وحيث هناك منذ عام ١٩٤٨ تدهور فى القوى العاملة البيضاء التى تدخل الى الاقليم ، قدرت وزارة الاقتصاد الوطنى حديثا أن ١٤٪ من العمال المدربين مطلوبون لمواجهة احتياجات الصناعة فى الاتحاد . ولكن ليست هناك تفرقة عنصرية فى الصناعة فى غانا ، إلا أن العمل الخاص بتدريب المهارات المحلية ، أرجنب المهارات الأجنبية الى البلاد ، ما زال مشكلة تواجه كلا من جنوبى افريقية وغانا .

والحقيقة القائمة هي أن حكومة غانا تمتلك من المال أكثر مما تستطيع أن تنفق ، تميل الى اعطاء الشعور بأنه ليس هناك ما يدعو الى القلق بشأن تقييد النفقات الرأسمالية . غير أن هذه ليست الفكرة الرسمية السائدة ، وذلك لانه حينما لفتت الحكومة الانظار الى أن النفقات الدائمة قد ارتفعت من حوالى ١٧٠٠٠٠٠٠ جنيه لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ الى ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أضافت أنه يجب مقاومة تلك المضاعفة فى الأعباء الدائمة على السجل كل أربع سنوات ، الا اذا تطورت الخدمات الاقتصادية والانتاجية لكي تغطي الأعباء المتزايدة . وأننا نجد التناقض واضحا حينما نرى الحكومة بينما تؤكد نقص هيئة الموظفين المدربين كمعبة

رئيسية أمام مشروعات التنمية الخاصة بها ، إذ تقدم لنا الرأي القائل بأن الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك التعليم ، تعرض لأخطار التوسع الزائد عن الحد ، وأن النفقات الخاصة بهذه النواحي في خطه التنمية الثانية في حاجة الى تعديل دقيق قبل أن توضع في الحطة .

ولا شك أن حكومة غانا كانت من الحكمة بحيث أدركت أن اتفاق اجزاء كبيرة من الداخل القومي على الخدمات الاجتماعية يمكن أن يكون عقبة أمام النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى نجد أنه من الممكن أن ندفع بهذا التحذير الى أبعد مدى ، ونتجاهل التأثيرات الكبرى التي يحدثها التوسع في الخدمات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية . ومن الممكن أن نضخم من التأثيرات النافعة الكلية التي تفرضها الخدمات الاجتماعية على الانتاج ، كما أنه من الممكن الطريقة نفسها أن نضخم من الفرق بين الدخل والنفقات في الحسابات ايجاريه ورأسمالية ، وأن نرفع رايه اخطر بالنسبة لتوسع الزائد في الخدمات الاجتماعية . صحيح أن نفقات التعليم في غانا قد اصبحت من ٤٩٠٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ الى ٤٩٠٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ، ولكن ينبغي أن ننظر الى نفقات التعليم خاصة ، وإلى نفقات الخدمات الاجتماعية عامة - ينبغي أن ننظر إليها على ضوء أصول البلاد الرأسمالية . ففي سبتمبر عام ١٩٥٤ كان اجمالي ميزانيات البلاد ١٨٩.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني ، ووصل رصيد هيئة التسويق الحكومية الى ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وارتفعت ميزانيات البلاد عبر البحار الى ٢١٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في ديسمبر عام ١٩٥٥ ، ولكنها انخفضت الى ٢٠١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في يونيو عام ١٩٥٧ نتيجة لانقلاب ميزان المدفوعات لأول مرة لغير مصلحة البلاد لمدة سنوات عدة .

وقد عبرت حكومة غانا في بيان ميزانية عام ١٩٥٥ عن وجهة نظرنا ، أنه ينبغي عدم اتفاق الاحتياطي على التكاليف الدائمة للخدمات الاجتماعية وإنما تظل من أجل النفقات الرأسمالية .

وإذا سرنا بهذا الاتجاه الرسمي الى أبعد مدى ، فمعنى هذا انه لا يمكن اتفاق الاحتياطي . ونظرا لان جميع النفقات الرأسمالية تضاف الى التكاليف الدائمة ، فإن الاقدام على قرار حاسم لمواجهة جميع النفقات الدائمة من واقع الدخل الحالي ، معناه أننا ننفق الاحتياطي حينما يكون الدخل الحالي في ارتفاع . وحينما يبدأ الدخل في الانخفاض كما حدث بالفعل في غانا في السنتين الماضيتين ، غالبا ما يتم البحث عن ملاذ في شكل من أشكال التقشف التي نذكرنا « بالرجل الذي يعيش على فئات الخبز على حين يملك آلاف الجنيهات في البنك » . وقد أشرنا منذ قليل الى أن الامر ينقلب الى مأساة إذا تمثرت التنمية نتيجة لدوار رأس السلطات المالية في الاقاليم المتخلفة من التقديرات المبالغ فيها . والخطأ الشائع بين مشروعات التنمية الكثيرة في افريقية وفي الاقاليم المتخلفة الاخرى هو أن الاستثمارات ينظر إليها دائما على أنها استثمار لاشياء ملموسة لا استثمار لاشخاص . ولكن سياسة الاستثمار التي تؤدي الى ضعف في الصحة العامة والخدمات لثربوية

أساسا بسبب التضخم فى أهمية و الخدمات الاقتصادية والانتاجية ، تظهر هذا الخطأ الشائع .

وبالاختصار ، سوف تحدد فكرة الناحى وزعمائهم عن التنمية وطبيعة النظم السياسية والاجتماعية ، والسرعة التى يتوقع بها انتشار التعليم بين الملايين الذين يقطنون القارة ، ووفرة المهارات الادارية والفنية ، والتى تقوم بالادارة واكتساب المعارف الاكثر كمالات ودقة عن موارد القدرة المادية والبشرية ، واستجابة رأس المال الوطنى والاجنبى - سوف يحدد كل ذلك المعدل الذى يمكن به زيادة انتاج السلع والخدمات من أجل اشباع الطلبات المتزايدة للشعب ، وفى ختام هذا التحليل نقول ان سرعة التنمية الاقتصادية وحجمها فى افريقية سوف يعتمد على التصرفات الحكيمة للدولة كما يعتمد على الخصائص الاساسية للسكان .

ثم بحمد الله

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة للمؤلف
	الفصل الأول
٥	الاتجاهات السكانية والتنمية الاقتصادية
	الفصل الثاني :
٢١	حياة الارض والانتاج الزراعي
	الفصل الثالث :
٤٢	التجارة والصناعة
	الفصل الرابع :
٥٨	النوالة والنشاط الاقتصادي

هيئة قناة السويس

مقارنة عامة لحركة الملاحة

الفرق	الربع الثالث من عام ١٩٦٧	الربع الثالث من عام ١٩٦٦	في الدائرة
٢٨١ +	٤٣٧٦	٤٣٧٦	
آلاف الأطنان			
٥٨٩٩ +	٦٦٧١٢	٦٠٨١٣	
٤٦٣٧ +	٥١٠٥١	٤٦٤١٩	الحركة الكلية
٤١٣٢ +	٤٦٥٠٣	٤٢٣٧٠	في القناة
١١٩٦٠٥٤ +	١٣٧٧٤٣٦٧	١٢٥٧٨٣١٣	حركة البضائع
			(إمدادات الملاحة + حطب مصر)

العدد والحركة الصافية حسب اتجاه العبور

الحركة الصافية			العدد		
الفرق	الربع الثالث ١٩٦٢	الربع الثالث ١٩٦١	الفرق	الربع الثالث ١٩٦٢	الربع الثالث ١٩٦١
آلاف الأطنان					
٢١٥٨ +	٢٥٨٣٢	٢٣٦٧٤	١٠٤ +	٢٣٣٥	٢٢٢١
٢٤٧٤ +	٢٥٢١٩	٢٢٧٤٥	١٧٧ +	٢٣٣٢	٢١٥٠
٤٦٣٢ +	٥١٠٥١	٤٦٤١٩	١ +	٤٦٥٧	٤٣٧٦

شمال / جنوب
جنوب / شمال
المجموع

- (١) تشمل ٢٧ ناقلة- حمولتها الصافية ٢٥٣٢٠٣ أطنان بمحملة
بضائع خلاف المواد البترولية .
(٢) تشمل ١٥ ناقلة- حمولتها الصافية ١٦١٨١١ طنا بمحملة
بضائع خلاف المواد البترولية

الحمولة الصافية حسب أنواع السفن

الربع الثالث من عام ١٩٦١			الربع الثالث من عام ١٩٦٢		
شمال/جنوب	جنوب/شمال	المجموع	شمال/جنوب	جنوب/شمال	المجموع
سفن تجارية عامة					
١٤٩٧	٩٨٧	٢٤٨٤	١٥٤٨	٧٧٧	٢٢٧٥
٩٠١	١٦١٦٢	١٧٠٦٣	١٠٠٠	١٨٣٢٦	١٩٣٢٦
٤٧٤٩	٤٦١٣	٩٣٩٢	٤٦٨٧	٥٢٧٠	٩٩٥٧
٧١٤٧	٢١٧٩٢	٢٨٩٣٩	٧٢٣٥	٢٤٣٢٣	٣١٥٥٨
١٦٣١١	٤١٢	١٦٧٥٣	١٨٣٧٦	٢٧٧	١٨٦٤٨
١١٣	٤٨٦	٥٩٩	١٥٦	٦٠٣	٧٥٩
١٦١٥٤	٨٩٨	١٧٠٥٢	١٨٥٣١	٨٧٥	١٩٤٠٧
٧٣	٥٥	١٢٨	٦٥	٢١	٨٦
٢٣٦٧٤	٢٢٧٤٥	٤٦٤١٩	٢٥٨٣٢	٢٥٢١٩	٥١٠٥١
سفن حربية			سفن فارغة		
١٦٣١١	٤١٢	١٦٧٥٣	١٨٣٧٦	٢٧٧	١٨٦٤٨
١١٣	٤٨٦	٥٩٩	١٥٦	٦٠٣	٧٥٩
١٦١٥٤	٨٩٨	١٧٠٥٢	١٨٥٣١	٨٧٥	١٩٤٠٧
٧٣	٥٥	١٢٨	٦٥	٢١	٨٦
٢٣٦٧٤	٢٢٧٤٥	٤٦٤١٩	٢٥٨٣٢	٢٥٢١٩	٥١٠٥١

تقسيم العدد والحمولة الصافية بين الناقلات والسفن الأخرى

المصد			الحمولة الصافية		
الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق	الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق
آلاف الأطنان					
٢٢٦٧	٢٤٩٩	٢٣٢	٣٣٨١٦	٣٧٩٧٤	٤١٥٨
٢١٠٩	٢١٥٨	٤٩	١٢٦٠٣	١٣٠٧٧	٤٧٤
٤٣٧٦	٤٦٥٧	٢٨١	٤٦٤١٩	٥١٠٥١	٤٦٣٢
الناقلات			السفن الأخرى		
٢٢٦٧	٢٤٩٩	٢٣٢	٣٣٨١٦	٣٧٩٧٤	٤١٥٨
٢١٠٩	٢١٥٨	٤٩	١٢٦٠٣	١٣٠٧٧	٤٧٤
٤٣٧٦	٤٦٥٧	٢٨١	٤٦٤١٩	٥١٠٥١	٤٦٣٢

عبثت القناة خلال الربع الثالث من العام الحالي ١٩٦٧ سفينة مجموع حمولتها الصافية ... ٥١.٥١ طن ، ومتوسط يومي قدره ٥.٠٦ سفينة مقابل ٢٣٧٦ سفينة مجموع حمولتها الصافية ١٩٠٠٠ طن ، ومتوسط يومي قدره ٧.٦٦ سفينة خلال الربع الثالث من العام الماضي .

وكان من بين السفن التي عبثت خلال الربع الحالي ٢٤٩٩ ناقلة حمولتها الصافية ٢٧٩٧٤.٠٠ طن ، ومتوسط يومي قدره ٢٧.٢ ناقلة مقابل ٢٢٦٧ ناقلة مجموع حمولتها الصافية ٣٣٨١٦.٠٠ طن ومتوسط يومي قدره ٢٤.٧ ناقلة وذلك خلال الربع الثالث من عام ١٩٦١ ، وبذلك يكون عدد السفن الأخرى العابرة خلال الربع الحالي عدا الناقلات ٢١٥٨ سفينة حمولتها الصافية ١٣.٧٧.٠٠ طن ، ومتوسط يومي قدره ٢٣.٤ سفينة مقابل ٢١٠٩ سفينة حمولتها الصافية ١٢.٠٣.٠٠ طن ومتوسط يومي قدره ٢٢.٩ سفينة.



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبدة - روض الفرج

تليفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٤
٤٠٨١٤ . ٤٠٥٨٨ }

مجموعة اخترنا لك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية

يشترك في تحويلها وإعدادها

لجنة اخترنا لك



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبدة - روض الفرج

٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ } التليفون
٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨ }